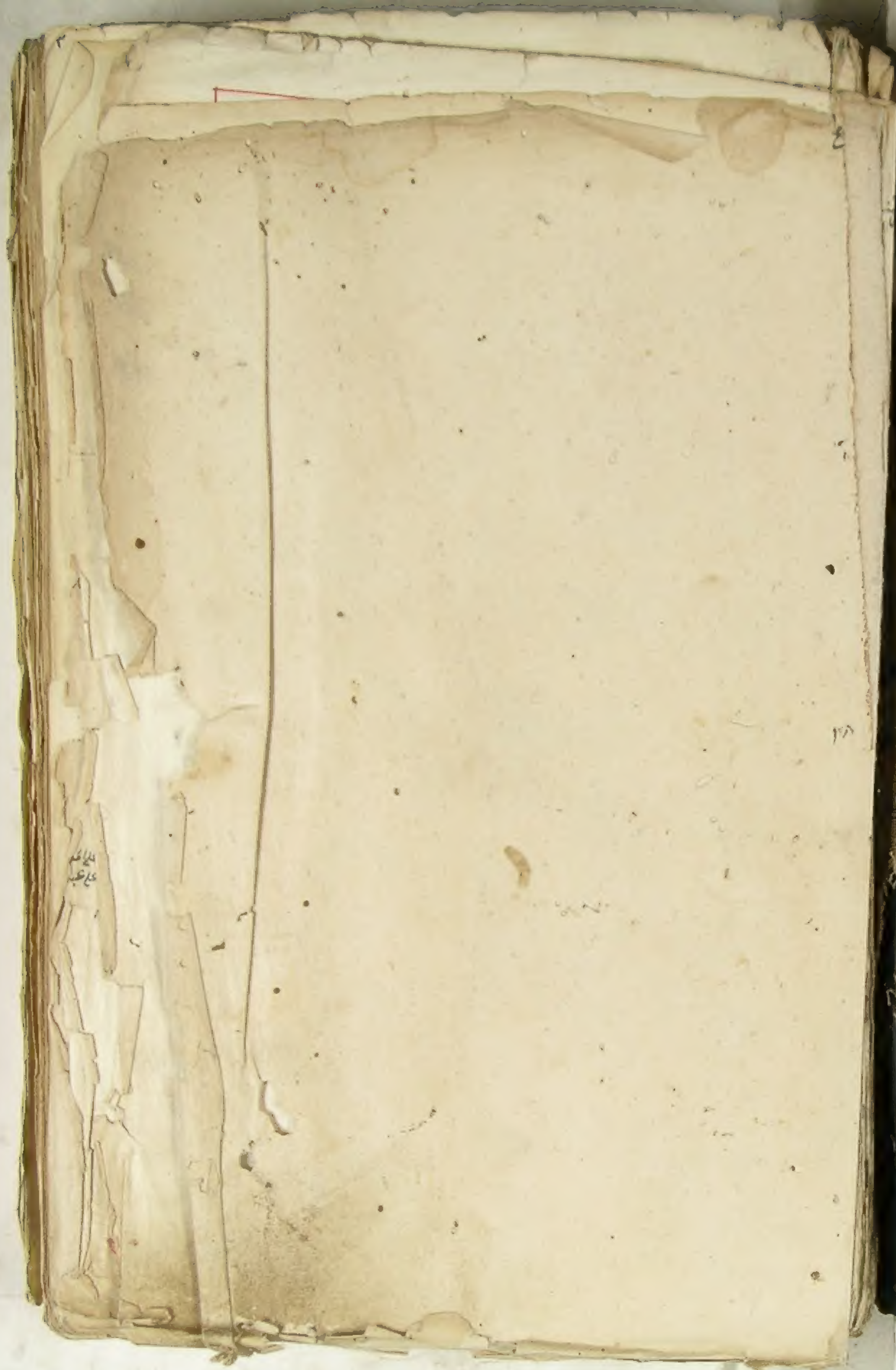




كتاب  
في  
الرياض  
V. 7







A circular library stamp from the University of Michigan Library. The text "UNIVERSITY OF MICHIGAN" is curved along the top inner edge, and "LIBRARY" is curved along the bottom inner edge. In the center, the date "1911" is printed. A five-pointed star is located to the right of the date. A diagonal line crosses the stamp from the upper left to the lower right.

عليه السلام

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with numerous small dark spots, possibly foxing or dirt, scattered across its surface. A large, irregular tear runs along the right edge, exposing a reddish-brown binding material underneath. The page is slightly wrinkled and shows signs of wear and discoloration.







[illegible][illegible]



























































[illegible]

اور مومنا

أو ربما قدر على الركوع والسيحود أو ذكر فأنه عليه قبلته أو أحدث فاستخلف أمياً أو طلبة الشريعة  
 أو دخل في العصر وهو في الخجعة أو كان في شامخة البحر فسقط عنه ركوعاً أو كان صادراً من غائط  
 عذره أو استخفى عنه ومن غابنا بطلت الصلوة ففرأى خيفة وقيل الاطرافية المخرج من الصلوة  
 المصل ففرعه، وعندهما ليس من فرضا ففرعه، والوارض عنه في هذه الحالة فآخر اضماراً في الركوع  
 وعندهما فآخر اضماراً ليدلها ما رواه حديث ابن كعبه، وأنه لا يمكنه أو صلوة أو ركوعاً أو سجدة  
 سبها للصلوة وما ينسب إلى الوضوء لأنه يكون وضوءاً وتيمناً فلو لم يمس فادب الإمام والركوع ليس  
 حتى يجوز فرضي القسار وإنما القسار ضرورة علم شرعي وهو عدم صلاحية الإمامة فالركوع قد راجع  
 بعد على ركعة فحدث الإمام فحدثه أجزأه لوجود المثلثة في الركعة والآول إلى امام أن يقدم مدارك  
 لأنه قد رجع على الإمام صلوة ويتبع لهذا المبدأ أن لا يقدم الركعة من التسليم فلو تقدم بيده رجع حيث  
 انتهى إليه بعد الإمام لقيامه معاه وأما انتهى إلى السلام فقدم مدارك ثم يركع فلو تقدم حين انتم صلوة  
 الإمام ففرعه وأحدث مستعداً أو تكلم وأخرج من المسجد فثبت صلوة وصلوة التيمناً لأن التسليم على  
 وجهه فحال الصلوة وفي حقهم بعد تمام الركعة والآول أن كان فرغ ثم تسلم صلوة وان لم يفرغ تسلم  
 وهو لا يصح فأنه لم يحدث الإمام الأول وقد قدر التسليم ثم فرعه وأحدث مستعداً فثبت صلوة الذي لم  
 يركع أو صلوة عند الركعة والآول أن تسلم وان تكلم وأخرج من المسجد فثبت ركعتين فلو لم يركعاً فثبت  
 التسليم سراً على صلوة الإمام جازاً أو فرأى ولم تسلم صلوة الإمام فثبت الصلوة والتسليم سراً  
 والكلام في أن التسليم من غير التسليم للجزء الذي تلا فيه ركعة الإمام فثبت ركعة فثبت التسليم من غير التسليم  
 لا يحتاج إلى التمسك بالمسجد كالحاج إليه والبناء على الفاسد فاستخلف السلام لأنه منهن الحكم معناه  
 وينتقض ضرورة الإمام لوجود التسليم في حرمه للصلوة فالركعة أحدث في ركوعه وسجده وفرضاً وسجدة  
 ولا يعتد بالتي أحدث فيها لأن الإمام الركن بالانتقال ومع الحديث لا يخفى فلابد من إعادة ولو كان الإمام قد تم  
 غيره وأما التسليم على الركوع لأنه يمكنه بالانتقال وكذا ركوعه وسجده أو ركوعاً أو سجدة أو ركوعاً أو سجدة  
 من ركوعه أو سجدة أو ركوعاً أو سجدة فثبت ركعة وسجدة وهذا بيان الآول التسليم في الركعة أو سجدة أو ركوعاً أو سجدة  
 لم يعبأ به لأن الانتقال مع الطهارة وتحت أي وصف أنه يلزم إعادة الركوع لأن التيمناً عند ركوعه أو سجدة  
 ومن ثم رجعاً أو أحدثاً فحدث من سجدة لا موم الإمام فوراً ولم يتولاً فيه سجدة الصلوة وفيه الآول  
 التسليم المراجعة ولا تراجعه وتيمناً أو صلوة متيناً بالانتقال أو استخلفه خيفة ولو لم يكن حلقه الأضحية  
 أو امرأة قبل تسلمه لا تخلفاً في الركعة الإمامة وقبله لا نفد لأنه لم يوجد لا تخلف قصد أو ركوعاً  
 لا مائة **باب ما في الصلوة وما بكره فيها** ومن تكلم فركعتان أو ساجداً بطلت  
 خلافاً للشافعي في الخطأ والسيان ومنع الحديث المرفوع وهو قولهم رفع عن النبي الخطأ والسيان وما رواه  
 فلو لم أن صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي تسبيح وتهليل وقرآن القرآن وما رواه  
 محمول على رفع الأثر بخلاف السلام ساجداً لأنه لا ذكر فيه غير ذكر في حال السجدة ولا ما رواه في الصلاة







Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

۱۹۱۹

[illegible]







[illegible]

مکتبہ نیا

[illegible]











في قولهم جميعا لا نقتضاه وبما ائتمره والتفتيد للخدمة وامير الحجاز لا يلازمه الا انه لما ابرأ من جميع ما كان عليه من  
 اقامتها الا للسلطان والحق في السلطان لا ينافي ما كان عليه من جميع عظيم وقد وقع في الخدمة في الخدمة وقد وقع  
 في غيره فلا بد منه تبعا لما اراد ومن شرطها الوقت فتصغر فزوت الظهور ولا تنفع بعده لانه لم اذا كانت  
 الشمس في الناس الجمعة وقد وقع الوقت وهو فيها استقبل الظهور ولا بد منه عليها لا اختلا فناء منها الخطية لا يسم  
 ما صلا كما ذكره الخطبة فزوت في قبل الصلوة زوده السنة ويخطب خطبته بعد ان يصل فصلين منها بعدة  
 به جزي الثوارات ويخطب ثانيا على الطهارة لان القيام فيها ثارث ثم هي شرط الصلوة فتستحب فيها الطهارة  
 كالاذان والاقامة عند او على غير طهارة جاز لمحصل المقصد والا اشكره على الفطنة التدارك والتفعل منها  
 ومن المصلحة فان انقصر على ذلك جاز عندنا في حقه وقال لا بد من ذلك طول سبب خطية لان الخطية هي  
 الواجبة والسبب في التوبة والتمسح خطية وقال الشافعي لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتبارا للمنفات  
 وقد قد كانا سؤالا في ذلك من غير فضل وعن عثمان رضى الله عنه قال الحمد لله فارجع عليه فتر في فصل ما اراد  
 من شرطها الجواز لان الجمعة شققة منها واظهر عندنا في حقه ثلثة سوى الامام وقال اثنان سواء قالوا  
 والاصح ان هذا قولنا لا يوجب وحده لان في الشيء معنى الاجماع وهي جنبه عنه ولها ان الجميع الصالح  
 الثلث لا يخرج منه ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يجزئ منهم قال فان قرأ من قبل ان  
 يركع الامام ويصلي بالناس استقبل الظهور عند اية حقه وقالوا انما هو اية بعد ان يركع الصلوة صلى الله عليه  
 وانما هو اية بعد ما ركع ويجوز به في كل الجمعة فقولهم جميعا خلا قالوا فزوت لانه شرط طاهرين وهو امرها كالموت  
 ولها ان الجماعة شرط لا انفراد فلا يشرط ودونها كالمخطية ولا في حقه لان الانفراد والسرور في الصلوة وقام  
 ذلك لان تمام الركعة لان ما دونها يصلح فلا بد منها وانما البها كالمخطية لانها تاتي في الصلوة فلا يشرط  
 دوامها ولا يجزئ بها العتق وكذا الصبيان لانه لا ينفذ بهم الجمعة فلا يتم بهم الجماعة قالوا ولا يجزئ  
 ولا الرضوان ولا العبد ولا المرأة ولا اعلى ما اسافر في حج في الحضور وكذا الرضوان والاعلى والعبد مشدرا في ركعة او ركعة  
 في تركه فزوت فادفع الحج والضرر فان جفروا وصلوا مع الناس اخرجهم عن قول الوقت لانهم جفروا فصار  
 كالسافر اذ احصوا وجبر اليك فزوت العبد والرضوان يوم في الجمعة وقال في الآية لانه فرض على كل من العبد  
 والمرأة ولان هذه مستقاة واحضر وانفع فرضا على ما اتينا بالصبي فله الصلوة الا لاجل المرأة لا تنص لاجل الرجال  
 وتنفذ بهم الجمعة لانهم صلوا لاجلهم فيصلون لا فائدة بالبطون الا في قولنا في الظهور فزوت يوم الجمعة  
 قبل صلوة الامام ولا عذر لكونه ذلك وجازت صلوة وقال في الآية لانه عند الجمعة في الرضوان  
 والظهور كليل عنها ولا يصبر اليك اية القدرة على الاكوان ان اصل الفرض في الظهور كالموت هذا الذي ابرأ منه  
 باسقاط اداء الجمعة وهذا لانه يمكن مراد الظهور بنفسه في قوله لو فرضنا على شرط لانهم بعده وعلى التمكن  
 بدو التكليف فان ان بدو التكليف فزوت الامام فيها بطلان ظهروا عندنا في حقه بالسعي او كالمات بطلان حتى ينزل  
 مع الامام لا بالسعي دون الظهور فلا ينفذ بعد فائده الجمعة فزوتها فتقتضيها فصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام  
 ولان السعي الى الجمعة فخصه الصلوة فزوت لانه في حقه ارتفع الظهور ايضا لانها لا يفرغ منها الا بدو

4.

[illegible]







الحياة وتضمن عيشه بذلك حتى انزلت ثم فيه عيشه في فصل في الفصل او اذا ارادوا  
 به فمعه على سريرة لم يبق المارعة وجعل على عهده فوفاه فانه لا يقرب منه ويكنى بشرة العود  
 او العوج شبرا او زعنايا بل كنهم السطيف ووضوه من غير مضغته واستغنا في لانه الوعد منه ان  
 عهده اوجاج المارعة شدة لانه لم يظلم لهب والابو لانه لم يظلم لهب والابو لانه لم يظلم لهب  
 او بالمحرض بانه في السطيف فان لم يكن فالما الفراج لحصول المقصود وقيل انه لم يظلم لهب  
 انظف لم يظلم على سطة لا يفسد بل الماء والسد حتى يمر ان الماء قد طلع الى ابي الحج منه الصحيح  
 على شدة الامس فيقول حتى ان الماء وصل الى ابي الحج منه لان السنة هو لانه بالبيان ثم عليه  
 اليه وبع لينة شحار فاعا راعى ثوب الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوه  
 لان الفصل عناه بالنص وقد حصل مرة ثم ينفذ ثوب كذا فيقول الكفانة ويجعله راسا في الكفانة  
 ويجعل الخط على راسه ولينة والكافور على راسه لانه الطيب سنة والمساجد والى زيادة الكافور  
 ولا يسخ شرا لميت ولا لينة ولا يظلم طوره ولا سعة لونه عيشه ربه علام تصدق بهتمك ولان  
 به الاكسار المزنة وقد استغنى الميت عنها وفي الحكي كان تطيقا لا جناح الوسخ تحته وصار كالحنان  
 فصل في التكفين قال السنة ان لقن الرجل ثلثة اذواب ازار وقبض لعافه الماروي انه  
 لقن ثلثة اذواب بغير حكمة ولانه انما يلبسه عادة في حبيته فكلما بعد ما فان انقضوا على  
 جاز والبيان ازار وعافه وهذا الكفن الكفانة لقن اليه كبر ربه اغسلوا في ثوبين وكفنوه فيها ولا تذكروا  
 لسانا له حياء والا اراد ان يفر الى القوم واللفاف كذلك والفمض اصل العنق الى القوم فان ارادوا  
 لك الكفن شيئا او اجابته لاسر فلقوه ثم يلبس كافي حاله الجدة ولبس طان سبط اللعافه ثم يلبسها  
 الا ان لم يلبس الميت ووضعه على الارض ثم يعطف الارض فيلبس ازار ثم من قبل اليه ثم يعطف كذلك  
 وان خافوا ان يشتر الكفن عهده وحياله عن الكفن فلقن المرأة في ثوب اذواب ورجع وارادوا حمار  
 وعافه وخرقة زبطا في ثوبها الحجاب ام عطيه ربه ان النبي ام اعطى الدنان خسلن سنة فنهتوا  
 ولا نهتوا خرج فيها حاله الجدة فكلما بعد ما ثوبا كفن السنة وان انقضوا على ثلثة اذواب ازار  
 ثوبان وخمار وركن الكفانة وكبره القبر ذك وفي الرجال كبره الا اقتصار على ثوب واحد لا في الضرورة  
 لانه صعب بن عمر ربه حين شهد كفن ثوب واحد وهذا الكفن الضرورة وليس في الفرع او لا لم يحل  
 شعر لا يضره من عهده رافق الدعوى كالحمار في ذلك تحت اللعافه **قال** ويجوز الاكافير ان يخرج  
 فيها دفن لانه دم ارجا جارا كالفان سنة وراوا الاحجار هو السطيف في افرغوا صلوا عليه ثوبا وضه **فصل**  
 في الصلوة على الميت قالوا وان كان من الصلوة السطيف او خضر لان في القوم عليه زوار فان لم يحضر  
 فالحق لانه صاحب الا لانه فان لم يحضر فبشي قد تم امام الحج لانه رضى به فصار حية فان لم يركب والاداء  
 على الترتيب المذكور في التخرج فان على قبره اركبوا السطيف اركبوا الكوفية ان شاء الماذن ان الحج للاولياء  
 وان صلى اركبوا لحدن لصلواته لا الرضوخا والركبوا السطيف اركبوا غير سرور ولقد ارشانا ان سركنا

فیر کان تم بیدار ملا علی اخباری را بی و پدر کرم و ترا

[illegible]















غلام الحور

قال لم لا يخرج من الدين كان سكر الدومج في النول المسرع العين وكله اذا قال اذنت الحاشية اخر  
 ما في دعي وضع الامانة في موضعها خلا ما ذكره كمين عاشر افر في تلك السنة لانه لم يكن فيه يقين وكذلك  
 اذا قال او سبها انما يقضي في العقد في المعركة حاله ان كان منقضا البتة وولائه لا اخذ بالمرور له قوله  
 في الحماة ذلك الجواب في صدقة السوم في ثلثة قصود وفي الفصل الرابع وهو ما اذا قال اذنت بتبعية  
 الى العقد لا يصدق وان حلف وقال الشافعي رحمه الله في لانه او صرح في النسخي وولائه ان صح  
 لا اخذ للسلطان فلا يملك المطالبة بالثمن الا سوال السلطنة ثم قيل الزكوة هذا لا ولا انما سياسة وفيه  
 والاول ان حلف فلما يبيع ثم فيما يصدق في السوم واموال التجارة لم يشرط اخرج المرأة في المبيع الصغيرة  
 وشرط في الاصل وهو رابع المحسن فخرج حنفية لانه دعي ولما دعاه على منعه بارتباطه وولائه لا اخذ  
 في الخط فلم يغيره قال وما صدق في بيع السلم صدق في بيع النسي لان ما يصدق منهم ضعف في بيع السلم  
 فبراع في كل الشرائط خفيفة للضعيف ولا يصدق في حجة اتي في الحار بنصر احدتها اولادى لا الاخذ  
 منه بطريق الحماة وما في بده في الما ايجاج الى الحماة غير ان اقراره بنسب من في بده صحيح فله بامنة الولد  
 لانه يتبين عليه فثبت صفته المالية فيهن ولا خلاف في الجاهل المال قال وفي بيع السلم البيع من  
 الذي نصف العشرة ومن الجريح العشرة امر عمره سحانه وان مرقه محبس ودهالم فخذ منه في  
 الا ان يكونوا باخذون ثمانين مثلهما لان الاخذ منهم بطريق التجارة محلا السلم الذي لان الماخوذ  
 زكوة او ضعفها فلا بد من الضعيف ونها في الجاهل الصغيرة في كتاب الزكوة لانه اخذ من الضعيف وان كانوا  
 باخذون منه لان التسليم لم يزل يغني ولا في الجاهل الى الحماة قال وان مرقه باني ودهم ولا يعلم ما اخذ  
 منها فخذ منه العشرة او عشرة فان اعياكم فاعلم وان علم منهم باخذون ثمانين فخذ نصف حصة  
 ماخذ لغيره وان كان باخذون الكل لا فخذ الكل منه فذر وان كانوا لا باخذون اصلا لا فخذ لغيره  
 الا فخذ من جازا ولا احمى بكارم الا خلا قال وان ترجمته على عاشر عشرون ثمرة او افر لم بعشرة حتى  
 بول المو لان الاخذة لكل مرة استيفاء الما او فخذ حنفية ولان حكم الامان الاول انما لا يصدق  
 حجة ولا عانة لا يمكن في المعام الا اخذوا الا فخذ له لا بائس المال وعشرة فخرج الى الحرب  
 ثم خرج من موم ذلك عشرة ايضا لانه رجع با ما ج جديد وكذا الاخذ لغيره لا يفيض الى استيفاء قال  
 قال قرظي بن جندب وخبر عن عشرة مخزون الخزير وقوله عشرة مخزون من ثمنها وقال الشافعي لا يبيع جهالة ثمنه  
 لها وقال في ثمنه جهالة استوبها في المالة عندهم وقال ابو يوسف بعثها اذا ربحا جملة كان جعلا في  
 ثمنها فان ربحا واحد على الاثني عشر مخزون والخمسة واصل الفروج على الفها هو وهو الغنمة فذروا  
 الثمن لها حكم العين والخمسة منها وفي ذوات الاشيا البصل انكم تذا الحكم والخمسة منها وان صح الاخذ في  
 الحماة السلم لم يخر نفسه للتخلف في العجبا على غيره ولا يخر نفسه بل يبيع بيا س من كل الكسبة  
 على غيره ولو مرقه صبي او امرأة من بني ثعلبة نزل على الصبي شئ وعلى المرأة ما على الرطل ما ذكرنا  
 في السلم ومن مرقه على الحاشية بائة درهم واخذته الله فممنزلة بائة او مرقه حال عليها بالمال لم يزل بها



[illegible]

۳۰

[illegible]































ولا يجزئ للمرأة واحدة لانه من قبل الحج كل امرأة من قاتل ابل منة ما دار في الحج ولا من السنة  
وانه لا يجزئ ولا ينكر الرب ثم هو واجب للمرأة على كل من ابى عنها ما به عليه عند الله ان يفي  
على الزواج لانه وطيفة العرفان العرفية كالوفاء بالعقد وجب الاداء له بخبره في حقها وولدت من  
واحدة غير منسبته اجبا طه لانه كان النكاح افضل حكما وفي العدة لان الموت من قبل ما دار والما طه  
الحية والبيع لانه لم يما عيجه منسبته ثم عيجه فله حج الاسلام واما ما عيجه حج عيجه ثم عيجه فله حج  
حج الاسلام ولا عيجه والعبادة بما سار ما عيجه من العيبان والعسل شرط لصحة النكاح وكذا  
صالح الجوارح لان النكاح من الزمان لا من الاعمال اذ هو جسد من يمتدونه سفره ووجده او اذ احلته لاجل عيجه  
ان خيفه فافهم اذ في كتاب العدة واما المنفعة فمن ان خيفه ان ياتي منسبته بغيره فله المنفعة  
بالاحالة وعن محمد انه لا يجزئ بغيره من قبل الاداء بنفسه بخلاف الاعمال لانه لا يدرى متى ياتي بنفسه  
الضمان عنه ولا بغير العدة على الزاد والراحلة وهو قدر ما يكتفي به شرع محال او ارض راحلة وقدرة  
ذاها وجايبا لانه من سئل عن سبيل الفحل الزاد والراحلة فان امكنه ان يكثر عيجه فلا ياتي عليه  
لانها اذا كانتا قاتلتا في الركوب لم توجد الاحالة في جميع السفر وبغير طمان يكون فاضلا عن السكنى ولا لا ياتي  
كالخادم وانما السبب وتبانه لان هذه الاشياء مستحولة للحاجة الاصلية والبطون ان يكون فاضلا عن  
عبادة من عبادة لانه من قبل الخلاء وحل العبد مقدم على حل النكاح بامره وليس شرط الوجه على اهل  
ملكه الاحالة لانه لا يلحقهم شقة زانية في الاداء فاسببه الى الجمعة ولا يبرأ من البطون لان الشقة لا يثبت  
دونه ثم قبل شرط الوجه على لاجل عيجه لا بعبادة وهو مردوع عن ان خيفه وبغيره شرط الاداء دون  
الوجوب لانه من الاستطاعة بالزاد والراحلة لا بغيره الزاد ان يكون لها محرم حج بها اذ وجب وانما  
لها ان حج بغيرها اذ كان منها وبين مكة ثلثة ايام وقال ان في بطنها الحج اذ وجب خريفه ووجها  
شاة ففقت لحدود الاسر بالرافقة ولو اقام لم يحن امرأة الاداء معها محرم وان بدو المحرم خاف عليها  
الفتنة وزادوا بانضمام غيرها اليها ولهذا اخرج المحدث بالجنسية وان كان معها غيره بالجنس ما اذا كان بها وبين  
مكة اقل من ثلثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير المحرم وان وجدت محرم لم يكن الخروج منها  
وقال الشافعي ان يملكها لان الخروج ففقت ففقت ولما ان من الزوج لا يلزمه في الخروج بغيره من النكاح  
الحج ففقت لان من معها وان كان المحرم فاسفقا فافق عليه لان المقصود لا يحصل به ولها ان يخرج من محرم  
الا ان يكون محرمها لانه يفتقد باجتماعها ولا عبدة بالصبي والمحدث لانه لا يثنى منها الصبيانة  
والصبيانة اذ لم يفتقد حد الشهادة غير انما الفتنة حتى لا يفر بها من محرم فتفتد محرم عليها لانها توسل  
بها الى اداء الحج واختلفوا ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب انهم من الطريق او اذ لم يملك الصبي  
لما احوم او اعفى العبد فضا لم يفيها عن حج الاسلام او احوما الفتنة والافتقار ففقت لانه  
الفرق لوجود الصبي الاحام قبل الفتنة وادى حج الاسلام جاز والعبد لو ففقت ان لم يخرج  
لا احام الصبي غير لازم لعدم الابلية اما احام العبد لم يملكه الخروج عنه الشرع في هذا **فصل** في المواقف

۱۵۴

[illegible]



ثم جئنا في ذكر منسجهم وقلنا ان ابطال الصلوات كان حراما وادنى مهربة رادوا على الماورا ولا المنعوق انشا  
واظهار العروة بينه وبين غيره رادوا على ما تقدم من غير ان يذكروا في العبادات لا ينادى بالابنية الا  
انه لم يذكر ما تقدم الاشارة اليها في قوله اللهم اني ارجو ولا بصيرتها في الاوامر بحمد النبي مالم  
بات بالنسبة فلا لاشي لانها عقد على الاداء فلا حرج في تركها لصلوة وبصيرتها على غير قصد  
المنعقيم من النسبة فانسبه كانت او غيرت هذا هو المشهور عن علي بن ابي طالب وانه قد بين الصلوة  
على صلاتها ان ياتي بها او من غير ما يات بها في العام غير ان كان معام الذكركم في البيت فلهذا غير النسبة  
المرتبعة او ينفي ما ينفي منه كمنع من الرقة والصلوة والحداد والامر من قبله كما قلنا في قوله  
ولا حرج في تركها في غير ما يات بها في العام او الكلام انما هو في قوله لا حرج في تركها في العام  
الجميع وهو في الاوامر مستحبة في الجملة ان كان رغبة وقيل في الجملة في تركها في العام  
ولا غيره ولا يفعل صلبه لولا ان لا يقبل الصلوة وانتم حرم ولا يبرأ من النسبة ولا يبرأ من النسبة  
انما اصحابها حراما وحسب وهو مالا في اصحابها حراما وحسب في قوله لا حرج في تركها في العام  
فقالوا لا فقال من اذا تكلموا ولا نراهم الا من على الصلوة لا نراهم الا من على الصلوة  
ولا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين الا ان لا يجد ثوبا ولا خفين ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
لا يراهم الا من على الصلوة ولا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين الا ان لا يجد ثوبا ولا خفين ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ثم الكعبين والكعبين المنصهر الذي في وسط القدم غنمته لتركه وانه انما فيهما ريشان من ريش  
ولا يلبس وجه ولا كف ولا قال في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
في وجهها وقلنا قد روي في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
سما في الكعبين فنه في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
طيبا لتركه في الحاج الشف السمل وكذا لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
خلقوا في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
محبوا فابعد من ولا خفوان ولا عصفر لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
الا ان يكون غنما لا ينقص لان المنع للطيب لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
له ولما ان له ريشا طيبا لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ينظر بالبيت والحمار كما ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ولما ان عثمان رضى كان يفرق لخطا في اعرامه ولما لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
الكعبين في غطاء ان كان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
الحصان وقار ما كان في ريشه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
فلهذا قالوا لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
عقب الصلوة وكلما علموا انهم قد اوجبتوا اولها في تركها واما ما روي في تركها لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين

والنسبة

النسبة في الاوامر على ما في الكسبية الصلوة قبلها بها حكمة فقالوا انما في تركها لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ثم جئنا في ذكر منسجهم وقلنا ان ابطال الصلوات كان حراما وادنى مهربة رادوا على الماورا ولا المنعوق انشا  
واظهار العروة بينه وبين غيره رادوا على ما تقدم من غير ان يذكروا في العبادات لا ينادى بالابنية الا  
انه لم يذكر ما تقدم الاشارة اليها في قوله اللهم اني ارجو ولا بصيرتها في الاوامر بحمد النبي مالم  
بات بالنسبة فلا لاشي لانها عقد على الاداء فلا حرج في تركها لصلوة وبصيرتها على غير قصد  
المنعقيم من النسبة فانسبه كانت او غيرت هذا هو المشهور عن علي بن ابي طالب وانه قد بين الصلوة  
على صلاتها ان ياتي بها او من غير ما يات بها في العام غير ان كان معام الذكركم في البيت فلهذا غير النسبة  
المرتبعة او ينفي ما ينفي منه كمنع من الرقة والصلوة والحداد والامر من قبله كما قلنا في قوله  
ولا حرج في تركها في غير ما يات بها في العام او الكلام انما هو في قوله لا حرج في تركها في العام  
الجميع وهو في الاوامر مستحبة في الجملة ان كان رغبة وقيل في الجملة في تركها في العام  
ولا غيره ولا يفعل صلبه لولا ان لا يقبل الصلوة وانتم حرم ولا يبرأ من النسبة ولا يبرأ من النسبة  
انما اصحابها حراما وحسب وهو مالا في اصحابها حراما وحسب في قوله لا حرج في تركها في العام  
فقالوا لا فقال من اذا تكلموا ولا نراهم الا من على الصلوة لا نراهم الا من على الصلوة  
ولا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين الا ان لا يجد ثوبا ولا خفين ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
لا يراهم الا من على الصلوة ولا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ثم الكعبين والكعبين المنصهر الذي في وسط القدم غنمته لتركه وانه انما فيهما ريشان من ريش  
ولا يلبس وجه ولا كف ولا قال في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
في وجهها وقلنا قد روي في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
سما في الكعبين فنه في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
طيبا لتركه في الحاج الشف السمل وكذا لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
خلقوا في تركه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
محبوا فابعد من ولا خفوان ولا عصفر لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
الا ان يكون غنما لا ينقص لان المنع للطيب لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
له ولما ان له ريشا طيبا لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ينظر بالبيت والحمار كما ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
ولما ان عثمان رضى كان يفرق لخطا في اعرامه ولما لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
الكعبين في غطاء ان كان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
الحصان وقار ما كان في ريشه لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
فلهذا قالوا لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين  
عقب الصلوة وكلما علموا انهم قد اوجبتوا اولها في تركها واما ما روي في تركها لولا ان لا يلبس ثوبا ولا سركا ولا عمامة ولا قبا ولا خفين







[illegible][illegible]



[illegible]

九

و بكرة ان غدا من اصل سنة الى مكة وبقية من ربي ما روى ان عمر بن الخطاب كان يمشي من مكة الى مكة  
 شغل قلبه وادفع الى مكة نزل الى الحبش وبعث الى ابي لهب وبعث الى رسول الله و كان نزل الى مكة  
 بعد الصبح حتى مكث في الزوال بين مكة و المدينة وبعث الى ابي لهب وبعث الى رسول الله و كان نزل الى مكة  
 انما لم يترك مكة حتى علم انهم لم يتركوا مكة حتى علم انهم لم يتركوا مكة حتى علم انهم لم يتركوا مكة  
 الطيف صنع الله سبحانه و تعظيمه كادخل في الطواف قال ثم دخل مكة و طاف بالبيت سبعين سوطا  
 لا يبرق فيها و قد طواف الصدر و طواف الوداع و طواف آخر حبه بالبيت لانه بدوع البيت و قصد  
 و هو واجب عند اخلافا للشافعي لقوله من مضى في البيت فليكن آخر حبه بالبيت الطواف و خضع  
 للشافعي الحنفية قال الا على ذلك لانهم لا يصدرون ولا يودعون ولا يملكون في البيت من غير مرة واحدة  
 يصح في البيت الطواف بعده لما يأتوا في زعم فريب من بابها ما رواه عن سفيان و لا يفتن في البيت  
 ثم رفع يديه الى السماء و يقول العنية و يا ايها المرحوم و هو ما بين الحزالي الباب فيضع  
 صدره و وجهه عليه و يثبت بالاسنان ثم يقول الى الله بك و الى الله بك و الى الله بك و الى الله بك  
 ينبغي ان ينفرد و يمشي و رآه و وجهه الى البيت من بابها ما رواه عن سفيان و لا يفتن في البيت  
 الحج فصل فان لم يضر الحرم مكة و وجهه الى البيت من بابها ما رواه عن سفيان و لا يفتن في البيت  
 لانه شرع في انشاء الحج على وجهه من بابها ما رواه عن سفيان و لا يفتن في البيت  
 و لا يمشي عليه لانه سنة و بئر السنة لا يجيب الجار و من ادرك الوقت يعرف ما بين زوال الشمس  
 من وجهها الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ار ك الحج و اوقف الوقت بعد الزوال عند الماروي الى النبي  
 و لم يوقف بعد الزوال بعد بيان اول الوقت و قال من مضى من مكة و عرف قبل فقد ار ك الحج و من مضى من مكة  
 فقد ار ك الحج فقد بان اخر الوقت و ما كان من كان نزل او اوقفه بعد طلوع الفجر و طلوع الشمس فهو  
 صحيح عليه ما رواه و ما نزل او اوقفه بعد الزوال و ما نزل او اوقفه بعد الزوال و ما نزل او اوقفه بعد الزوال  
 الحج عرفه فمن وقف بوقت ساعه قبل او نهار فقد تم حج و هي مكة الفجر و حال ذلك لا يجزى الا ان يوقف  
 في اليوم و جز من السبع لكن الحج عليه ما رواه و ما نزل او اوقفه بعد الزوال و ما نزل او اوقفه بعد الزوال  
 جازع ان الوقت لان ما هو الا ان قد وجد و هو الوقت و لا يفتن في ذلك الا لا و ان لم يكن الا ان قد وجد  
 و ما لا يفتن في الا ان قد وجد و ما لا يفتن في الا ان قد وجد و ما لا يفتن في الا ان قد وجد  
 حليفه و قال لا يجوز و لو اراد ان يان بحرم مكة و ما نزل او اوقفه بعد الزوال و ما نزل او اوقفه بعد الزوال  
 او ان كان او يستغفر و اني انما كان جاز لها ان لم يحرم نفسه و لا اذن غيره و به و هذا لانه لم يصح الا ان  
 و لا لانه تعف على العلم و جاز ان لا يذبحه الا بعد ان يتركها فكيف يتركها و ما نزل او اوقفه بعد الزوال  
 بذلك و جاز ان لا يذبحه الا بعد ان يتركها فكيف يتركها و ما نزل او اوقفه بعد الزوال  
 ان قصد هذا السفر فكانه الاذن به و ما نزل او اوقفه بعد الزوال و ما نزل او اوقفه بعد الزوال  
 ذلك ان لا يذبحه الا بعد ان يتركها فكيف يتركها و ما نزل او اوقفه بعد الزوال و ما نزل او اوقفه بعد الزوال















فالمردى عن أبي حنيفة انه اعتبر الربيع اعتبارا بالجنس والقوة وهذا لان شدة بعض ستماع ينقص  
بعينه وبعض الناس ومن ابي يوسف انه اعتبر الكراش اعتبارا بالجنس والقوة وادخل الربيع راسه  
او ربيع الحنيفة فصاعدا فعليه دم فان كان من الربيع فعليه صدقة وقال مالك لا يجزى على الكراش  
وقال الشافعي يجزى على القليل اعتبارا بنسب الحرم ولما ان حلى بعض الناس ارتفاقا كامل  
فانه عندنا وقتنا كل بللانية وشفا صفا وانه بخلاف تطهير العنق لانه غير مقصود وكذا  
وكذا حلى بعض الحنيفة متفاد بالمرعى وارض العرب وان حلى الرقبة كلها فعليه دم لا غير  
مقصود بالحنى وان حلى اللطيف اء احدها فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالحنى لا بد  
ونزل الراءه فاسية لعانة ذكر محمد بن الاطمين الحلى هنا وفي الاصل النصف وهو سنة وقال ابو  
محمد اذا حلى عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدقة والساق وما اسبه ذلك لانه  
مقصود بطريق الصدقة فبقيا كل حلى كله وشفا صر عند حلى بعضه فان اخذ صحن من شاة فحلبه  
طعام حكمة عدو متفاد ان ينظر في هذا ما هو ذكركم يكون ربيع الحنيفة فيجوز عليه طعام بحسب  
حيث لو كان مثلا مثل ربيع الربيع بلزمة فقه ربيع الشاة ونقطة الاخذ من الشارب يدعي انه هو السنة  
فيه دون الحلى والسنة ان بعض حلى يواذى الاطراف قال وان حلى موضع الحام فعليه دم  
عنه اى حنيفة وقال عليه صدقة لانه انما حلى لاجل الحجامة وهي ليست من مخضرات الاحرام  
كله ما يكون وسببه اليها الا ان فيه الزنى من النصف فبقيا الصدقة ولا يى حنيفة ان حلفه  
مقصود لانه لا يتوصل الى المقصود الا به وقد وجد الزالة النصف عن عضو كامل فيجوز الدم وان  
حلى اس حرم اء او غير اءه فعلى الحامى الصدقة وعلى الحلو دم وقال الشافعي يجزى على  
غير اءه ما كان بايما لان من اصله ان الاكرا يحج المكروه من ان يكون مواخذ الحكم النعل وقد تفرسبه  
وهو ما قاله الراءه والزينة فليزله دم شفا حلا المضطر حيث يجزى لان الاذ حفا لك ما وءه هنا  
ثم العباد ثم الربيع الحامى راسه على الحامى لان الدم انما لمه ما مال من الراءه فصار كاللغو وخرج  
العقد وكذا اذا كان الحامى صلا لا يخلف الرب في حلى الحلو راسه واما الحامى لمزلة الصدقة في  
سئلنا في الوجهين وقال الشافعي لا شئى عليه على هذا قلنا الحرم اذا حلى راسه صلا الى ان سئل  
الارتفاق لا يخفى حلى شعر غيره وهو موجب ولما ان الزالة ما ينمى من الالات من مخضرات الاحرام  
لاستحقة الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يفقر الى الحامى من شعره وشعر غيره واللات كمال الحامى في شعره  
فان اخذ من شارب صلا او قل حلى فيه اطعم ما شارب الوصية فيه ما بيناه ولا يعرض ربيع الراءه  
لانه يتاذى بنصف غيره وان كان اقل من الشافعى بنصف نفسه فليزله الطعام قال ان قصص الحامى فيه  
ور عليه فعليه لانه من المخضرات لما فيه من قضاء النصف وازال ما ينمى من البدين فاذا قلتم ما كلها  
فهو ارتفاق كامل فليزله الدم لا يزال على دم ان حصل في الحامى لان الحامى من نزع واحد وان كان  
في الحامى كل من سب ما على الله حلى فيه كفارة النظر الا اذا غلظت الكفارة لا ارتفاع الاذ

السفير

المتخبر على ذلك حنفية والشافعية حنفية لئلا يفتقر كل مجلس بذل أو بطالة الغالب فيه  
 من عبادة فنفذوا ذلك في كل مجلس كان في السجدة أو الغنص بذل أو بطالة عليه ومما فاته للرجل  
 معام الكمال في الخلق فإن نقص كل من كانت له حظيرة حنفية منها تحب كل ظرف صدقة وقال في  
 بجلد لم ينقص كنهه منها وهو قول أبي حنيفة الأول أن في الحظيرة اليد الواحدة وما والفت الكرم  
 وجهه المذكور في الكتاب أن الحظيرة واحدة بل ما يجب لدم تقديدها فاما معام الكمال في الغنص  
 أكثر ما معام كلها لئلا يفتقر كل من كانت له حظيرة حنفية منها تحب كل ظرف صدقة ومما فاته  
 صدقة عبد أبي حنيفة والشافعية حنفية لئلا يفتقر كل واحد وما دخل ربح  
 الرأس من مواضع شرفة وقصا أن كل الحظيرة بنيل الرأفة والزينة والعلم على هذا الوجه ما في الشريعة  
 ذلك بخلاف الحق لا يشترط على من قد وادعاه من الحظيرة تحب فيها الصدقة ويجب العلم كل ظرف طعام  
 وكذلك لو لم تكن حنفية شرفا لأن يفتقر ذلك وما في بنفسه ما شاء **ف** أو أن لا يفتقر كل ظرف  
 فاقته فلا شيء عليه لأنه لا يجوز بيعه في الكسرة فاشبهه بالباس من سحر الحرم **قال** وإن نظيت خلقا أو كسر  
 ثم عذر فهو مخير أن يشارع في شاة وإن شاء تصدق على شاة ساكنين بثلثة أصوع من الطعام وأن شاء  
 صام ثلثة أيام لم يدرى على فدية من صيام واحد صدقة أو شاة وكلما لا يجبر وقد فسر  
 رسول الله بما ذكرناه ولا يفتقر في الصدقة من الصوم مخيرة في أي موضع شاء لئلا يفتقر في كل  
 مكان وكذا الصدقة عند المأثبات وأما الشك في حق زنا فتبين اختصاصه بالثبات ولا  
 الطعام أجزاء فيه النفقة والتعشية عند أبي يوسف اختيارا بخلافه اليمين وعنده لا يجبر  
 الصدقة نهي عن التملك وسواء ذكره في الآية **فصل** فإن نظرت إلى فوج امرأة بسهوة فامتنع  
 لا شيء عليه لأن محرم هو الجماع ولم يوجد فضا كماله ففكر فامتنع وأن فعل أو لم يشهد ففعله  
 وفي الجماع الصغير نهي إذا امتنع بسهوة فامتنع ولا فوج بينهما أو أنزل أو لم ينزل ذكره في الآية وكذا  
 الجواب من الجماع فبما ذكره الفرج وعمل أن في أن يفتقر حجه من جميع ذلك أو أنزل أو غيره للصوم  
 وأن شاء أو كسج بخل أو الجماع وقد أفتى الأئمة بالتحفظ في ذلك كسج بخل منصرفا فلا يتخلى به  
 ما يستحق الجماع إلا أن فيه معنى الارتقاء والاستمتاع بالمادة وذلك مخفف للاعتراف بغيره الصوم  
 بخلاف الصوم لأن المحرم فيه قضاء الشهوة ولا يحصل منه إلا الزنا الفلأ دون الفرج وأن جامع في كل مجلس  
 قبل الزفاف بوفه فسد حجه وعليه في بعض النسخ كالمبعض من النفقة حجه والأصل فيه النكاح  
 من عن امرأته وهو ما حرمان الكسج فالزنا فامتنع وما وبمضيان في حجه ما وعليه ما كسج فقابل  
 وبذلك ففعل عن جماعة من الصحابة وقال الشافعي يجب بغيره اعتبارا بما لا جامع بعد الزفاف المحل عليه  
 الطلاق ما وبنا لأن الفضا لما وجب عليه ولا يجب إلا الاستدراك الصلح خفي من الحظيرة  
 فيكفي بالبشارة كذا ما بعد الزفاف لئلا يفتقر رغم سوى من السبيلين وعن أبي حنيفة أن في غير  
 القبل منها لا يفتقر معام الطلح كان عنه أو أتيان وليس عليه أن يفارح امرأة فرفض ما















بمنه الرسايط مضاعفا الى اربعة بخلاف عدم اخلاقنا واوله ان يحس خطيئته احواله واما  
ما نأكل الحرام الحرام لم يصطاد وحلال وذبحه الى المذبح الحرام عليه ولا امره بصيده حلالا لما لا  
فيما اذا اصطاده لا نأكل الحرام لانه لا بأس بان يأكل الحرام للصبي لم يصيده او يصاد او نأكله  
ان الصبي نأكله الحرام للصبي حتى الحرام فان لم لا بأس به والامام يباري ما كان لم يملك  
فجعل على ان يهدى اليه الصبي دون الحرام ومخاها ان يصاد بامر لم شرط عدم الدلالة وهذا  
تخصيص على ان الدلالة محزنة فالوقت روي انما هو من حيث ان يصاد به وقد ذكرناه وروي  
صبي الحرام اذا ذبح الحلال فيمنع بغيره بها على الفقهاء لان الصبي يخرج الامن الحرام قال م  
في طوارق لا يفر صبي ولا يفر صبي لانها غرامة وليس بها غرامة فاسبغ ضمان الامن او لم يجز  
بمنه وصبي الحرام هو الامن والواجب على الحرام بطريق الكفارة فإلى على فعله لان الحرام  
باعتبار من فيه وهو امره والصبي يصح فإلى انفعال الصبي الحرام فإلى انفعال الصبي الحرام فإلى انفعال الصبي الحرام  
بما وجب على الحرام والكفر قد ذكرناه وهو يخرج من الهدى فنية واما ان ومن دخل الحرام بصبي فغلبه  
ان رسله في ذلك ان في يده خلافا للشا في فانه ينزل في الشرع لا يظهر في حكمه ولا يخرج من الصبي  
وقا انما حصل في الحرام وجب ترك التوضيح من الحرام فهو صبي الحرام فاسحق الامن لا رونا فان  
باجه رسله في ذلك ان في يده خلافا للشا في فانه ينزل في الشرع لا يظهر في حكمه ولا يخرج من الصبي  
فغلبه لان في الحرام للصبي فغلبه الامن الذي استحقه ذلك ببيع الحرام للصبي من حرام طار  
لما قلنا ومن احم وفي سبيله او في قصص صبي عليه ان رسله وقال الشافعي رحمه الله  
متوضعا للصبي باسائه فملكه فصار كما اذا كان في يده واما ان الصبي كان في الجرح وفي سبيله  
ودوا حرم لم ينقل عنهم رساله واما ذلك حرم العادة الفاسية وهي من احدى الحجج وان  
الواجب ترك التوضيح وليس متوضعا من جهة لانه محظوظ بالبيت والقصص لا يفرغ غير  
في ملكه فلو رسله فمفارة فهو على ملكه ولا معتبر بقاء الملك وقيل ان كان القصص فدية فدية  
ارساله لكن على وجه لا يصح فان اصابه الاصل لم احم من رسله فمفارة فهو على ملكه فلو رسله فمفارة فهو على ملكه  
خفيه وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناهي عن المنكر وما على الجاني من سبيل والانه  
ملك الصبي لا اخذ ملكا محظوظا فلا يسطر احرامه وهذا المنة المرسل فغلبه كذا ما اذا  
حاله الاحرام لانه لم يملكه الواجب عليه ترك التوضيح وملكه ذلك بغيره فمفارة فاذ قطع به عند  
كان متعذرا بطريقه الا حلت في كسر المعازف وان اصابه حرم صبي فاسحق الامن لا رونا فان  
عليه لا يفرغ لانه لم يملكه الا اخذ فان الصبي لم يملكه في حق الحرام فمفارة فهو على ملكه  
صبي البقرة ما دام في حرمه فصار كما اذا اشترى الحرام فان فقه الحرام في يده فعلى كل واحد منهما اخذ  
لان الاخذ متوضعا للصبي بغيره الامن والقاتل مفر لذلك التقدير كالاندر في حق الصبي  
كسر الطلاق قبل الدخول ارجو ويرجع الاخذ على القاتل وقا لا يرجع لان الاخذ متوضعا

فلا يرجع

فلا يرجع على غيره واما ان الاخذ ما يصير شيئا للضمان عن افعال الملاك به فهو القدر  
الاخذ على فقهه في معنى مباحة علة العلة فإلى ان الضمان اليه فان قطع من الحرام او حرمه الك  
ليس يملك وهو ما لا يثبت ان من فعله فنية لا فنية لان حرمها حيث يسبب الحرام فان  
لا يملك خلافا لما لا يصدق له ولا يملك للصبي في هذه العينة مدخل لان حرمها حيث يسبب  
الحرام لا يسبب الحرام فكل من فعله على ما يشاء ويصدق في العينة على الفقهاء فاذا اذ اح  
ملكه كما في حق العباد وذكره بعد ليعلم ان ملكه بسبب خطيئته فانه لا يملك له في سبيله  
الناس الى حرمه الا انه يخرج البيع مع الكرامة كذا الصبي والفرد ما ذكره والذي يثبت  
الناس عادة عرفاه غير سخي الامن بالاجماع ولا ان الحرام المنسوب الى الحرام والنسبة اليه  
على الكمال عند عدم النسبة الى غيره بالانبات ما لا يثبت عادة اذا اشتهر ان الحق  
بما يثبت عادة ولو ثبت بنفسه فملك رجل فعلى ما طعمه فدية الحرام حرمه حراما للشرع وفيه  
اخرى فإلى المالك كالصبي المملوك في الحرام وما جفت به الحرام لا ضمان فيه لانه ليس بنائم  
ولا رعي حرم الحرام لا يقطع الا اذا ذبح وقال ابو يوسف لا بأس بالرعي لان فيه ضرورة  
فان منع الدواب عنه منعذرونا ما رونا والقطع بالشارف لا يقطع بالشارف ولا يقطع بالشارف  
فالمحتمل يمكن فلا ضرر من ذلك الا اذا ذبحه لانه سقاه رولا من غير قطع ورعيه ونحو ذلك  
ليست من جهة البنية وكل شيء فعله الفان ما ذكرناه في حق الفرد ما فعله فان دم الحجة  
ودم الحجة وقال الشافعي دم واحد بناء على انه محرم باوامر واحد عنه وغند باوامر واحد  
ومن قبل قال ان ان تجاوز البقعات غير محرم بالعمرة او الحج فيلزم دم واحد طارنا فمفر  
لما ان السخية عليه عند المتع احم واحد وتباخر واجب واحد الحجب الا فراد واحد  
واذا اشرك محرمات في قتل الصبي فعلى كل واحد منهما اخذ كما قال كل واحد منهما بالسر كغير  
جائبا جناية تقوى الدلالة فيقتل الجائر متعذرا الجناية واذا اشرك جلالا في قتل صبي  
فعلها ما جاز واحد متعذرا الجناية لان الضمان بدل عن المحل الاجزاء على الجناية فبقي باجماع  
المحل كرجلين فكل واحد خطأ يجب عليه مائة واحدة وعلى كل واحد منهما الكفارة واذا باع الحرام  
الصبي او ابتاعه فاباع باطل لان بيعه جناية ترضي للصبي الامن وبيعه بعد ما قبل بيعه  
ونما خرج طلبة فمفر من قتل اولاد فماتت حمى واولادها فعليه حرمه لان الصبي لا يزوج  
في الحرام لم يخف الامن من غناه لانه واجب ردة الى امنه وهذه صفة شرعية فغلبه الى المدة  
فان اقرى جازما ولد لم يملكه خوار الولد لان بعد اوار الجرد لم يبع امنه لان وصول الخلفه  
لوصول الاصل **باب محاذرة الوقت** بغض احوالهم واذا انفي الكد في البستان بني عامر  
فاحرم بكرة فان رجع الى ذات عرى وبلى بطول غنة دم الوقت وان رجع اليه ولم يلبس  
وخر ملكه وطاف لعمري فغلبه دم وهذا عندنا في حقه وقال لان رجع اليه محرم فليس عليه شيء



حتى او يلبث قال زفر لا يسقط بل ياتي اوله بلبث لان حبسا به ثم لم يبق البعد فصار كما اذا افاض من وقت ثم عاد  
 اليه بعد الغروب ولما انه ذكر الحرج وكفره اذ به وذلك قبل الشروع في الانفال فيسقط الدم كما ان الانفال  
 لا يملكه بل الحرج وكفره اذ به ذلك قبل الشروع في الانفال فيسقط الدم كما ان الانفال لا يملكه بل الحرج وكفره اذ به ذلك  
 يعود محرمات لبلبث لان الغلبة في الايام من ذرية اهله فاد ارضى الناس خبر الى الميت وجب فيها حقه  
 النساء النسبية فكان الثلث يعود له ولا يحد هذا الثلث اذا اهرم ثم يحد لمجاورة مكان العمة في حرج ذكرنا  
 ولو عاد بعد انشاء الحرف فاستلم الثلث لا يسقط عنه دم الانفال ولو عاد اليه الايام سقط الايام  
 وفي الذي ذكرنا اذا كان يرث الحرج والعمة فان دخل الثلث لمجاورة لم يدخل مكنة نفيحوا ومدة البنت ومدة  
 النفر سواء كان البساق غير واجب العظيم فلا يملكه الايام بقية واد اذ دخل الفجر اهله واللبث ان يدخل مكنة  
 نفيحوا ثم احاطة فلكه ولا بد منه وفيه تسعة ايام الحرج الذي يملكه وبين الحرم وقد مر من قبل في وقت  
 الدار المتخلى به فان اهرم لم يحد وقبيل عرفه لم يكن عليه ما شئى يريده البساق والدار فنية لما اهرم  
 ثم مضى منها ومن دخل مكنة نفيحوا ثم خرج من عمة ذلك الى الوقت فاحرم حجة عليه خرافة ذلك من دخل  
 مكنة نفيحوا ثم قال زفر لا يجوز وسوالبنا سعيها ربا لانه سبب النذر وصار كما اذا اخلت السنة ولما  
 انه طاني المسروكة وفيه لان الواجب عليه تقطيع هذه البتعة بالاحرام كما اذا اناه محرمات الاسلام  
 في الاستحلاف ما اذا اخلت السنة لانه صاير وينا في ذمة فلما ينادى الايام احرام مقصود كما  
 في الاعكاف المنذر فانه ينادى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ثم تجاوز  
 الوقت فاحرم بعرفه فافسد ما مضى منها وقضا لان الاحرام يقع لا زفا فصار كما اذا اصبغ في  
 عليه لم يترك الوقت وعلى قياس قول زفر لا يسقط عنه وهو نظير الاحتلاف فاحرم حجة اذا جاوز الوقت  
 نفيحوا ثم جاوز الوقت نفيحوا ثم جاوز الاحرام حجة ثم افسد حجة هو غير المجاورة هذه بعرفه ثم خطرت  
 ولما انه بصيرة فاضا حيل الميت بالاحرام من فراقضا وهو على الغاية ولا يندم به غيره ثم خطرت  
 فوضح الفرق واذا خرج المكي يريث فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفه فخلية لانه وفيه الحرم  
 وندما جوزه نفيحوا ثم جاوز الاحرام حجة ثم افسد حجة هو غير المجاورة هذه بعرفه ثم خطرت  
 والتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم حجة وكلف بعرفه فخلية لانه لم يملكه والى بافعال  
 العمة صار بمنزلة المكي واحرام المكي حجة ثم الحرم كما ذكرنا فبذلك لم يتاخره عنه قال فان رجع الى  
 الحرم فاحرم فبذلك البعف بعرفه فلا شئ عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الانفال **ما يضاف**  
**الاحرام الى الاحرام** قال الا حصة اذا احرم المكي بعرفة وطاف فحاشا فاحرم حجة فانه يرضى  
 حجة فخلية لانه وعلمه حجة وعلمه حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة  
 لانه لا يرضى احدهما لان الحج بينهما في المكي فمشرع والعمة اولى بالرضى لانها ادنى حالا  
 واقل اعمالا وبصرف فضاء لكونها غير موقوفة وكذا اذا احرم العمة ثم الحج ولم يأت بشئ من افعال  
 العمة لما قلنا فان طاف للعمة اربعة اشواط ثم احرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة فاحرم حجة

رضی

رخصها كما اذا فرغ منها ولا كذلك الحائض للعمره افضل ذلك عند أبي حنيفة ولا ان احوال عمره قد  
 تأكدت باده شيء من عالجها وادام الحج بها كذا ورفض عمرها كذا اسد ولا ان رفض العمره والحائض  
 هذه ابطل العلل في رفض الحج اشتاع عنه وعليهم بالرفض انها رفضه لانه عقل قبل او لانه البصر  
 عليه وكان في نفسه الحجة الآن في رفض العمره فضاهاا غيره في رفض الحج فضاهاا عمره لانه من حقها  
 الحج وان مضى عليها اخواه لانه اولى افعالها كما انهما غيرانه مني فنها والهي لا يمتنع من الفعل  
 على ما عرفت فمسلما وعليه دم عليه منها لانه كل نقصان في عمله لا يركب له المعنى عنه وهذا في حق  
 المكنتي دم عليه وفي حق الاثافي دم عليه ومن احوام الحج ثم احوام برم يخرج في حق فان خلق في الاثافي  
 الرخصة الاخرى فلا شيء عليه وان لم يخلق في الاثافي الرخصة الاخرى وعليه دم نقصا ولم ينقصه في  
 قال ان لم ينقص فلا شيء عليه لان الحج بين احوام الحج او احوام العمره بدعة فاذا خلق في هذا كان  
 سكا في الاحوام الا ان فوجها على ان لا في فوجها فله دم بالاجماع وان لم يخلق في حج  
 في العام العاقل فقد اخرج الحنف عن وقت في الاحوام الا ان ذلك وجب له دم عند أبي حنيفة وعند مالك  
 شيء على ان ذكرنا فلان سوي بين النقص وعدمه عنده وشرط التقصير هما ودم فوج من عمره لا ينقص  
 فاحرم باخرى ففعله دم الا انه قبل الوقت لاجمع بين احوام العمره وهذا كرهه فليزله دم وهو دم  
 بغير كفارة وفيما هذا الحج ثم احوام بغير زناه لان الحج بينهما مشروع في حق الاثافي والسنة فيه بغيره  
 فانما لك ان اخطأ السنة فبغيره بغيره وقت بعوات ولم يأت بافعال العمره فوافي رفض العمره لانه  
 تعد عليه او ادمه منية على حج فبغيره وقت فان توب اليها لم يكن نقصا حتى ينفق وقد ذكرنا من قبل فان  
 خلق الحج ثم احوام بغيره ففعله عليها زناه وعليه دم عليه منها لان الحج بينهما مشروع على من نصح الاحوام بها  
 والمراد بهذه الطواف طواف النية وانه سنة وليس بركن منه لا يبرئه من تركه شيء فاذا لم يأت بما هو ركن  
 يمكن ان يأتى بافعال العمره ثم بافعال الحج فلان المضي عليها جاز وعليه دم عليه منها وهو دم كفارة  
 وجب في الصلح لانه بان افعال العمره على افعال الحج ثم وجب وبسحبان رفض عمره لان احوام الحج قد اكمل  
 بشي من اعمالها ما اذا لم يطف الحج وادار رفض عمره في نفسه الفسخ المشروع فيها وعليه دم رفضا ودم حج  
 بغيره في يوم الحج او في ايام التمتع من السنة لما قلنا ورفضها ان يبرئه رفضه لانه قد ادعى ركن الحج فبغير  
 بانها افعال العمره على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمره في هذه الايام ايضا ما ذكرنا فلان لم يبرئه  
 رفضها فان رفضها عليه دم رفضها وعمره مكانها لما يشاء وان مضى عليها اخواه لان الكراهة لم تكن  
 في غيرها وهو كونه مستغلا في هذه الايام باذنيه اعمال الحج فوجب تخصيص الوقت له فيها وعليه دم عليه  
 منها فان في الاحوام او في الاعمال الباقية ما لو ادبره دم كفارة البض وقيل اذا طلع الحج ثم احوام لا  
 رفضها على ما ذكرنا في الاول وقيل رفضها اخره عن النبي قال الفقهاء اجمعون فشاخنا على هذا  
 فان لانه الحج ثم احوام بغيره او حج فانه رفضها لان فائس الحج بكلها افعال العمره من غير ان يقلب  
 احوام احوام العمره على ما بينك فرباب التوبة ان شاء الله فبغيره ما بين العزمين حيث











فلما رآه كلوا منها واظموا بالابواب المغيرة لم يفتقروا ليعتصروا ففعلوا انفتحت بجمع يوم الخمر ولانه دم سيات  
فتمتصص يوم الخمر كما لا يخفى ويجوز ان يفتقروا الى ان يفتقروا وقال الشافعي لا يجر الا في يوم الخمر اختار  
يوم المنعة والقولان فان كل واحد دم صبر عنه ولا يذره وما كذا خلا بخصص دم الخمر لانها لما كانت  
انفتحة كان النجس بها والى لا ارتفاع النقصا بغيره فانه خلاف دم المنعة والقولان ودم سيات  
قالوا ويجوز ان يجر الهبة الا في الحرم لانه في خارج الصدد هذا في الكعبة فصار اصطفا في ذلك  
ولانه الهبة اسم لما يهدى الى مكان ومكان الحرم قال دم مثلكما سخر وواجب ملكة ما سخر وجران  
بها على ما ذكره الحرم وغيره خلا فالشافعي لان الصدقة زنة معقولة والصدقة على كل فقير فزنة  
قال لا يجب التبرع بالهدية بالالهبة من يتبرع النفل الى مكان التبرع بارادة وبه فيه على الوجه  
فلا يجزى ان خوف بهد المنعة فحاشا بوجه يوم الخمر خصصه لاجل من سكر فيحتاج الى ان يعرف  
به ولانه سكره من سناه على التمسك فلا وما الكفاية لانه يجزى وجهها قبل يوم الخمر على ما ذكرنا  
وسببه الخاتمة فليقل اليه سكره قالوا الا فضل البهنة والخمر في الصدقة الغنم الذبح لانه لكان فضل ركب  
وخرقه في ما عليه الخمر وقال به سكره ان يجر الفرة فقال سكره وضنا به في عظمها ما عدل في وضع  
ان البهنة من الخمر بل في وجه البقر والغنم ثم ان شاكر الاول في الهبة باقيا ما او اضغها وادى ذلك فضل خمس  
والافضل ان يجر باقيا ما لا روى مانه من خمر الهبة باقيا ما والحقا به رضى كانوا يجرونها باقيا ما معقولة  
اليه سكره ولا يجر البقر والغنم باقيا ما لان في حاله الا ينقطع الذبح ابل فيكون الذبح ابل فيكون الذبح ابل فيكون  
بها ما روى الاول ان يجر وجهها بغيره فان لم يجر ذلك روى ان البهنة من سكره مانه بدنة في خمر  
فخرقة وسكره بنفسه وولى الباقى بغيره ولا بدنة والى في الغنم اول ما بدنة زادة في الخمر  
الا ان لان اقل لا يهدى لذلك ولا يجزى فخر زادة لانه غيره قالوا يصدق في محلها دخلها والى  
اجزاء منها لانه لم يعلق فصدق في محلها وحطرها ولا لخطا اجزاء منها ومن سكره بدنة فاضطر الى ان  
ركبها وان سكره في ذلك لم يركبها لانه جعلها خالصة لكان في سكره في سكره ثلثين عنها او ثلثين  
الى نفسه الى ان يبلغ محالة ان يحتاج الى كونه لما روى ان البهنة من انه روى رجلا يسوق بدنة فقال  
اكرهها وتكف وناولها لانه كان عاجزا احتاجا ولور كبرها فانقص بركها ففعله ضمان ما نقصه ذلك  
وان كان طالين لم يملكها لان الا من يتولى منها فلا يصدق في الحاجة لنفسه ونقص ضررها الى السارد  
حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه يملكها وينقص منها كذا  
بغير ذلك بها وان صرفه الى الحاجة لنفسه فصدق في مثله ولغيره لانه منصرفه عن سكره في هذا فخطب  
فان كان طرا فليس عليه غيره لان الغنم تعلقته بهذا المحل وقد قالوا ان كان واجبا فليس عليه غيره  
معه لان الواجب في ذمته وان اصابه عيب لم يغيره فنهاه لانه المعبى لانه لا ينادى به الواجب

على يد غيره وصنع ما لم يشأ له الحق سائر املاكه وادخلت البيعة في الطريق فان كان له غيرها  
خبرها وصنع غيرها به كما ضرب بها صمم سائر املاكه ولم يخلو ولا غيره من الاغنياء بذلك من غير  
ومما حجب الاسلحة والاراد بالتخلطادها وفائدة ذلك ان يعلم الناس انه يدعي ما يملك منه القصد  
وذلك لا غنى ولا اذن بناء ولا يختلفا بطريقه فلهذا ينبغي ان يخلو قبل ذلك اصله ان القصد  
على الفقراء افضل من ان يتركه في السباع وقبضه في نوقه والغرب هو القصد وان كانا اجنب  
انما غير ما معارفها وصنع بها ما شاء لانه لم يرح حالها لما حجب وهو ملكه باملاكه وقيل به  
التصريح والتمتع والقرآن لانه دم نك في القليلة لم يراه ولا شهيد فيلبس ولا ينفذ دم الكفار  
ولا دم الجانيات في سببها الجانيات وستر السبب ياد دم لا حصار جاز فيلحق بها ثم ذكر المهدى في احواله  
التي لا تلبس ثيابا عادة ولا لبس بغيرها في عدم فائدة القليل ما فائدة **سبب** موهبة اهل عرفه  
او قد قتل في يوم وشهد قوم منهم فقيل يوم الحجاز وهم الغنائس لانهم لم يفسد ايمانها وقد اومر الزوجة  
وهذا لانها عبادا مختصرون واما ذلك فلا يمنع عبادا ودهنها وجه كذا ان هذه شهادة خارجة عن النبي  
وعلى حاله فيلحق بالحكم لان القصد منها في حقها في الحج لا يضر حتى يحكم فلا يفسد ولا يربطه من عباد القصد  
الا حذر عنه والذكر في غير محلي في الاحوال عادة وجاز فيا فويل كمن يبيعه لا يشاء بخلاف اذا  
وقد اومر الزوجة لا تذكر في محلي في الحكم بان بول الا انشاء في يوم عرفه فلا يجوز لموضع القصد ولا ذلك  
جواز المقدم كالا يستعمل في الحكم لان سبب هذه الشهادة وقيل في جميع الناس فيعرفه لا يربطها الا في البيع الغشبية  
وكذا اذا شهد واعتبه عرفته في رتبة الاملاك الكوفة بغير البيع ان اس او كره لم يعمل تلك الشهادة  
قال ابن خزيمة في البيع كالحجرة الوسطى والاشياء والبرم الا اذا كان مملوكا لم يملكها في حشر راعي  
الترتيب لغيره في البرم الا اذا وجد ما حواه لانه اذا كان لم يملك في وقته وانما ترك لترتيبها الى الناس  
لا يجزى ما لم يملك لانه لا يشع من ان يضار كما اذا سمي قبل الطواف او بعد المرأة قبل الصلوات انا  
كل حجة فدية مقصودة بنفسها فلا تتعلق بالارتقاء بل البعض على البعض فكل السبي لانه تابع لغيره  
لانه دون المرأة وعرفه من السبي بالبرص فلا يتعلق به الكنية كما ان من جعل على نفسه الحج لم يملكه فان لم يركب  
حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل ضرورة بين الركوب المنيهي وهذا الاشارة الى الراجح وهو ان لا يركب  
القوبة بصفه الكفاية فدية تلك الصفة كما اذا انذر بالصدوم متتابعا وانما الحج ينهي الحواف الزيادة فيمنع  
الى ان يطوف ثم قبل بيده الشئ من حرم وقبل من بيده لان الطائفة هو المارد ولو ركب ما كان له  
او دخل نقصا فيه قالوا انما ركب ان العبد المسافة وسبق الشئ واذا قربت والرجل من بعثا الى  
ولا يشق عليه شئ ان لا يركب في باع جارية محبوبة فان ذلك الحاف في ذلك ان يركبها او ياجلها قال  
نور السمر في ذلك ان هذا عقد ملكة فلا يمكن من صحة كماله ان يركب جارية متكوفة ولما ان الشتر قابض مقام























لا يحسن الموت وانما هو على انه يحسن الرجل لان المظالم فيها فتمل من غيبته كما يمكن من سعادته  
انها وانما هو وجوبها على الشئ على انما يصير جوارها في حاله البقاء فيملك الارادة التي والحقها  
قبل الدخول بها فلها المنة لكونها منسوبة على الموضع فزده على الغيرة ثم هذه المنة واجبة  
رجوعا الى الارادة في خلاف ذلك والمنفعة ثلثة ارباب من كسوة ملها وهي دمع وخمار ومنفعة  
وهذا القدر مردى عن عايشه رضى وابن عباس رضى وقوله كسوة ملها اشارة الى ان لا يغيرها لها  
وهو قول الكرخي في المنة الواجبة لعلها من المهر والمنزل الصحيح ان لا يغيرها على المهر والنفس وهو قول علي بن ابي  
ذره وعلى الغيرة ثم هو لا يراى على نصف المهر كملها ولا تنقص من خمسة درهم ويعرف ذلك في ال  
وان زوجه لم يسم لها مهر ثم راضيا على سنة في مهرها ان دخل بالاموات عن مهرها فان طلقها  
قبل الدخول بها فلها المنة وعلى قول ابي يوسف والشافعي والحنابلة المهر فرض وهو قول الشافعي لا يغيره  
فينصف البقيض ولما ان هذا القرض يقين للواجب الجهد وهو المهر وذلك ان ينصف فله ان يزل  
منه لانه المهر ما لا يملكه القرض من العقد هو القرض المتعارف **قار** وان اذ ما في المهر بعد اربعة  
الزيادة خلافه في زوجه في زيادة الثمن والمهر ثلثة اشياء او اصبحت الزيادة تنقطع بالطلاق  
قبل الدخول وعلى قول ابي يوسف ولا ينقص من الاصل الا ان ينصف منه ما غن عن المهر في العقد  
وعنه المهر بوجهه كالمهر في العقد على امر وان جعلت منه من مهرها ما يصح لطلاق المهر بقاء مهرها  
والطلاق لا فيه حاله البقاء واذا خلا الرضا بامرته وليس هناك مانع من الدخول في طلقها فلها كالمهر  
وقال الشافعي في المهر نصف المهر لان العقد عليه بما يصير سقيا بالوطي فلا يتاكد المهر بونه ولما  
انها سلمت المهر حيث يرضى من الزوج وذلك في وسعها فبما كسفتها في البذل والغير المبيع  
واذا كان احداهما راضيا او صاميا في رضى او تمسك بغير رضى او تمسك او كانت حائضا فليس  
للمنفقة صحته حتى لو طلقها كان نصف المهر لان هذه الاشياء من اموال المهر في الارادة ما يرضى المهر  
او يرضى به غيره وقيل بوجهه لا يرضى عن رضى كسرة وقوله في الفصل من مهرها وصوم رمضان  
لما لم يرضه من القضا والكفارة والاحرام لما لم يرضه من الدم ونساء النكاح القضا والحض في طلاقها  
ما كان احداهما صاميا بما طوعا فلها المهر كله لا يباح الا فطرا في غير هذه الرواية المتفق في هذه القول  
في المهر بوجهه وصوم القضا والمنذور كالنكاح في روايته لانه لا كفارة فيه والصنفه من المهر  
فرضه كرضيه ونكاحها كنفقه واذا خلا المهر بامرته طلقها فلها كالمهر عند ابي حنيفة وقاله  
نصف المهر لا يغير من الرضا بخلاف الذين لا الحكم ادرى بسلامة الالة ولا يغير من الرضا بخلاف الذين لا الحكم  
في الرضا في ذلك **قار** او عليها العدة في جميع هذه المسائل اختلفوا في المهر المهر المهر المهر  
خلافه والولد في ابطال من المهر لانه مال لا يحاط في ايجابه وذلك العقد في الرضا

المانع

ان المانع ان كان شرعا في العدة البتة الممكن خفية وان كان خفيا كما لم يرضه والصفه لا يغيره  
خفية وتحت المنة كل منطلقه الاطلاقية واحدة وهي ان طلقها الزوج قبل الدخول في مهرها او قبل  
الاشافعي في كل منطلقه الاطلاقية واحدة وهي ان طلقها الزوج قبل الدخول في مهرها او قبل  
نصف المهر طرقة المنة لان الطلاق في غير طلاقه لا يغيره لان المنة خلفه في المهر المنة  
ان ينقطع المهر المنة وجبت المنة العقد وجب العوض فكان خلفا وخلفا لا جامع الاصل والاشافعي  
ولا يوجب وجوب المهر بغيره في المهر في الاكس في خلاصة المنة المنة فكان من المهر والاشافعي  
زوج الرضا سنة على ان زوجه الزوج سنة او اخته لكونه احد العقدين عوضا عن الاخر فالعقد  
جائز ان اذ ما الشافعي بطل العقد لانه جعل نصف البقيض صداقا والنصف من كسوة ولا اشراك  
في هذا الباب في بطله لا يوجب ولما انه سمي بالاصح صدقا فبقيع العقد وجب المهر المهر المهر المهر  
والخبر ولا اشراك به في المهر المهر وان تزوج حرة او امرأة على سنة او على طلاقها فلها مهرها  
وقال محمد بن حنفية خذ منه سنة وان تزوج عتق مائة مائة على خذ منه سنة جاز لها خذ منه سنة  
وقال الشافعي في المهر المهر المهر في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
لان ذلك تحقيق المعاشرة فصار كما اذا تزوجها على سنة او اذ ما على رضى الزوج غير ذلك المهر  
انما هو لا يشاء بالمال في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
ولذلك لا يملك المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
رجعنا لانه لا مانع من العقد في العدة لا يغيره من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
لان المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
يجب المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
على العدة وقيل بوجهه ولا يغير من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
ما لم يرضه من القضا والكفارة والاحرام لما لم يرضه من الدم ونساء النكاح القضا والحض في طلاقها  
ما كان احداهما صاميا بما طوعا فلها المهر كله لا يباح الا فطرا في غير هذه الرواية المتفق في هذه القول  
في المهر بوجهه وصوم القضا والمنذور كالنكاح في روايته لانه لا كفارة فيه والصنفه من المهر  
فرضه كرضيه ونكاحها كنفقه واذا خلا المهر بامرته طلقها فلها كالمهر عند ابي حنيفة وقاله  
نصف المهر لا يغير من الرضا بخلاف الذين لا الحكم ادرى بسلامة الالة ولا يغير من الرضا بخلاف الذين لا الحكم  
في الرضا في ذلك **قار** او عليها العدة في جميع هذه المسائل اختلفوا في المهر المهر المهر المهر  
خلافه والولد في ابطال من المهر لانه مال لا يحاط في ايجابه وذلك العقد في الرضا











[illegible]

۲۱

فيها قام وازترج العبد وولد له طاهر بن رقية سباع فله لاجل ما روي وجب فيه العبد وولد له  
 من ولد طاهر بن رقية العبد وولد له من ولد طاهر بن رقية العبد وولد له من ولد طاهر بن رقية العبد  
 سباعا من ولد طاهر بن رقية العبد وولد له من ولد طاهر بن رقية العبد وولد له من ولد طاهر بن رقية العبد  
 وازترج العبد وولد له طاهر بن رقية سباع فله لاجل ما روي وجب فيه العبد وولد له  
 سباعا من ولد طاهر بن رقية العبد وولد له من ولد طاهر بن رقية العبد وولد له من ولد طاهر بن رقية العبد  
 الرجعة فهذا اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في كمال صحته فمتنعن الاجازة ومن طهر العبد وزوج  
 الامة فترجها كما فاسد او دخل بها فانه سباع في المهر عدا به خضع وقال ابو حنيفة اذا عصى واصل  
 ان الاذن بالبيع ينظم الفاسد والمجاز عنه فبكون هذا المهر ما يرضى في المهر وعندهما يفرق الى الماز  
 لا غير ولا يكون هذا المهر ما يرضى في المهر فبكون هذا المهر ما يرضى في المهر وعندهما يفرق الى الماز  
 الا عفا عن الخصم من ذلك الماز ولم يخلو حلفا بشئ من الماز فلهما البيع لان جعل الماز  
 حال وهو ملك التصرفات وله ان اللفظ مطلق فمحرى على طلاقه كافي في البيع وبعض المفسرين  
 النكاح الفاسد حاله كالتب ودوب المهر والعدة على اعشار وجود الوطى ومصلحة المهر  
 على هذا الطريقة ومن زوج قبل ما اذا ذل امرأة حارة والمرة اسوة للفرار في مهره وفساده اذا كان النكاح  
 بهر المثل وجهه ان سبب ولا يلهي ذلك الرقية على ذكر النكاح لا بلاني في قوله انما لا يبطال  
 منصفه والا لانه اذا صح النكاح وجب الدين للبيوع قبل ما به دين الاستهلاك وصار كالمهر  
 اذا تزوج امرأة فمهرها اسوة للفرار ومن زوج اسوة فليس له ان يزوجها بغير زوج ولكن ما يزوجها  
 ويمنع الزوج من طهرتها وما وطئها الا في المهر في الاستحرام باج وبقية بطلان انما هو العبد  
 بشاؤها النصفه وكسبي والآفلان النصفه تقابل الاجناس ولو توهاها بشاؤها لم يزوجها  
 لذلك لانها باقية البقاء الملك فلا يسقط بالتيقن كما لا يسقط النكاح قال رضى ذكر زوج الموهبة  
 وامته ولم يذكر رضا حامد يذيرج الى مذهبنا لان المهر اجبارا على النكاح وعنده الشافعي لا اجبار  
 العبد وهو اذنه الى سهل عن ابن حنبل لان النكاح من خصا بعض الامة والعبد واطرح ذلك  
 المهر من حبسها نال غلامك كاحه بخلاف الامة لانه ما كسرها من نفعها فبكون ملكها ولما  
 ان النكاح اصلاح فملكه لان فيه تخصصه من الزنا الذي هو كسب البطلان والنفصال فملك اعتبارا لانه  
 بخلاف الحائض والمكاتبه لانها الوفا بالاحرار فترقبته فبكونها رضاها ومن زوج اسوة فمهرها  
 قبل ان يدخل بها زوجها فلما مهرها عند اخضعه قال عليه مهرها لا ما اعطاه امرها خفف عنها وهذا  
 لان المقتول احيى ولما منعه المهر قبل التسليم فجاز منعه المهر اذا ارادته طهره والنفصال في الاحكام  
 الدنيا جعل لافاضه وجب النفصال والدية كذا في حق المهر وان قلت حرة نفسا فخران فبكونها

منت اجدد و صفا کا اوقات















[illegible]

**كتاب الطلاق** **باب طلاق السنة** الطلاق هو غيبة وجه حسن حشون عني  
 قال الحسن بن بطيخ الرجل انه غيبته واحدة في طهر لم يجامعها فيه وبتر كحلها في سعيه من الاكل  
 فانما يجنبه ان لا يزني في الطلاق على واحدة ولانه بعد غيبته الزمانه وانما في المرأة ولا خلاف  
 لا حذر في كراهة ولو حصر طلاق السنة وموان طلاق المدخول في ثمانية اطاها رد وقال مالك انه يجوز  
 ولا يباح الا واحدة لان الاصل في الطلاق هو الخطر والاباحها جلتها صوابا فثبت واحدة وماله  
 دم في حديث ابن عمر عن السنة ان سفيان الطهر سفيانا فطلقها ككل فرقت طهقه ولا يحكم بدار  
 على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان نية او رغبة وهو الطهر في الحاجة كالمكره نظر  
 الى دليلها لم قبل الاولى ان يوفى الاباح الى آخر الطهر اخر الزمان فيكون العدة والاظهار في طهرها كما ظهرت لانه  
 لو اخر ما جامعها ومن قصد التطيق فيسبى بالانقيع عقيب الوقوع وطلا في البعثة ان يطهرها ثمانية  
 واحدة او غش في طهر واحد فلو اقبل ذلك وقع الطلاق وكان عاصبا وقال الشافعي كل الطلاق يباح لا يضر  
 مشروعه فيستفاد به الحكم المشروعة بالكتاب كخطر ولا الطلاق في كبحه بل هو من طول العدة عليها الطلاق  
 ولما ان الاصل في الطلاق الخطر لا فيه فخط السجاح الذي خلفه للصالح الدينية والدنيوية والاباح في  
 الى الخلق او لا حاجة الجمع بين الثلث وهي من معرفة على الاظهار رتبة نظر الى دليلها والحاجة من نفسها فيه  
 فاكمل في دليل عليها المشروعة فزانه من حيث انه الزمان في الخطر كمن فيه وسوما ذكرناه  
 وكذا الباعث في الشهر من الطهر الواحد مرة فافقنا واختلفت الرواية في الواحدة الباقية قال في الاصل ان  
 السنة لا حاجة الى ثبات نصفه زائدة في المخلص وهي البسوة وفي الزادات لانه لا يكره الحاجة الى المخلص  
 ما جاز السنة في الطلاق من جهين سنة في الوقت وسنة في العدد بسوى فيها المدخول بها وغيره  
 بها وقد ذكرنا في السنة في الوقت يثبت في المدخول عاصبا خاصة وموان يطهرها في طهر لم يجامعها فيه  
 ان لم يراع دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان نية او رغبة وهو الطهر الحاشي على الجماع انما كان  
 كبحه زمان العدة وبالحج مرة في الطهر نفسه الرغبة وغيره المدخول بها فطلقها في حال الطهر كمن طهرها  
 لو فر هو غيبته على المدخول بها ولما ان الرغبة فرغ المدخول بها صادقة لا تغل كمن طهرها لم يحصل مقصود  
 منها وفي المدخول بها بتجده بالطهر قال اذا كانت المرأة لا تحيض من صفة ذكره فارد ان يطهرها ثمانية  
 طهرها واحدة فاذا مضى شهر طهرها اخر فاذا مضى شهر طهرها اخر لان الشهر من حقها فام مقام الحيض  
 قال الله سبحانه والذى ينس من الحيض منكم الى ان تاروا لاني لم يحضن والا فانه في حيض الحيض  
 خافته في بقدر الاستبراء في حقها بالشهر وهو المصداق الطهر ثم ان كان الطلاق في اول الشهر فغيره الشهر  
 بالاهلة وان كان في وسطها لايام في حيض التفرج وفي حيض العدة كذلك عند اخيه وعندهما كمال اول  
 بالآخر والمصداق بالاهلة وهي ستة الاجزاء **فان** وجوز ان يطهرها ولا يفصل بين طهرها وطلها

۱۰. زبان

زمان وقال لمصلح منهما بشهر لقيا نهما المحض ولا يخرج فضل الرغبة والاشتهار زمان وانه  
 لما قرع المحض فيها واكثر رغبة فخرج المحض عابدا له عند ذلك شنبه وجعل له في الرغبة وان كانت  
 فضل من المحض فذكر كثر من وجهه فانه يرغب في وطئ غيره مطلقا واذا راعى من الاول كان الزمان نافعا  
 عسار كما يحسن وطئ الحاصل المحض عقيب الجماع ولا يورى الى اشتباه وبعده واما المحض فان الرغبة  
 في الطئ لا تكون غير مطلقا وبغضب ما كان فله منها فانه فضل الرغبة بالجماع ويطلقها السنة لما انفصل بين كل  
 المطلقين بشهر عند الجماع حنفية والشافعية وقال محمد وفروا بطلقة ما السنة الا واحدة لان الاسلام في الطلاق  
 الخطر فقد ورد الشرع بالتزويج على الفور العدة والشهر من الحاصل ليس فلتدفع فصار كما السنة طهرها  
 ولها ان الراجعة لعلة الحاجة والشهر دليلها كما في قول السنة والصغيرة وهذا لانه زمان محذور الرغبة  
 على ما عليه بجملته السنة فصيح على اولها كقول السنة طهره لان العزم في حقها الطهر وهو مخرجها  
 في كل زمان ولا يرجع مع الحمل واذا طلق الرجل امرأته في حاله المحض دفع الطلاق لان النهي عنه سنة  
 في غيره وهو ما ذكرنا فلا نخدم منه وعينه وبسبب ان راجعها فله دم محرمة من انك طهرها  
 وقد طهرها في حال المحض وهذا ليعلم دفعه والحث على الرجعة ثم لا يجاب قول البعض شاع واجه  
 انه واجب على حنفية لاهروفا للعصنة البعد المكن منع اثره وهي العدة ودفعها لغير طهر  
 العدة **قال** فاذا طهرت وخافت لم طهرت فانها طهرت وان شاءا اسكنها فامرته ويكفي ذلك في كل  
 ذكر الطهي وانما يطبقها في الطهر الذي في الحنفية فالاشيع المحض الذي في ما ذكره الطحا ومرفوع الى حنفية  
 وما ذكره الاصل فلهما وجه لذلك في الاصل ان السنة ان ينفصل بين كل تطبيقين بحببته وانما  
 بعض المحض فيكون بالثبوت ولا يجوز فتشكك ما وجه قول الاخر ان اثر الطلاق في طهرها بالراجعة فصار كما  
 لم يطبقها في المحض فحسن تطبيقها في الطهر الذي يطبق ومنه قال امرته وهي من ذوات المحض وقد دخل بها  
 سنة طين ثلث السنة ولائنه في طين عند كل طهر تطبقه لان السلام فيه لا ينفذ وفي السنة طهرها  
 سنة فان نوى ان ينقض الثلث الساعة او عند رأس كل شهر واحدة فهو على نية واحدة ان كان في حاله المحض وعلى  
 الطهر وان كان في الباطن نية الجماع لانه بعدة وهي سنة واحدة عند النظر لا ينقض وقد عرفت ان وقوفه  
 خوف السنة لا ينافي فلم ينشأ له طلاق كلامه وينتظر عنه سنة وان كانت سنة ومن ذوات الاشهر  
 وفي الساعة واحدة بعد شهر اخر وبعد شهر اخر لان الشهر في حقها دليل الحاجة كالطهر في حق ذوات  
 الاقارب على ما بينا فان نوى الثلث الساعة وقعن عند الما فلانها ما اذا نوى الثلث طين السنة  
 ولم ينقض حصة الثلث حسب الساعة قبل ان ينقض الثلث انما صحح فيه حيث ان الام فيه الوقت  
 الوقت فبقية تعميم الوقت ومن ضرورية تعميم الواقع فيه فاذ نوى الجماع بطل تعميم الوقت فلا يقع فيه الثلث  
**فصل** في طلاق كل زوج اذ كان عاقلا بائنا ولا ينقض طلاق العبيد والمجنون والناجم قوله دم طلاق











[illegible]

الاصحاح

ان يقع واحداً من الوجهين على شرطه على غيره وانما يقع على سبب شرطه الغنى به  
 الاحاق لانه عليه اصل الاستصحاب في الفعل فليكن التطبيق مغايراً للعنى ضرورة ففقط الغنى به  
 في السلسلة الاولى ولقد افترق قدما بينك جعفر فيهما انه على الظاهر بما على قوله العنى لم الغنى به بعدا فيها  
 وهي ان تلك الظلال والطلوعان خرجتا من الامنة حرة فليكن تلك المسئلة على التطبيق باعضا  
 من فني الظلال على العنى على ما قرأه وكذا العدة لانه لو قد فيها بالا حتماً وكما العنة الغنى به فخذها بالاحاق  
 ولا وجه الى ما قال العنى لو كان بقاها الاحاق لانه عليه فالتطاول بقاها التطبيق لانه عليه فيغيرنا  
**فصل في نسبة الطلوع** ووصفه ومن قال لانه ان طالع كذا يشهد بالاحاق هو السبب والوسط في قول  
 الاشارة بالاحاق بنسبة العلم بالبعد على وجه العادة او اقرنته بالبعد والمهم قال لم السبب كذا وكذا الريب  
 وان اشار بواحدة فهي واحدة وان اشار بشيئين فمثنى وان اشار لثلاثة فثلاثة فنع بالمشورة منها وقبل  
 او اشار بنظر واحد فاحداً المضمومة منها واذ كان يقع الاشارة بالمشورة فلو نوى الاشارة بالمضمومين بعد  
 ومانية لا فضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكتب فمثنى في الاشارة بمانية وفي الثانية واحدة لانه يخلو  
 لكنه على الظاهر بقوله كذا البع واحدة لانه لا يفرق بين البعد والمهم فمثنى باعتبار لقوله ان طالع واحد او وصف  
 الطلوع بعرض فمثنى والزيادة كان باثباتا من ان نوى ان طالع باين او اثنين وقال الثاني يقع جبا  
 اذا كان بعد من ان الطلوع شيع معقبا للرجعة فكان وصفه بالبيئنة فكل المشرع فيغير كما اذا قال ان  
 طالع جبران لا رجعة في علكه لانه وصفه بما يجمله الارسلان البيئنة قبل الدخول وبالعلة تحصل به  
 الجدة في الوصف تعقيب احد الطرفين وسلسلة الرجعة مخرقة ففتح واحدة بمانية او امكن ثنية او نوى اثنين  
 اما اذا نوى الثلث فثلاث اما من قبل او من قبل البيئنة ان طالع واحدة وبغير باين او اثنين اخرى يقع  
 تطبيقاً باثبات لان هذا الوصف يصح لانه لا يقع وكذا اذا قال ان طالع نوى الخ الطلوع لانه انما  
 وصف بهذا الوصف باعتبار الزيادة وهو البيئنة في الحال فضاء كذا باين وكذا اذا قال ان طالع السبب او  
 لما ذكرنا وكذا اذا قال طالع السبب او طالع البعد لان الرجعي هو البيئنة فكون البعد وطلوع السبب  
 باثباتا وعن ابي يوسف في قوله ان طالع البعد لانه لا يكون باثباتا بالبيئنة لان البعد فذكر من حيث  
 الان يقع في حاله الحيف فلا بد من البيئنة ومجمله ان طالع ان طالع البعد او طالع السبب يكون جبا  
 لان هذا الوصف يختص بالطلوع في حاله الحيف فلا يثبت البيئنة بالثبوت وكذا اذا قال ان طالع السبب  
 بوجوبه بلا حاله وذلك باثبات زيادة الوصف وكذا قال ابن الجبل لما قلنا وقال ابو يوسف يكون جبا  
 لان الجبل شئ واحد كان التفسير في زوجه ولو قال لكان طالع ان طالع السبب او كالعقاب وطاء السبب  
 فهي واحدة بمانية الا ان ينزل الثلث اما الاول فثانية وصفه بالبيئنة وهو الباس لانه لا يجمل الان يقع  
 والارتفاع اما الرجعي فمثنى ولما تضمنه الثلث المذكور المصدر اما الثاني فثانية فبراد هذا التفسير في قوله



















كلما انجبت جلد وحم الكابة ومنه وروية العقب الكبر ارفان تزوج بعد زواج اخر وكما ان شرط لم تنسح شي لا باسنة الطلاق  
الثالث المكون في هذا النوع من الحيض ان ينفك البين بينه وبينه بالشرط وفيه خلافان فزوجه وسفره من بعد ان شاك  
ولو دخلت من نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق بحيث كلفتة او كان بعد زواج اخر فاعاد  
باعتبار ما يملك عليها من الطلاق بالزوج وذلك في محضه ورواى الملك المليكين لا يبطئها لانه لم يوجد الشرط  
فيكون الخراج باق بقا محله فيبقى البين لم ان وجد له طاقى سلكه خلعت البين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط  
والخروج في الخراج ارفان لا ينفك البين لانها وان وجد في الملك المليكين البين لوجود الشرط والتمسح على المقيم  
المخلعة وان اختلفا في وجود الشرط فالقول ان الزوج الا ان نفق المرأة البينة لانه منسك ما يصل به حكم الشرط  
ولانه لم يزوج الطلاق ورواى الملك المليك المرأة نذرية فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول ان المرأة التي نفق  
شأن ان ينفك ان حصلت فانت طالق وقلنا فحالت قد حصلت طلقت حتى ولم تطلق فحالة ووقع الطلاق  
استحسانا والقياس ان لا يقع لان شرطه فلا نفقة في كافي الدخول في كافيها استحسانا انها ابينة في حق غيرها  
اولا يعلم ذلك لانهم جهتها فيقبل قولها كما في حق العدة والقياس لكنها شاهدة في حق غيرها على ما في  
قوله فيقبل قولها في حقها وكذا قال ان كنت تخمين ان بعد بك الله في نازهم فانت طالق وعبدك  
حق فحالت احاد قال ان كنت تخمين فانت طالق وهذه معك فحالت احبك طلقت هو ولم ينفق  
ولم تطلق صاحبها ما بنا ولا ينفق بكذبا لانها لئلا تفسد بعضها اباه قد تحب الخبيص منه بعد اب وفي  
حقها ان تعلق الحكم بخيارها وان كانت كاذبة في حق غيرها بنى الحكم على اهل هو المحبة واذا قال اذا  
حصلت فانت طالق فزالت الدم لم تنسح الطلاق خشية من ثمة ابام لان ما ينقطع ومنها لا يكون حقيقيا  
فاذا تم ثمة ابام حكما بالطلاق حتى حاضت لان بالامتناد عرفت ان من ارم مكان حقيقيا ثم انزل  
ولو قال لها اذا حصلت حبضة فانت طالق لم تطلق حتى يظهر من حبضتها لان الحبضة لا يملكها على الكمال منها  
ولمعه اهل علة فوجدت الاستبراء وكما قلنا بانها با وذاك بالبطور واذا قال ان طالق اذا حصلت يوما  
طلقت حتى تغرب الشمس اليوم الذي تضمن لان اليوم اذا قل بفعل عند راد به باض النهار فكل ما اذا  
قال اذا حصلت لانه لم ينفك من بعد وفد وجد الصدوم ركعة وشرطه ومن لا مائة اذا ولدت غلا فانت طالق  
واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق شبهة قوله غلا ما وجارية ولا يملكها اباه اول من نفق  
نظمية وفي الشبهة نظمية وانقص العدة بالولد لا لا قبله لانها ولدت الخدام اول وقت وجده  
ونقصه عدها بوضع الجارية ثم لا يقع به اخر لانه حال انقص العدة وكذا لا يجازى ولا يقع نظمية وانقص  
عدها بوضع الخلام ثم لا يقع شيء اخر به لادكونا انه حال الانقصا فاذن في الحال البينة واحدة وفي حال البينة ثلثان  
فلا يقع الثانية بالشرط الاول بان يأخذ ما ينفق من غيرها واجبا والعدة منقضية بيمين لما ذكرنا وان قال لها  
ان كل ما اوجو وابيض فانت طالق لم تطلق فحالت وانقص عدها فكلت باعد ثم تزوجها فكلت

於

[illegible]



بالعنف بعد ولا يصح شئ الاكل لانه لا يمتنع بعد شئ يصير كماله وصار في الغلظة اليه وانما يصح ذلك  
اذا كان موصولا بالجمادى قبل او بعد في هذا الفصل الاول المستثنى منه ثمان فبعضها في النكاح واحدة فبعض  
واحدة ولو قال الاثنان ينعى الثلث لانه مستثنى من الكل فكله صحيح **باب طلاق الرض**  
**قال** اذا طلق الرجل امراته في مرضه طلاقا بائنا فمات وهي في العدة ورثته وانما ينفقها عنها  
فما سببها وقال الشافعي وزنه في الوجهين لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض وهي السبب  
ولم ينفقها لانها كانت ولما ان الزوجية سبب رزقها في مرضه وانه الزوج فنفقها بطاله فبعضها فبعض  
عمله الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنها وقد يمكن لان النكاح في العدة بين حي وبعض الاموات  
ان سبب رزقها عن خلاف بعد لان النكاح لا يملك الزوجية في هذه الحالة ليست سبب لارزاقها  
فيستلزم في هذه خصوصها اذا رضى به وان طلقها طلقا بائنا او طلقا اخصا رزقا خارت نفسها او اخلت  
منه ثم مات وهي في العدة لم يرثه لانها كانت بطلت عنها والناظر فيها وان طلق في الرضه فطلقها  
كأن ورثته لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح فلم يكن سببا لها راضية بطلان حضرها وان طلقها في مرضه  
كنت طلقها كالمات في حيا والنفقة عند كنفه فنفقة ثم اوفىها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل  
من ذلك ومن الميراث عند حي خبته وقالا يجوز اوفاءه ووصية لها وان طلقها طلقا بائنا في مرضه بائنا او طلقها  
بين اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في جميعها الا على قول اخر فيه فانه قال في جميعها  
اوصى وما اقول ان الميراث لما بطل سببها زال لانها من جهة الاقارب والوصية وجه فلو كان في السنة الاولى  
انها لما انفصا دفعا على الطلاق وانقضاء العدة صارت جسيمة عنه فانه من التهمة التي ارثته بغير  
شبهة وله لها ومهر وضع الزكوة فيها بخلاف المسئلة لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم بدار على  
التهمة ولقد بادر على النكاح والقرابة والعدة في المسئلة الاولى ولا يخفى عن من السلفين ان التهمة  
لان المرأة قد خلت بالطلاق ينفق باب الاقارب والوصية عليها في مرضها والزوجه قد خلت بالطلاق  
بالفرقة وانقضاء العدة لسبب الزوج بما لا زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فردنا ما ولا تهمه في الميراث  
فصحتها ولا موصية عادية في خلو الكوة والزوج والمهاد فلا تهمه فخرج هذه الاحكام من كتابنا وصحة اوصى  
العتق فطلق امراته ثم لم يرثه وان كان قد باء رجلا او قد تم بعتن في فضا او رجم ورثت انما في ذلك  
الوجه ففصل ولا يثبت ان امراته انفارت رثت نفسها او انما يثبت حكم النكاح بطلانها بالانما بعتن في مرض  
محتاجه لعلها على كمالها انما صاحب العرش وولن يكون بحال لا يتم بل لا يجوز كما عاده الاحكام وقد سئل  
النكاح بما فيه من مرض فلو لم يملك النكاح لم يملكه النكاح لانه لا يثبت به حكم النكاح والمصدر الذي  
في هذه النكاح لانه لا يملكه بالنكاح لانه لا يملكه فلا يثبت به حكم النكاح والذي اراد اوقدم  
ببعض النكاح لانه لا يملكه بالنكاح لانه لا يملكه فلا يثبت به حكم النكاح والذي اراد اوقدم

او قل

او قل ولا يملكه لان الزوجية سبب رزقها في مرضه وانه الزوج فنفقها بطاله فبعضها فبعض  
عمله الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنها وقد يمكن لان النكاح في العدة بين حي وبعض الاموات  
ان سبب رزقها عن خلاف بعد لان النكاح لا يملك الزوجية في هذه الحالة ليست سبب لارزاقها  
فيستلزم في هذه خصوصها اذا رضى به وان طلقها طلقا بائنا او طلقا اخصا رزقا خارت نفسها او اخلت  
منه ثم مات وهي في العدة لم يرثه لانها كانت بطلت عنها والناظر فيها وان طلق في الرضه فطلقها  
كأن ورثته لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح فلم يكن سببا لها راضية بطلان حضرها وان طلقها في مرضه  
كنت طلقها كالمات في حيا والنفقة عند كنفه فنفقة ثم اوفىها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل  
من ذلك ومن الميراث عند حي خبته وقالا يجوز اوفاءه ووصية لها وان طلقها طلقا بائنا في مرضه بائنا او طلقها  
بين اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في جميعها الا على قول اخر فيه فانه قال في جميعها  
اوصى وما اقول ان الميراث لما بطل سببها زال لانها من جهة الاقارب والوصية وجه فلو كان في السنة الاولى  
انها لما انفصا دفعا على الطلاق وانقضاء العدة صارت جسيمة عنه فانه من التهمة التي ارثته بغير  
شبهة وله لها ومهر وضع الزكوة فيها بخلاف المسئلة لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم بدار على  
التهمة ولقد بادر على النكاح والقرابة والعدة في المسئلة الاولى ولا يخفى عن من السلفين ان التهمة  
لان المرأة قد خلت بالطلاق ينفق باب الاقارب والوصية عليها في مرضها والزوجه قد خلت بالطلاق  
بالفرقة وانقضاء العدة لسبب الزوج بما لا زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فردنا ما ولا تهمه في الميراث  
فصحتها ولا موصية عادية في خلو الكوة والزوج والمهاد فلا تهمه فخرج هذه الاحكام من كتابنا وصحة اوصى  
العتق فطلق امراته ثم لم يرثه وان كان قد باء رجلا او قد تم بعتن في فضا او رجم ورثت انما في ذلك  
الوجه ففصل ولا يثبت ان امراته انفارت رثت نفسها او انما يثبت حكم النكاح بطلانها بالانما بعتن في مرض  
محتاجه لعلها على كمالها انما صاحب العرش وولن يكون بحال لا يتم بل لا يجوز كما عاده الاحكام وقد سئل  
النكاح بما فيه من مرض فلو لم يملك النكاح لم يملكه النكاح لانه لا يثبت به حكم النكاح والمصدر الذي  
في هذه النكاح لانه لا يملكه بالنكاح لانه لا يملكه فلا يثبت به حكم النكاح والذي اراد اوقدم  
ببعض النكاح لانه لا يملكه بالنكاح لانه لا يملكه فلا يثبت به حكم النكاح والذي اراد اوقدم

**باب**



فلهذا رجعنا في هذه المسألة حيث ذكرنا لم نقل لو كان مسكوكا من غير قصد ولا بغير قبض الله فلا رجة استثناء المسكوك  
 إلا في الزمان حتى استأفوا وهو لا ينافي ما ذهبوا إليه من عدة لأنه لا ملك بعد انقضاءها والرجعة يترتب عنها  
 أو رجة أخرى في هذه المسألة في الرجعة ولا خلاف بين الأئمة **قال** **الوطائيا** أو يقبلها أو يملكها بسيرة أو نظر  
 إلى زوجها بسيرة وقد اعتمدنا وقال الشافعي لا يفسخ الرجعة إلا بالتفريق القدر عليه لأن الرجعة تترتب على الملك  
 عنده حتى يهرم وظننا ونعندنا أنه على ما بيننا وسفره من بعد إنشاء الله تعالى والفعل قد يقع دلالة على الاستبراء  
 كما في استبراء الدلالة فعل بخبر بالسكاح وهذه الآية على ما نحن بصددها في الحرة بخلاف ما ذهبوا إليه  
 بغير شهادة لأنه قد قيل في هذه النظر كما في القابض والطريق غيرها والنظر في غير الفرج قد يقع بين المسكوكين  
 والزوج بكنها في العدة فلو كان رجة تطبقها فنظر العدة عليها وقالوا ليس يجب أن يشهد على الرجعة غيرها  
 فإن لم يشهد صحح الرجعة وقال الشافعي في أحد قوله لا يفسخ الرجعة وهو قولنا لا يسقط كسرها واستدوا  
 ذوى عدل بحكم الادم للايجاب وإنما ان المطاوع المصغر عنى عن قبضه لا شاهد ولأنه استثناء السكاح  
 والشهادة ليست شرطية في حال البناء كما في النفي في الاستبراء **الآن** **الشافعي** راجع إلى زيادة الاحتياط كيلا  
 يجرئوا فيها وما لا يحكم عليه إلا في الزمان فلهذا بالغوا فيه وهو فيها مستحب وبسبب أن يعلموا بكنها في  
 في المعصية وإذا انقضت العدة فقالوا قد كنت راجعاً من عدة فصدقة في رجة وإن كنت في  
 فالقول قولها لأنه أخبرها بالملك في الحال فكان منها إلا أنه بالتصديق يرتفع التهمة ولا يوجب عليها  
 عند أبي حنيفة وهي مسئلة الاختلاف في الأسباب الستة وقد ذكر كتاب السكاح وإذا قال الزوج قد رجع عليك  
 فقال بحجية الرد انقضت عده لم يفسخ الرجعة عند أبي حنيفة وقال الفصح الرجعة لأنها صادقة في العدة إذ هي ثابتة  
 ظاهر إلى أن يخبر وقد سبقنا الرجعة ولهذا لو قال لها طلقك فقال بحجية الرد انقضت عده من غير المطاوع  
 وإلى حنيفة أنها صادقة حال الانقضاء لأنها امتنعت عن الإخبار عن الانقضاء فإذا خبرت ولو كان على  
 الانقضاء أو قبله حال قول الزوج سئله المطاوع على الحال ولو كان على الاتفاق فالطوايع يقع باقوارد  
 بعد الانقضاء والراجحة لا تثبت به وإذا قال الزوج لامة بعد انقضاء عدها قد كنت راجعاً في العدة وصفه  
 الموك وكذا تارة الله فالقول قولها عند أبي حنيفة وقالوا القول قول الموك لأن بعضهما مملوك له وقد فرغنا من  
 حقه للزوج في آية الأقرار عليها بالسكاح هو بغير حكم الرجعة ينبغي على العدة والقول في العدة قولها كما أنها ينبغي  
 عليها ولو كان على القول في حقه قول الموك وكذا عده في الصحيح لأنها منقضية العدة في الحال وقد ظهر ذلك  
 المنفعة للموك فلا يقبل قولها في المطاوع بخلاف الوجه الأول لأن الموك بالتصديق في الرجعة مفرغ من العدة مخد  
 ولا يلزم بكنها العدة وإذا قال الموك انقضت عده وقال الزوج والموك لم تنقض فالقول قولها لأنها  
 امتنعت في ذلك إذ هي العالمة به وإذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعدة أيام انقطع الرجعة ولا يفسخ  
 وإن انقطع لآخر من عشرة أيام لم تنقطع حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلوة كالملة لأن الحيض لا يفسخ

على المشقة فيجوز ان لا ينقطع خوفه من الحيض فانقضت عادته وانقطع الرجعة وقباده العدة وخبره عدم  
فلما بان مقتضى الانقطاع بحقيقة لا يخفى ان اولا برز حكمه في الحكم الخاص لم يفسد وقت صلوة بطلان ما اذا كانت  
كساية لانه لا يترفع في حيضه اذ زاده فانكسر بالانقطاع وينقطع اذا تمت وصلة خد احد والى اخر  
وهذا المستحسن وقال محمد اذا تمت القطعة الرجعة ونفذت من لان النكاح حال عدم المأطهرة مطلقة جهت  
ببره الا حكم ما ثبت بالاثبات فكان بمنزلة ولما انه ملوك غير ملوك والما اعتبر طهره ووضوئه ان لا يتغير  
الرجعة وهذه الضرورة تجتنب حال اداء العدة لانها قبلها من الاوج والاحكام التي تبتدئ بعد ضرورتها  
اقتضاها لم قبل ينقطع نفس المشروع عندها وقبل بعد الواقع بغير حكم حار العدة فان اختلفت  
ونسبت لسانهم بينهما لم يصحبه الماد فان كان عضوها قد لم ينقطع الرجعة وان كان اقل من عضو  
القطعة قال رحمه هذه الاحتمال والقبول في العضو كما ملان لا يبقى الرجعة لانها خلت بالانقضاء  
فيما دون العضو فيسمى لان حكم النجاسة والحيض لا يخرج وجوب الاحتسان وهو الزوج ان قباده وعضو  
متأرجح اليه بخلاف العدة فلا يبقى بعدم حصول الماد اليه قطعا بانه ينقطع الرجعة ولا يلزم التزويج  
انما لا يحاط فيها بخلاف العضو الذي ملان لا يتسارع اليه ليجاز ولا يغفل عنها فانه قاض ان لا يخرج  
ان ترك المصنعة والاستسقاء كتر عضو كما لو عده وهو قول محمد وسنذكره مادون العضو لان فرضه  
اخلافا بخلاف غيره من الاعضاء ومن طلق امراته وهي حامل او ولدت منه وقال لم اجامعها فله الرجعة  
ان يجلس على ظهر فدة ينصدم ان يكون منه حمل منه لانه لم يولد للفرش وذكر دليل الوطئ منه وكذا  
اذا ثبت نسب الولد من حمل والظهار اذ ثبت الوطئ كالمالك والطلاق في ملكه كالمالك ليعقب الرجعة بظهوره  
بكتبة الشيخ الا ترى انه ثبت بهذا الوطئ الاحصاء فلا يثبت الرجعة اولى وتأويله مسئلة الولادة  
ان عند فعل الطلاق لانها لو ولدت لعدة تنقضي العدة بالولادة فلا تنصدم الرجعة وان خلاها وغلغلي  
بابا او ارحى كسرة او قال لم اجامعها لم يوطئ لم يملك الرجعة لان كالمالك الوطئ وقد فرغ منه بقصد  
خوف نفسه والرجعة منه ولم يصير كذا باسرها لان كالمالك المهر المسمى يثبت على تسليم المهر لا على البضع خلاف  
الفصل الاول فان رجعا عنها بعد خلاتها وقال لم اجامعها لم يوطئ لم يملك الرجعة بظهوره  
الرجعة لانه ثبت النسبة اذ هي لم تغير بانقضاء العدة والولد يسمى في البطن هذه المدة فان لم يوطئ قبل الطلاق  
او بعد ما عدا على اعتدالها يزول الملك من البطن لعدم الوطئ فيدفع المهر الوطئ للمسلم لا يفعل المهر اتم وان قال  
اذا ولدت ولدها فانه طالق فقلت ولدها لم يوطئ لم يملك الرجعة بظهوره وان رجعا عنها فوطئ اذ هو ان يكون تحتها  
وان كان كالمهر مستحب او اقر بانقضاء العدة لان وقت الطلاق عليها بالولد الاول وجب العدة فيكون الولد الثاني  
مطلوعا وحادث منه فوالدة لانها لم تغير بانقضاء العدة فبغير اجابا وان قال كما ولدت فانه طالق  
فقلت لعدة اولاد في الطهر مختلفة فالولد الثاني رجعة وكذا الثالث الولد الثاني لانها اذا جاء بالولد الاول والوطئ























فإن كان المعلن أم مكنته فهي طليق لها قاله بعد النكاح ولو كان الفذف تخليقاً بآنية عند الفذف وهو  
لا أن فعل النكاح انتسب إليه كما في الغيبين وهو خاطب الكذب نفسه عند ما قال أبو يوسف يخرج من ماله لزوج  
المكنته غانم لا يجتمع أبداً فنقض على ما يبدو لها أن الكذب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها  
ولا يجمع ما دام متداغين ولم يمس سبي المعلن ولا حكمه بعد الكذب فجمعها ولو كان الفذف بولي فلي  
الغيبين شبهة والخفية فيه وحده من اللعان فيه أن بارها حكم الرجل فيقول أربع مرات شهيد بعد أن يمين  
الصداق فيه فيما رتبك به من نفق الولد وكذا في جانب المرأة ولو فذفها بالزنا ونفى الولد كفر اللعان  
الأحرار ثم نفى النكاح الولد ويجوز فيه ما روى أنه من نفق ولداً امرأة طلاق من أمته عن رجل الخفية  
بها ولا المصنف ومنه اللعان في الولد فيوفر عليه بصدقه وبشفقة النساء بالنزوح وعن أبي ثوان النكاح يفرق ولو لم  
قد أنزله أمه وأخوه من باب الأب لا ينكح عنه فلا يفرق ذكره في عا والزوج وكذا بنفسه هذه النكاح وأما ما يجب  
لحده وحق له أن يفرقه من غيرها لا نكاحها ولا ما علم سبي المعلن لا فتنحى حكمه للوطية وهو محرم وكذلك الفذف  
غيره في ما يتبادر ذلك أنه إذا نكحت لا تنكح أهله اللعان من غيرها وإذا فذفت الزنا أمته وهي صغيرة أو الحرة  
فلا نكاح بينهما لأنه لا يجوز فذوها لكان اجنبياً فكذا الأبياء عن الزوج لعنا من غناه وكذا إذا كان الزوج صغيراً  
أو مختاراً لم أهله الشهادة وفذف الأخرى لا يتعلق به اللعان لا يتعلق بالصبي كذا الفذف وفذفت في  
ونه أن لا يبرى عن شبهة الخفية وتذكر في الشبهة وإذا قال الزوج طلاقك حتى فذلتها بينهما أو فذرت  
فذكر أنه لا ينفق فقيام المحل فلم يضر فذا وقال أبو يوسف رحمه اللعان يجب نفق المحل إذا كانت لا فذرت منه شهر  
وهو من نفق ذكر في الأصل لا ينفق فقيام المحل عنه فيخفى الفذف فلما إذا لم يكن فذفا في الحال يصح ما يتعلق  
بأنه طلاق فذكر أنه قال إن كان بك محل فليس في الفذف لا يصح بطلان شرطه وإن كان لها رتبته ونه المحل من الزنا  
فما علمنا وجود الفذف حيث ذكر الزنا صريحاً ولم ينفق المحل وقال في نفقبة لأنه من نفق الولد عن أهل أو قد  
فذوها حالاً ولما أن الأحكام لا تنزف جليلاً بعد الولادة فكيف الأحكام فيه الحديث على أنه عرف قيام المحل من  
الدمى وإذا نفى الرجل ولداً أمه عقيب الولادة أو في الحال التي قبل المنيته وبيع أمه أو الولادة صح نفقبة ولا  
به وإن غناه بعد ذلك المعلن وبثب النسب ولم يقل في خفية وقال لا يصح نفقبة فزعة النفس لأن نفق يصح  
في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة فخصها بينهما بمدة النفس لأنه الزنا ولأنه لا يصح نفق  
لأن الزمان للمسلم وأحوال الناس فيه مختلفة فاعترض ما بعد عليه وهو قبول الزنية أو سكوت عن علمه  
وأما ما منع الولادة أو مضى ذلك الوقت وهو متنع عن نفق ولو كان غائباً ولم يعلم بالولادة لم ينفق  
بعين المدة التي ذكرنا ما على الأصلين وإذا ولد له من في البطن واحد فنفي الولد وعرفت بالنكاح  
ثبت نسبها لأنها لما ولد لها من خلقاً فمها واحد وقد أزوج لأنه الكذب نفسه بعد النكاح وإن عرفت  
بالأو ونفي الثاني ثبت نسبها لأنه ذكرنا ما لا عن لأنه فاذت نفق الثاني ولم يرجع عنه قالوا

المؤلف

[illegible]

انفس مع ذل



في الفرة الطارئة على الكساح وتخرج فيها والافرا الجفص غداه قال الثاني الاطهار والنفقة حقيقة فيها  
وهو من الاصل كذا قال ابن السكيت وهو لا ينقلها جملتها من ترك الحمل على الجفص الى انما على حفظ  
الحمل لانه لو حصل من الاطهار والطلاق لدفع في طهر لم يسن حتما ولا لانه معروف براءة الرحم والمقصود  
او لولا ذلك وعدة الامة جفصا بطلت باناء وان كانت الجفص من غير او كبر بعد ثلثة اشهر لولا ذلك  
والا لاني من الجفص الامة وكذا الجفص بالسن ولم يخص ما خلاه وان كانت حاملا فعدة  
ان نضج حملها لعدة وكذا اول الاحمال جفصا ان يفسح حملها وان كان في ثلثة اشهر جفصا لولا ذلك  
لان ثلثة اشهر من طهرها وان كان في نصف الجفص لا يخرج فكلت قصاصات جفصا والى اشار  
عمره لولا استنفذت لعدة جفصا ونفقا وان كانت لا تخضع فعدة شهر ونصف لا يخرج فكلت  
علما بارج وعدة الحرة في الوفا اربعة اشهر وعشرة ايام لولا ذلك والذين يتزوجون سكر وبذرة او ذوا  
نفسين بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام في الوفا شهران وخمسة ايام لان الوفا نصف وان كانت  
حامل فعدة ان نضج حملها لاطلاق فكلت وكذا اول الاحمال جفصا ان يفسح حملها وقال عليه السلام  
رض من ثلثا بيلة ان سورة النساء انفسه ترك بعد الامة التي في سورة البقرة وقال عمره لو وضعت  
وزوجها على سريره لا تنقض عدتها وحملها ان تنزوح واذا ورثت المطفلة في المرض فعدة اربعة اشهر  
وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف كملت جفصا ومغناه اذا كان الطلاق باينا او ثلثا اذا كان  
رجعيا فعدة الوفا بالاجماع لا يرد في الكساح فعدة تقطع قبل المضي لطلاق وزعمها كملت  
جفصا وانما جفصا عدة الوفا او ازال الكساح بالوفا الامة التي في حق الارث لا في حق غير الامة كملت  
الرجع لان الكساح ما يوجب له وجه ولها انما يفي في حق الارث يجعلها في حق الامة اجابا جميع منها  
ولو قيل على ذلك جفصا عدة اربعة اشهر على الاطلاق فعدة جفصا بالاجماع لان الكساح ما يوجب  
باقي الا وفي الموت فحق الارث لانه المصلحة لا ترث في الكساح فعدة الامة فعدة طهرها  
رجعي انفسه عدتها الى عدة الحرة لان الكساح من كل وجه وان انقضت وهو منبذ او منبذ عدتها زوجها  
لم ينقل عدتها زوال الكساح بالبعثة والميت وان كانت ابنة فاعتدت بالبعثة ثم انتم انتم انفسه  
ما ينقض عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالجفص ومغناه اذا رأت الدم على العادة لا تعود ما ينقل  
الا بيس الصحيح فكل من لم يكن خلفا وهذا لان شرط الخليفة هو ان يكون باس ولا يستأنف العدة الى الموت  
كالعدة في حق الشيخ الفاضل ولها صحت جفصا ثم انفسه بعد البعثة بخلافه من المد والبلد  
والنكاح كذا حاشا في الموطوعة بسببه عدتها الجفص في الفرة والرسث لانه لا تعرف عن براءة الرحم  
لانفسه من الكساح والجفص هو الموت اذ انفسه ام الولد واعتقها فعدة كملت جفصا في الفرة  
جفصا واحدة لانها تجزئ ان كل يمين فاشبهت لاشهر وانما لهما وجبت زوال الفرس فاشبهت عدة

الكساح

الكساح ثم ما ساعرضه فاشبهت ام الولد كملت جفصا ولو كانت من جفصا فعدة ثلثة اشهر كما  
في الكساح واذا انقضت من امرها وجب حمل فعدة ان نضج حملها وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو  
عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام لان الحمل يثبت بالنسب منه قصاصا كالحادث بعد الموت لهما  
اطلاق فعدة كملت وكذا اول الاحمال جفصا ان يفسح حملها ولا لانه مقفلة براءة الرحم والمقصود  
فصرت لعدة او طالت لا لتعرف عن فراغ الرحم لشرعها بالاشهر مع وجود الاقرار لكل فاضل على الكساح  
وهذا لعدم تخرج من البعثة وان لم يكن الحمل منه فكلت الحمل الحادث لانه وجبت العدة بالبعثة فلا يغير عدتها  
الحمل فكل من فيه كاجبت وجبت مقفلة براءة الرحم لانه مقفلة براءة الرحم والمقصود  
بعد الموت لان النسب يثبت منه فكان كالعالم عند الموت حكما ولا يثبت الولد في الوجهين الا بال  
لا لانه لا يتصور منه الحمل والكساح يقدم نظامه في موضع المقفلة لانه اطلق الرجل امرها في حق الجفص  
لم يقف الجفص الذي في وقت فيها الطلاق لان العدة مقفلة براءة الرحم لانه مقفلة براءة الرحم والمقصود  
ببينة فعدة واحدة اخرى فعدة العدة فكل من بارأه الجفص فعدة واحدة وانما العدة العدة الا في كل  
العدة الثانية فعدة تمام العدة الثانية وهذا عندنا وقال الثاني لا يندخل في العدة وهو العدة فعدة واحدة  
عبادة كقتل عن الزوج والكساح فعدة واحدة كالعامة في يوم واحد ولما ان المقفلة هو الموت  
عن فراغ الرحم وقد حصل بالاحدة فعدة واحدة ومغناه العدة ما يوجب الارث منها تنقض بدون عملها  
دفع تركها الكف والمعدة هي وفاة او وطقت بشبهة فعدة بالاشهر ومغناه ما يوجب الارث منها تنقض بدون عملها  
تحقيقا للسنة لعدة الامكان وانما العدة في الطلاق في عقيب الطلاق وفي الوفا في عقيب الوفا فان  
لم ينفذ بالطلاق او الوفا فيغير اربعة اشهر وقف وجوب السبب لما تجارجه لعدة في الطلاق ان ابداهما  
تم وقت الاقرار ونفقا لعدة الموضوعة والعدة في الكساح العدة عفت الفروج منها او حرم الاطراف على كل  
وطبقها وقال زفر بن فرخ الوطيات لان الوطى هو السبب الموجب ولما ان كل وطى وجب العدة العدة العدة  
بحري الوطية الواحدة لاستثناء الحمل الى حكم عقبة واحدة ولها ما يكتفي في الكساح واحد فعدة العدة العدة العدة  
لا يثبت العدة مع حوازيه وعنده ولا ان الحمل في الوطى على وطى واحدة فعدة العدة العدة العدة العدة  
الحاجة الى معرفة الحكم فخرج غيره واذا قالت المعدة فعدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة  
لانها استبنت في ذلك فعدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة  
وطبقها قبل الدخول فعدة كملت وعليها عدة مستقلة وهذا عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد عليه نصف  
المرء وعليها تمام العدة الا في هذه الاطلاق قبل السبب فلا يوجب كمال المرء ولا استنبات العدة وكما  
العدة الا في انما وجب بالطلاق الا في انما لم يظهر حال الزوج الذي في قاعة الرق بالطلاق انما ظهر حكمه  
كالاشهر اربعة اشهر ولم اعقبها ولها انها مشبهة في عدة العدة بالوطية الاولى وبقي اربعة اشهر واحدة







منها فبصر بالوطي ما رجعا والمنسوبة ثبت نسب ولد با اذا حات به لا فحل من سنين لا يخلو ان يكون  
الولد قائما وقت الطلاق فلا ينفق بزوال الفرائض ثبت النسب خباطا وان حات به لهما من سنين  
نزدق النسبة لم يثبت لانه محل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطئها حرام لان جده لانه النسبة  
ولده بان وطئها بسببه في العدة فان كانت المنيعة صغيرة خاضع مثلها فحلت بولدها شهرا لم يثبت حتى  
تأتي به لا فحل من سنة شهرا عند الجدة وحر حر وقال ابو يوسف ثبت النسبة الى سنين لانها معدة فحل  
كذلك حاطا ولم ينفق بالنسبة العدة فاسبغت الكسرة ولها ان لا تنقض عدة الصغيرة جهة متعينة وهي الكسرة  
فيمضي حكم الشئ بالنسبة وهو الدلالة فوق الفوار لا لانه لا يخلو الحلال والافراخ فحل وان كان مطلقا  
طلاقا رجعا فلكل الحجاب عند حاد عده ثبت الى سبعة وعشرين شهرا لا يخلو وانما في احوال العدة  
وهي السنة الا شهر ثم تأتي به لا كمن سنة الحمل وهي سنة وان كانت الصغيرة او عنت الجدة في العدة  
فالجواب فيها وفي الكسرة سواء لان الفوار ما حكم به غيرها قال وثبت نسبه للمنفقة عنها زوجها ما بين  
الوفاء وبين سنين وقار فرج اذا حاد بعد انقضائه عدة الوفاة لانه شهرا ثبت النسبة لانه الشئ  
حكم بالنسبة عدها بالشهرين المتعنين جهة فصا رجا اذا اوفت بالنسبة كما يثبت في الصغيرة الا اذا  
تعدت بالنسبة عدها جهرا فهو وضع المحرم كالأصغيرة لان الاصل فيها عدم المحرم لانها ليست بمحل فحل  
البيع وفيه شك واذا اوفت المنة بالنسبة عدها ثم حات بولد لا فحل من سنة امهرين في وقت الطلاق  
ثبت نسبه لانه لم يزل بها من قبل الطلاق وان حات به سنة شهرا لم يثبت نسبه لانها لم تنقض سلطان  
الا فوار لا حلال المحرم بعده وهذا للفظ بالطلاق تناول كل معدة قال واذا اولدت المنة ولد لم  
ثبت نسبه عند الجدة الا ان يشهد بولادتها رجلا او رجلا وانما ان يكون هناك رجل ظاهر  
او اخرت من قبل الزوج ثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف وجه ثبت في الجميع شهادة امرأة جنة  
تشهد بالولادة لان الفرائض قائم بتمام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى التعيين الولد فتمتع بها  
كما في اقسام النكاح ولا يثبت ان العدة تنقض باقرارها بوضع الحمل والمنقصة ليس بحج تمت الحاجة  
الى اتمام النسب لانه فيمنع طكال الحجة كذا ما اذا كان ظهر الحمل او صدر او وجد لا عرفت لان النسب  
ثبت قبل الولادة والتعيين ثبت بشهادتهما فان كانت معدة عن وفاة وصداها الورثة في الولادة  
يشهد على الولادة واحد منهما فزوجه رجعا وهذا في حق الارث ظاهر لا خلاف في حقهم فثبت نسبه  
انما في حق النسب ثبت من غيرهم فالولد اذا كان من الشهادة ثبت لتمام الحجة وهذه احوال شرط الطلاق  
وقيل لا بشرط لان النسب في حق غيرهم ثبت بالنسبة في حقهم بالزواج وما ثبت بناء على اقراره في الشرط  
واذا تزوج الرجل امرأة فحلت بولد لا فحل من سنة شهرا ثم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق سابق على النكاح  
فلا يكون منه وان حات به سنة شهرا فصا عده ثبت نسبه لانه اوفت بالزوج او سكته لا الفرائض قائم والدة

نانه

ثابت فان عقد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نكح الزوج طالع لان النسبة  
بالفرائض قائم وانما يجب بالعدول وليس من ضرورته وجود الولد فان يصح بدونه فان ولدت ثم اختلفا  
فقال الزوج تزوجت عديا بغير شهادة فان حات به سنة شهرا فحل لان الطلاق شاهد لها فانها طالع  
من نكح لاس من نكح ولم يذكر الاستحالة او على الاختلاف قال ونه قال لانه اذا ولدت فحلت طالع فثبت  
امرأة على الولادة لم يخلو عند الجدة فانما يخلو لان شهادتها في ذلك كالأمر بشهادة النساء جاز  
فيما لا يسلط الرجل النظر اليه ولا لما قبلت على الولادة فتقبل فيما بين مهرها وسواها ولا في انما عنت  
الحق فلا يثبت لا يثبت ثمانية وهذا لان شهادتها من ضرورية في الولادة فلا يظهر من الطلاق لانه يثبت عنها  
وان كان الزوج قد اوفى الجدة طلعت من غير شهادة عديا بغير حاد عدها وان كان الزوج قد اوفى الجدة  
من غير شهادة عديا بغير حاد عدها لانه لا يثبت في حاد عدها الحقت وشهادتها جازية  
على ما يشاء لان الفوار ما حكم به غيرها قال وثبت نسبه للمنفقة عنها زوجها ما بين  
الوفاء وبين سنين وقار فرج اذا حاد بعد انقضائه عدة الوفاة لانه شهرا ثبت النسبة لانه الشئ  
حكم بالنسبة عدها بالشهرين المتعنين جهة فصا رجا اذا اوفت بالنسبة كما يثبت في الصغيرة الا اذا  
تعدت بالنسبة عدها جهرا فهو وضع المحرم كالأصغيرة لان الاصل فيها عدم المحرم لانها ليست بمحل فحل  
البيع وفيه شك واذا اوفت المنة بالنسبة عدها ثم حات بولد لا فحل من سنة امهرين في وقت الطلاق  
ثبت نسبه لانه لم يزل بها من قبل الطلاق وان حات به سنة شهرا لم يثبت نسبه لانها لم تنقض سلطان  
الا فوار لا حلال المحرم بعده وهذا للفظ بالطلاق تناول كل معدة قال واذا اولدت المنة ولد لم  
ثبت نسبه عند الجدة الا ان يشهد بولادتها رجلا او رجلا وانما ان يكون هناك رجل ظاهر  
او اخرت من قبل الزوج ثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف وجه ثبت في الجميع شهادة امرأة جنة  
تشهد بالولادة لان الفرائض قائم بتمام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى التعيين الولد فتمتع بها  
كما في اقسام النكاح ولا يثبت ان العدة تنقض باقرارها بوضع الحمل والمنقصة ليس بحج تمت الحاجة  
الى اتمام النسب لانه فيمنع طكال الحجة كذا ما اذا كان ظهر الحمل او صدر او وجد لا عرفت لان النسب  
ثبت قبل الولادة والتعيين ثبت بشهادتهما فان كانت معدة عن وفاة وصداها الورثة في الولادة  
يشهد على الولادة واحد منهما فزوجه رجعا وهذا في حق الارث ظاهر لا خلاف في حقهم فثبت نسبه  
انما في حق النسب ثبت من غيرهم فالولد اذا كان من الشهادة ثبت لتمام الحجة وهذه احوال شرط الطلاق  
وقيل لا بشرط لان النسب في حق غيرهم ثبت بالنسبة في حقهم بالزواج وما ثبت بناء على اقراره في الشرط  
واذا تزوج الرجل امرأة فحلت بولد لا فحل من سنة شهرا ثم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق سابق على النكاح  
فلا يكون منه وان حات به سنة شهرا فصا عده ثبت نسبه لانه اوفت بالزوج او سكته لا الفرائض قائم والدة

**باب الولد من حق**

الزوجين فالام احق بالولد لانه امرأه فانه لرسول الله ان ابني هذا كان يظن له وعاد وجره حوا  
ونبي له سقاة وزوجه ابوه ارضيه متى فقال ام انت احق به بالمرءة وحي لان الام سقاة عليه وقد عرفت  
فكان الذي بها انظر الى ما اوردنا من حديثه وعمل عندك ما عرفت من ذلك فافهم











ان كان بعضي من الحاضر فلا يعرف الشئ منه ولا يقضي على الغائبة بما لا يعرف اسما وبأخذ من كتبها بها  
 نظر الغائبة بما استوفى الشقة او طلقها الزوج وانقضت عدتها فزوج من نكاحها من البرت انفسهم  
 من ورثة حصن رابسة ولم يقولوا لا نفعل له وانما اوجب لايخذ منهم الكفيل عليه جنة لا جناك  
 المكفول له جبره وانما معلوم هو الزوج وتجبها بابتاعها او اعطى كالشقة نظر الغائب **قال** لا يقضي شقة  
 من الغائب لانه لا رجة الزوج ان شقة هؤلاء واجبة قبل فضا الشق وهذه كان لهم ما يؤخذوا في  
 فضا الشق اعانة لهم انما يعرف من الحارم تنقضهم ما تجب بالنكاح لانه مجتهد فيه والنكاح على الغائب لا يجوز  
 ولو لم يعلم الشق بذلك ولم يكن يعرفه فقامت البينة على الزوجية اذ ان لم يخلف ما لا فقامت البينة بغير  
 القاضي شقها على الغائب وبامرها بالاسدانة لا تقضي الشق بذلك في ذلك فضا على الغائب  
 وقال في بعضي لان في نظر الشق لا يعرفه على الغائب لانه لا يعرفه فيها فقد اخذت حقا وان تجد تخلف  
 فان لكل فقد صدق وان افادت بينة فقد ثبت خبرها وان عرفت بعض الكفيل او المرأة وعمل النكاح  
 اليوم على هذا انه يقضي بالشقة على الغائب لحاجة الناس من مجتهد فيه في هذه المسائل افا وعلل مع  
 عنها فلم يرد كما **فصل** واذا طلق الرجل امرأته فلها الشقة والسكنى فعدتها رجعا كان الطلاق  
 او ما بنا وقال الشافعي لا شقة للبينة الا اذا كانت حاملة اما الرجعي فلان النكاح بعد طلاق رجعا  
 عند فانه يجزى الرجل المطل انما البين فوجه قوله ما روى عن عياطة بنت قيس فان طلقني زوجي فلما لم  
 يفرض لي رسول الله دم سكنى ولا شقة ولانه لا ملك ومهر منته على الملك ولله الا يجيب بكفي هذه  
 لانها مخرجات ما اذا كانت حاملة لانها عفاها بالنكاح وهو فذلك وان كون اولاد حمل فتنقض طلاق  
 الآية وانما الشقة خوار الاجناس على ما ذكرنا والاجناس قائم من حكم منصفه بالنكاح والطلاق  
 او العدة واجبة لصيانة الولد فيجب الشقة وهذه كان لها السكنى بالاجماع وصار كما اذا كانت  
 حاملة وصارت فاطمة ردة عمره فانه قال لا يقع كتاب ربا وسنة شيئا بقوله الردة لا ندري  
 ام كذب خطبت ام شئت سمعت رسول الله يقول للطلقة الثلث الشقة والسكنى ما دامت في العدة  
 ورواه الباقون من ثبات واسانيد ابن زبيدة وجابر وعائشة رضى ولا شقة للفسوخ عنها زوجها الا احتيا  
 ليس لي الزوج من الحي الشق فان الشق ليس بعبادة منها الا ان معنى العرف عن ردة الرجل ليس  
 بمرجع فيه على البشرط فيها الخوض فلا تجب شقها عليه لان الشقة تجب شيئا فشيئا ولا ملك بعد الشق  
 ولا يمكن الجلب في ملك الردة وكل فرقة جات من قبل المرأة بمحضه مثل الردة وتقبل من الزوج طلاقه  
 لها لانها صارت حابسة بغير حق فصار كما اذا كانت ناسرة على المهر بعد الدخول لانه وجد تسليم  
 حق المهر المطل في ذلك ما اذا جات الفرقة فقبلها بغير حصنه بخلاف العتي وخيار البعق والفرق اقدم  
 اكفاه لانها حبست لنفسها بحي وذلك لا يسهل الشقة كما اذا حبست لنفسها لاستيفاء المهر وان طلقها

لما تم انتمت والعيادة باسمك سقطت النفقة وان كنت ابن زوجها من نفسها عليها النفقة معاً  
 كنت به بطلاق لان النفقة بنت بالطلاق المثل فلا عمل فيها لردة والتكليف الا ان المدة تفسد  
 حتى تزول والآفة للحبس والكلية لا تحبس فهذا يمنع الغرق **فصل** في نفقة الاولاد الصغار على الاب  
 والبارك فيها احد كما لا بد ركز نفقة الزوجة لزوجها وعلى المولود لوالده ومن المولود له والابن والاب الصغار  
 رضعا طبق على انه ان رضعها ما يتبين ان الكفاية على الاب واجد الرضاع كالنفقة لانها عيشة وانفرد  
 عليه بغيرها فلا يمنع المحرم عليه قبله ما قبله فلا يحل لانتصار والده بولد ما ان بالارض الرضاع مع كونهما  
 وتلك الذي ذكرنا بيان الحكم وذلك اذا كان وجد من رضعته ما اذا كان لا يوجد من رضعته فخير على الرضاع  
 للصبي عن الصبي **قال** في استباح الاب من رضعته عند ما اما استباح الاب فان لا اوجة عليه دولة  
 عند ما معناه اذا اراد ذلك في الحرام وان استباح ما من زوجته او عندته على الرضا ولم يجر  
 لان الارضاع سمح عليها وبانته قال الله تعالى والوالدان برضعن اولادهن الا انهما هذرت لئلا  
 يخرجنا فاذا افسدت عليها لم تخرج قدرتها فكان الفلور واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه في العقد  
 عن طلاق رجعي وراية واحدة لان النكاح طاهر وكل في البسنة في رواية وراية اخرى بان استباح  
 لان النكاح قدر اوجة الاولاد في حق بعض الاحكام ولا استباح ما من مكره او عندته لا رضاع  
 ابن لم يخرجهما جاز لانه غير سمح عليها واذا انقضت عدتها فاستباح ما بعينه لا رضاع ولد ما جاز  
 لان النكاح قدر ان بالكلية وصارت كالاجنية فان قال الاب لا استباح ما وجبا بغير ما قضت الام  
 بمثل اوجة الاجنية او قضت بغيره كانت هي اصح لانها اشق وكان نظر القصة في الدخ إليها  
 وان التمس زيادة لم يخر الزوج عليها دفعا للضرعة والآلة لشارة في قوله لا تضار والده بولد ما  
 ولا مولود له بولد ما اي بالزانه لها الزوجه الاجنية ونفقة الصبي واجبة على ابيه وان خالفه في ونية  
 كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في ونية اما الولد فلا طلاق مانع ولا جرد فكون في محض  
 واما الزوجة فلا السب بل العقد الصحيح فانها باراء الاحساس الثابت به وقبح العقد بين المسلم والكافر  
 وبشرعية لاجتناب فوجب النفقة في جميع ما ذكرنا مما تجب النفقة على الابن لم يكمل صغيرا او كاهن  
 اذا كان له مال فالاصل ان تجب نفقة الاب في ماله صغيرا او كبيرا **فصل** في الرضا ان ينسب على ابيه  
 واجلاده وجبته اذا كانوا اقرروا وان خالفه في ونية اما الابوان فنفقة لهما وصاحبهما في الدنيا موقوف  
 فانزلت من الابوين الكافرون ومن قبل المهرود ان الابن يعيش في نكته وبشره كما يوافقا واما  
 الاجلاد والجدات فظاهر من الاباء والجدات فلهما لتمام الجدة مع ام ابنة ثم نسبته لاجنابه  
 فاستبعد عليه لاجنابه من الابوين ونسب طالق لانه لو كان ذامال فاجاب نفقته في ماله  
 اولى من الجاهل في مال غيره ولا ينسب ذلك باجتناب الدين لمانعنا ولا تجب النفقة مع حلال الدين لا فرق































[illegible]

کتابخانه

كما ثبت في كتاب السيرة ولا يثبت فيه خلاف وكذا في كتاب روضة وروضة ثمرة لروضة لانه قاطع الولاية واداء  
كانت الحارثية من شر كمين فحاث بولد فاداه احد حجابات نسبة منه لانه لما ثبت النسب فقصده فاقبته  
عليه حيث في الباني خروجه انه لا يجوز لما لا يثبت في روضة العلوي لانه الولد الواحد لا يخلق في زمان واحد فحاث  
ام ولد له لا لا يستلزم ولا يجوز عن حماد بن عيسى بن جعفر فعيده ام ولد له ثم لم يثبت صاحب جده فلو لم يثبت  
ويعتبر نصف فممنه لانه لم يثبت صاحب جده المستكمل الاستدلال ووضعت نصف خمره لانه وطلعي خارجة منه لانه  
او الملك ثبت حكم الاستدلال وبقية النسب صاحب جده بخلاف الاباء الاستدلال جارية لانه لان الملك  
بهاك ثبت شرط الاستدلال وبقية فصار واطباء النسب واولادهم فممنه ولما لان النسب ثبت مستند الى  
وفت العلوي فلم يخلق من من عليه الملك والشرك وان ادعيها ثوابت نسبة منها معناه اذا حملت على ما  
وقال القاضي يرجع الى قول القاضي لان امانات النسبة شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلق من من من  
فعلنا بالنسبة وقد سرت رسول الله لول العالقي في امانته من زبد واما كتاب عمره الى الشيخ في هذه الحارثية  
لست فليست عليها ولا يثبت عليها ولا يثبت عليها ولا يثبت عليها ولا يثبت عليها ولا يثبت عليها ولا يثبت عليها  
وعن علي بن رضه مثل ذلك ولا يثبتها في سبيل استحسان فبستدبان فيه والنسب وان كان لا يجوز  
ولكن يتعلق به احكام تجزئة فيما قبل التجزئة ثبت في حقه على التجزئة واما ما قيل في ثبت في حق كل واحد منها  
كلها كما ليس غير الا اذا كان احد شر كمين ابلا هو او كان احد حاسما والاخر مبالا هو والرجوع الى حكم  
وهذا سلام وفي حق الاب وهو ماله الحج في نصيبه من وسرور اليه ثم فبار وراى الكفار كانوا يطعنون  
في نسبة ربه وكان قول القاضي مطلقا الطعن فيه فثبت في حقه لانه الامانة ام ولد له الصبي وعده كل واحد  
منها في نصيبه في الولد جعفر نصيب منها ام ولد له ثوابا له وعلى كل واحد منها نصف العقر فثبتا على الاخرين  
الابن ثم كل واحد منها مبرأين لانه اولاد لبرائه كده ورجوعه فحقه وبراءة منه مبرأين واما سائرهم في ملك الاقارب  
البنه وادوا على الجارية مكانه ثبات بولد فاداه فان صدقة الكتاب ثبت نسب الولد منه وعن ابن ابي عمير  
لا يعتبر نصيبه فيها الا بالبري ولا جارية ابنة ووجه الظاهر هو في الفروع ان الولد لا يملك النصف في كتابه  
حينئذ لا يملك الاب بملكه فلا يعتبر نصيبه الابن **قال** او عده عقره لانه لا يفتقر الى الملك لانه ماله الحج في حقه لولا  
فما ذكره **قال** او فممنه لانه في نفعه العقر حيث اعتمد ولما هو ان كسبه فلم يرض برده فكونه من البينة ثبات  
النسبة ولا نصيب لاربه ام ولد لانه لا يملك فيها حصة كافي ولا العقر وان كذب الكتاب في النسب ثبت  
لما ثبتا لانه لا بد من نصيبه فلو ملكه ثبت نسبة منه لقيام الموجب وزوال جميع الكتاب او هو المانع  
**كتاب الايمان** **قال** الامان على ثلثة اضرب بيمين القنوس ويمين عقدة وكبر  
لعنوا القنوس على الخلف على امر عاض بيمينه الكذب فيه فممنه اليمين بانهم راها صاحبها لولده من حلف كاذبا  
او خذله لانه ولا كفارة فيها الا التوبة واكتشفها وقال القاضي هو فيها الكفارة لانه انما نعت رفعه حيث حلف



















الأمانة وجها وكرها وسر وأبراجها الصغرى بحبل من حنطة مخزاة لاجل الفخاء اليه وله المعبودية  
 بعدد والاضافة بالملك كان يمينه على عبيد يمينه باه قال عبد فلان هذا امرأة فلان اخبرنا اصدقنا  
 بعينه لم يخبر العبد وحده في الزادة والصديق وهذا هو اليمين وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة  
 وان حلف له حلفا وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 فيه كونهما فاطمة لست في حنطة ولفظ الاضافة وصار كانه والصديق ولما ان اليمين على اليمين  
 اليه لان هذا اليمين لا يجوز ولا يحل ان يكون في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 الملك فلو ما واثق الاضافة لست في حنطة واليمين لا يباذل لانه كان في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 واليمين على اليمين في حنطة اليه بخلاف اليمين في حنطة واليمين لا يباذل لانه كان في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 فانه لم يكره لان هذا اليمين لا يجوز ولا يحل ان يكون في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 لست بدعوى اليه اليه على حنطة في حنطة واليمين لا يباذل لانه كان في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 قد علمت انه لا يجوز ولا يحل ان يكون في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 اشهر قال الله تعالى انكم كل حين باذن ربها وهذا هو الوسط في حنطة اليه وله المعبودية  
 الا شق فيه حادة والمدير لا ينفذ غالبا لانه ينفذ الابدية ولو سكنت عنه يتبادر فحين ما ذكرناه ولا الا  
 يستعمل استعمال اليمين يقال انك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد وهذا اذا لم يكن رتبة ما اذا لم يكن رتبة  
 قد علمت ان اليمين لا يجوز ولا يحل ان يكون في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 هو الصحيح واما المعروف بالام والالف بالالف والالف بالالف والالف بالالف والالف بالالف والالف بالالف  
 ما انك منذ ومنذ حين بمعنى واحد واليمين في حنطة في حنطة لان الالف لا تترك في  
 والعرف لم يعرف استمراره في استعماله ولو حلف لا يكون ايا ما فهو كونه الام لانه اسم جمع وذكر  
 منكر التثنية والاف الحجة وهذا الثالث ولو حلف لا يكون الام فقد علمت انه لا يجوز ولا يحل ان يكون في الزادة والصديق  
 الاسم واليمين لا يجوز ولا يحل ان يكون في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 للمعهود وهو ما ذكرناه لا بدور عليها ولا يجوز في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة  
 الجواب عنه في الجمع والسنين وعند حنا ينفذ في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق وحده في الزادة والصديق  
 فانه حلف الام لكثيره عند اليمين حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة  
 عليها نكره وقيل لو كان اليمين بالالف لست في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة في حنطة  
 باليمين في العتق والطلاق وخبر الف لانه اول ولدت ولما كانت طالق فقلت  
 ولما كانت طالق فقلت ولما كانت طالق فقلت ولما كانت طالق فقلت ولما كانت طالق فقلت

وہی

[illegible]



















[illegible][illegible]



واوله وانه كانت بينهم فيها وان كان السارق فيها العنة بغير شفا فانا نقبنا بالمانع مجالا الاول لان لا يبعد  
 نفسه فخرنا وشره والخروج السرقه فالصريح بعد صريح الرجوع عنها بعد الاول فيكون التعادم فيه مانعا وطول  
 فيه على المالك فيه دفع العار عنه ولهذا لا يرجع الرجوع بعد الاول والتعادم فيه مانع في حق المالك والاول  
 في شرط فمحلنا فيه م على التعادم الدعوى فلا يرجع فيه على المالك فلا بد من الدعوى في شرط المالك فالصريح في  
 على ما قد انا سنه من المالك لان الحكم لم يزل كونه خالصا لم يغيره ولا التزمه فزال في ذلك السرقه تمام  
 على الاستسراعي في ذمة المالك فوجب على الشاهد اعلاسه وبالكتمان بغيره فاشا انما لم التعادم كما منع قبل الشهاده  
 في الابدان منع الامانه بعد القضاء عندنا خلافا لفرقة لهر ب بعد ما حارب بعض الحكم اخذ بعد ما تعلم  
 الزمان لا يقيم على الحد لان الامضاء من القضاء في باب الحد ودوا خلفه في حد التعادم واما في باب الصغير  
 الى سنه شهر فانه قال بعد حين وبكذلك اشار الطحاوي وابو حنيفة رحمهم الله بغير ذمة فخصه الى ارضي المالك  
 في كل عصر وعن محمد انه قدره شهر لان ما دونه عاجل ومورأته عن ابن حنيفة والى يوسف وهو الاح  
 وهذا اذا لم يكن بين التمسك وبينهم ميه شهر ما اذا انقضت شهرها ونه لان المانع بعد م عن الامان فلا يخفى ان التعادم  
 في حد الشرب كذلك عند محمد وعندهما بغير ذمة الراجح على ما في باب ان شاء الله كما قالوا او ارشدوا  
 على رجل انه زنا ببلدانه وهي غايه فانه بعد وان شهدوا انه سرق فزنا وان هو غائب لم يقطع والغوا  
 ان باليقينه تستخدم الدعوى وهي شرط في السرقه دون الزنا والمختصون بغيرهم دعوى السبقه ولا يخفى انهم  
 وان شهدوا انه زنى بامراه لا يعرفها لم يحد فاما الزنا او ائنه او امنه به هو الظاهر وان اقر بذلك  
 لا ينجي عليه امره او امنه قال وان شهد انا انه زنا ببلدانه فانسكروها واخوانه ما طرقت وعنه در  
 المحرمات جميعا عند ابن حنيفة وهو اقره وقال لا يحد الرجل من خاصه لا تعاقبها على موجب ونفذ احدهما  
 بزيادة جنائنه ومولا لا يحد الا بحداتها لا يحد على شرط حتى لو جنى جنها ولم يثبت لا خلافها والله اعلم  
 الشهود بلان الزنا فقولوا واحد منهم بها ولا يشاهد على الطواغيت صارا فاقولوا لها وانا بسط المحرمات  
 شاهد الا اكره لان زنا ما كرهه بسط احصائها فصارا خصمهم فذلك لم يثبت ثبانه زنا بامراه لا يحد  
 واخوان جنها انه زنى بها بالبصره ودر الحديث عنها جميعا الشهود بغيره فزنا وقد خلف باصلا المكان فلم يتم  
 على كل واحد منهما نصيب الشهاده ولا يحد بشهود خلافا لفرقة السبل لا تد نظر الى اتحاد الصدور والصدور والصدور  
 وان اختلفت في سب واحد من الرجل والمرأه معناه ان يشهد كل اثنين على الزنا في روائيه وهذا استحسان القائل  
 ان لا يحد الا بحد المكان حقيقه وطواغيت ان التوفيق ممكن ما يكون ابتداء الفعل في روائيه والاشهاد في روائيه  
 اخرها الاضطراب والاولا الواقع في وسط البس فنجي القدم في المقدم ومن في المؤخره الاخر فيشهد بها عند  
 قال وان شهد ربعه انه زنى بامراه بالخلع عند طلوع الشمس لربعه انما انه زنى بها عند طلوع الشمس بغيره عند  
 الزعم جميعا اما عنها فلانا نقبنا كذب البه الغريبين غير واما عن الشهود فلاحقنا واحد كل فرقة قالوا ان شهد

أربعة على امرأة بارئاً وهو كل واحد من المثلثات عنهم لا تزنا لا يفتن مع نكاح البكارة ومع السكينة ان النساء سئرت  
 ايها فقلن اننا نكروا شهداء من جهة فترسوا الى ما ليس في الحجة فلهذا سئلوا عنها ولا يجيبهم فان اولئك الذين  
 على رجل بارئاً او هم جميعاً او واحد ودون في خذف او احدهم عبد او محد ودون في خذف فاتهم بحد وزم ولا يجد المشهود عليه  
 لانه لا يثبت لشهادتهم المرافيق الحد وهم ليسوا بمرءى او السهادة والعصية على كل النعم والاداء فكم  
 شبهة الزنا لان الزنا يثبت بالاداء وان شهدوا وحدهم فان اولئك انهم في حد لم يجدوا لان الناس من  
 أهل الاداء والتحرر وان كان فترأى به يقع قصود الخلق من ذلك شبهة انهم ينفذون عند بيت السادة  
 شبهة الزنا وما يجب قصود من الاداء التمسك ببيت شبهة عدم الزنا فلهذا منعت الحد وان كان في خذف لا يثبت  
 ساء على صلاته الناس ليس من أهل السهادة فهو كما لا يجدونه فان اولئك نقص عدد المشهود عن اربعة حد ولا يتم  
 خذفه اذ لا حسنة في نفس العدد وخروج السهادة على خذف باعتبار ما قالوا ان شهد اربعة على رجل الزنا فتر  
 بشهادتهم ثم وجد احدهم عبد او محد ودون في خذف فاتهم بحد وزم لانهم قد خذفوا أو السكينة وليس عليهم  
 بيت المال الرضى الضرب فان رجم فدية على بيت المال او في خذفه وقالوا ان الرضى الضرب على بيت المال  
 قال في معناه اذ كان حرمه وعلى هذا القول اذا كان الضرب وعلى هذا اذ رجم المشهود ولا يضمنونه عند  
 وعند هذا يضمنونه لهما ان الواجب لهما انهم مطلون الضرب الا ان رجم المحرم خارج عما اوسع فيقيم الحاج  
 وغيره فيثبت الى شهداء منهم فيضمنونه بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال ان يتقبلوا الجلاء الى  
 التمسك وهو عامل المسلمين فوجب الغرامة من رعاكم وصار كارجم والتقصير والايه خيفة ان الواجب عليه ختم  
 ساء لم صار كارجم والتقصير والايه خيفة ان الواجب هو الحد وهو ضرب بحد فخرجوا ولا يهلك  
 ولا يبيع حارصاً من الابعث في الضارب وهو قوله ما يثبت فاقصر عليه لانه لا يجب عليه الضمان في الصحيح ولا يبيع  
 الناس من الامة مخافة الغرامة وان شهد اربعة على شهداء اربعة على رجل بارئاً لم يجدوا فانه بارئاً بحد السبينة  
 ولا ضرورة الى اخذها فان جازاها اولون شهداء واعلى العانة في ذلك المكان لم يجدوا فانه مشاهد واعلى ذلك الزنا  
 بعينه الا شهداء منهم قدرت من وجه يروونها الفروع في خبره الحادثة او هم فانه من مشاهيرهم بالارواح والى  
 يجد المشهود ولا يعدو حكمه كالمواضع الحد المشهود عليه في شبهة وهو كافتة لمرءى لا لا يجاب قالوا اذا  
 شهد اربعة على رجل الزنا فوجهم كلامهم واحد حد ارجع وحده وعوم رجع الدية اما الغرامة فلما يقع من شبهة  
 بشهادته لثمة اربع الخلق فيكونه المالك بشهادة ارجع رجع الخلق وقال الثاني يجب القتل ولو بالمارا على  
 اصغر من شهد والتقصير وسبينة في كماله بان ان شاء الله وقال الحد فذهب الى ثمة وقال في الحد لانه ان  
 كان فاذت جميع فتقبل بالمرتب وان كان فاذت ميت فهو حرم حكم الله فثبت ذلك شبهة ولما ان السهادة  
 انما تغلب قد فارجع لان يفسخ شهادة فتقبل الحاق اذ قال المبيد انفسه في ففسخ ما بينه عليه من التقصير  
 في ختمها بحد السبينة اذ اذ قد غيرة لانه غير محرم رجع انما الضمان في ذلك لم يجدوا عليه حتى رجع واحد منهم حدوا



وسقط الحرف المشهور على ما كان عليه من ان لا يثبت له النقص الا في حق الزوج كما اورد  
بعد لا مضى واما الاصل فانه لا يثبت له النقص الا في حق الزوج كما اورد  
ولقد استدل المحقق المشهور على ذلك بارجح ادلة منها ما ذكره في حاشية الاصل فانه لا يثبت له النقص  
وقال ان كلامهم قد ثبت من اهل العلم والما بصيرته في ان النقص لا يثبت له الا في حق الزوج فان كان  
منه زوج واحد منهم فلا يثبت له النقص في حق الزوجين بل يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
ما في حاشية الاصل وانما النقص لا يثبت له الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
قال وان شهد زوجة على رجل فانما هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
رجوعه عن الزوجية فلا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
فما كان اذا انشأ على الشهود عليه جيران شهدوا بايا حصة والارث شهادة انما نصرت كما لا يكره كانه  
الركبة في بيع على العلة في حق الحكماء لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان  
الشهادة واحدة او اثنتين او اكثر فلا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان  
فيكون عدلاً ولا ضمان على الشهود لانه لم يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان  
حيثما قد فلا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
فعلى القائل الدية في الاستحسان في القياس بحسب النقص لانه قد ثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
ان النقص في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
فانه يباح الدم من غير ان يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان  
العدول لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
لانه انما يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
بأنه امر قال وانما شهد زوجة على رجل فانما هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
تحت الشهادة فانه لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
مخافاً ان يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج  
ولا احصا بغيره فان لم يكن له من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
غيره في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
شهادة النساء احب الى الله من شهادة الرجال فانما هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
ان الاصل عاين في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
الاحتياط في خلاف ما ذكره القائل بغيره فانما هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
شهدوا الا احصا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان

في قوله

بوجه من ادعاءه بكونه من الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
الشهود اثنان في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
وقال المحقق كذا اذا شهد اربعة في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
يسع في الشهادة بالاعتقاد غير ان مقتضى ما ذكرناه من اعتبار الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
والزوج قد تكلم من غير ان يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
مقتضى ان الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
القرب واما بصيرة الى التمييز بين الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
المعيار واما الاصل فانه لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
الزوجان معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
قال فان اخذ الشهود ورجعوا بوجه من ادعاءه بكونه من الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
قد ثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
اقام المحقق على اربعة في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
من وجه من ادعاءه بكونه من الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
انه سكر في الزينة وشرطه فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
الحق ولا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
يزق على ما لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
بروجه من ادعاءه بكونه من الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
نصف على عرفة في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
الرئيسية شهادة شامخة في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
وهو لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
شبهة البلية في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
ولا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
في العرف اليه قال كثر المباح وهو لا يثبت له النقص الا في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
بغيره في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
السكينة في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
تفاوت في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان  
واورد في حق الزوجين معاً فان كان من الزوجين من هو الزوج فانه لا يثبت له النقص في حق الزوجين معاً فان كان



























































[illegible]

من امر

ثم اهل الخراج اخذته الخراج على الخراج من قبله في حال البقاء فاعلم ان هذا على السلم وخرجه  
 السلم من المسلم من الخراج من الذي لا يؤخذ منه الخراج لما قلناه وفتح ان الصحابة استردوا ارضي الخراج كما لو ادركوا  
 خراجها فلهذا جاز السرد اخذ الخراج واداهه للسلم غير كراهة قال ولا عشرة في الخراج من غير خراج احد من المسلمين  
 على من يملكها لانها حصان في مختلفان وجبا في مختلفين فلا يتنافان وقد قولهم لا يجمع عشرة فخراج ارضي السلم  
 لان اخذته ارضي السلم لا يجمع بينهما وكل من يملكهما على ذلك ولا الخراج يجب في ارض اخذت عنه فلهذا لا يجمع في  
 السلم عليها طرعا والوصفان يجمعان في ارض واحد وكسب المصنفين واحد وهو الارض الثانية لانه تفسير العشرة  
 غنينا والخراج اخذ اخذ ايضا كالارض واحدة على هذا القول المذكور مع احدهما ولا سكر الخراج فيكون الخراج في  
 الارض عشرين لم يؤخذ مكررا في العشرة لانه لا يجمع عشرة الا بوجوبه في كل الخراج **باب الجزية**  
 وهو ضرب من الجزية فرضه الله على المسلمين في حق الكفار كماله النبي من بينكم وعلى الخلف  
 وما في حلية ولا الموجب من ارضي الله اخذ الجزية الى غير ما وقع عليه وجوبه بندي الامام  
 وضعها اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على اعلانكم فتضع على الفتي التي اهرقنا في كل سنة ثمانية  
 واربعة درهما باخذته من كل شهر ربع درهم وعلى وسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى غير  
 المعتدل اثني عشر درهما في كل شهر درهما ومنه غنما والاعمال التي يبيع على حاله دينار او ما بعد الدنبار الغنى  
 والغنى في ذلك سواء العولمة مع العاد في حدة من حاله وحالته دينار او حله معاد في حدة من حاله والجزية انما  
 وجبت بدلا عن القتل حتى لا يجب على من يملكه بسبب الكفر كالدينار والدينار في هذه المعنى ينظم  
 الغنى والفقر ومنه حينما سئل عن عشرة وعثمان ارضه لم يكره عليهم اخذ من المهاجرين والانساء ولا ما جرت  
 له من غلة فوجب على التساوت في جزية الخراج الارض ومنه لانها وجبت بدلا عن الجزية بالنفس والارض ذلك مما  
 يكثره الرد وطلبه فلما هو بدله وما رواه محمد بن الحسن ان كان ذلك مطلقا ونرض الجزية على اهل الكوفة في الجزية  
 لعله لشدة الدين وانما الكتاب حتى يعطى الجزية عن يدهم صاخون وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على الجوس  
 قال وعبد الاوثان من الجوس وفتح ذلك فاني هو يقول ان الغنائم واجب لولا ذلك وقا نعم الا انما غنما  
 جواز ذلك في حق اهل الكتاب في الكتاب وفي حق الجوس في الجزية من يرضى على الاصل ولنا ان الجزية انما  
 فيجزى وضع الجزية عليهم فكل واحد منها يشتمل على سلب النفس منهم فانه يكتب في لواء الى المسلمين ولا يقتل  
 في كسبه وان ظهر عليهم ذلك فممنون وهم وجبا منهم في الجزية استردا فممنون او ارض على عهدة  
 الاوثان من العرب ولا المزدني لان كفرهم قد تخلصا ما سكر العرب فخلان اليه دم نشاء ما ظهرهم  
 والفران نزل بغيرهم فالمعجزة في حقهم اظهر واما المزدني فلانه كفر به بعد ما هد الى الاسلام وقد وقع  
 على حاشته فلا يقبل من الجزية الا الاسلام او السيف زيادة في العقوبة وعقد فاني رحمه الله  
 يسره في سكر العرب وجوبه ما قلناه واذ اظهر عليهم فممنون وهم وجبا منهم في لان ابا بكر قد استرد



نفسه بنى خبثه وجبا نهم طاردا ومنهم من انما نهم من رجا نهم طاردا ولا خبثه على  
امرأة ولا صبي لا نهم وجبت بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
ولا اجماع ولا خلاف ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
قالوا لا على غير ما قلنا في حرم الاطلاق وحديث معاوية واما ان كان من رجا نهم طاردا فلا يوجب بدلا  
معتق وكان ذلك من غير ما قلنا في حرم الاطلاق وحديث معاوية واما ان كان من رجا نهم طاردا فلا يوجب بدلا  
على المعتق ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
اعيا رجا نهم طاردا ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
الذين لا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
ابن يوسف وجه الموضع عليهم المذمة على العمل بالنية واما هو الذي صنعها فضاكت على الاطلاق  
وجوب الموضع عنهم لا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
صحها ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
فما لا نهم وجبت بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
في الاخرة والصلح عن دم لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد  
سنة خبثه وهي الخراج واحد وعشرون كلفا بغير ما قلنا ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل  
لا يكون الا بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
وان اجتمع عليه جواز بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
لم يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
وكذا اذا كان في بعض سنة ما سئل الموت فخرنا ما قبل خراج الارض على هذا الوجه ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل  
لها في الخلافية الخراج وحديث معاوية والاعراض اذا اجتمع فاعلم استيفاء ما يستوفى وقد امكن استيفاء ما يستوفى  
السنين ولا ما اذا سئل ما بعد استيفاءه ولا في خبثه رجا نهم طاردا ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
ولقد لا يقبل بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
بأخذ بغيره ثم اوفى بالدين في اعطى الجزية باعد وانه فثبت انه عتقته والعقوبة اذا اجتمع من اخلت كالحرة  
ولا نهم وجبت بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
ثم قولنا في حرم الاطلاق وحديث معاوية واما ان كان من رجا نهم طاردا فلا يوجب بدلا  
باعتق الا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
فبعث الا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل

الغناء

غناء يذكره ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
الحول فاجبنا ما في اوله **فصل** ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
لا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
لان الابنية لا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
لان احدث في الحفنة والصدقة للفقير فيها بنية البينة بخلاف موضع الصدقة في البيت لانه  
نسخ للمسلمين ونها في الامصار دون الغنى لان امصارهم التي يقيم فيها النصارى فلا يوجب  
بالنصارى ما يوجبها للمسلمين ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
عن صاحب المذهب في فروع الكوفة لان اكثر جهلاء اهل الذمة وفي ارض العرب بمنع من ذلك  
في امصارها وفواها لا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
عن صاحب المذهب في فروع الكوفة لان اكثر جهلاء اهل الذمة وفي ارض العرب بمنع من ذلك  
الصغيرة ولو اخذ اهل الذمة بالظهور الكسبيات والركوب على السروج التي كسها الاكاف واما  
لو وجدون ذلك الظهور للصغار عليهم وجبا بنية لضعف المسلمين ولان المسلم مكرم والذي يوجب  
فلا يبيد بالسلام ويبقى عليه الطريق فلو لم يكن فلاته بمنزلة فلعلة لعابا لم يعامل المسلمون  
لا يجوز والعلمانه يجب ان يكون خيط غليظ من الصدقة بنية في وسط دون النازل لا يبرم  
فانه جفا في حق اهل الاسلام ويجب ان يميزت وهم عن ابناء في الطرقات والحماة ويجعل على  
دورهم علامات كجلبا ليقف عليها سائر يجرعوا لهم المغفرة فلو الاحق ان لا يتركوا ان يركبوا الا للضرورة  
فان ركبو الا للضرورة فليز الا في حاج المسلمين فان زلت الضرورة اخذوا سرورا بالصفة التي  
يمنعون عن لباس مخيف ياهل العلم والزهدي الشريف قالوا من امتنع فزاد الجزية او فزاد سائر  
البينة او زنى بمسلمة لم ينقض عهده لان الغاية التي ينهي بها القتال الزم الجزية لا اذوا والالام  
باق وقال الشافعي وجوب البينة لم يكون فضا لانه ينقض ايمانه فلهذا ينقض ايمانه او عقد الزينة  
عنه ولما ان سب البينة لم يكون كفر اسنه والكفر المعاصر لا يمينه فالطاهر لا يرفع قالوا لا ينقض  
العهد لان بلوى دار الحرب او يعلو على موضع فجار يوشا لانهم صاروا احرارا على ما يقع عقد  
الذمة عن الغائبة ومودع كالحرب واذ انقض الذمة العهد فزاد الجزية او فزاد سائر  
يموت بالحق لانه الحق بالاموات وكذا في حكم ما حرمه الله الا انه لو اسير سيرة بخلاف المنة  
**فصل** ونصارى ربي يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
عن رجا نهم طاردا ولا يوجب بدلا عن النفس او عن المال او عن النسل او عن النسل او عن النسل او عن النسل  
على الصدقة المضاعفة والصدقة يجب عليها دون الصبيان فلهذا المضاعفة وقال زفر























ادعوا وان رده لا فليس ذلك حجة به وهذا مستحسن والقياس ان يكون له شيء الا بالشرط وهو  
الاشارة لانه منبرج بمناقة فاشبه الجيد البضائع فان الصيانة انفق على وجوب اصل  
الجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجب ما دونها فاجتازنا الاربعين في  
مدة السفر وما دونها وما دونها فنفقنا ونفقنا لان الجا لجعل اصله حاصل على الر  
أو الحصة ما دونه فيحصل صيانة اموال الناس والتقدير السبع ولا سمح في الضمان فاش  
ولان الحاجة الى صيانة الضمان وحقها الى صيانة الابن لا يتأخرى والابن يخفى ولقد  
الوضع في الرد عما دون السفر باصطلاحهما او يفتض الى ابي العاصي وقبله فم  
الاربعين على الامام فاشتهر اذ هي اقل مدة السفر وان كانت فتمتة اقل من اربعين فيص  
لديقمة الادراك فاشتهر وهذا قول محمد وقال ابو يوسف لا يكون رد حيا لان التقدير بها  
ثبت بالنقص فلا ينقص عنها ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الأقل  
لانه خطر منه ومحمد ان المصود محل الخير على الرد بجبي ملك المالك فينقص درهم سلم  
له شيء فاشتهر بالمائة وام الولد والمدير فاشتهر في القرض اذا كان الرد في حيوة  
المولى لما قبله من اجاب ملكه ولو رده مائة لا جعل فيها لانها يعتقان بالموت بخلاف النون  
ولو كان الراد ابا المولى او ابنه وهو فرع عليه او احد الزوجين على الآخر فلا جعل لان هؤلاء  
يبرعون بالرد عادة فلا يتناولهم الحكم الكتاب وان ابن من الذي رده فلا شيء عليه لانه  
امانة في يده لكن حجة اذا شهد بطلانه في النقطة حال رده وذكره بعض النسخ لاشتماله  
وقد ذكره وهو الصحيح لانه في معنى البائع من المالك ولهذا كان ان يجيب الابن حتى يستوفى  
الجعل فتمت البائع بحسب المسح الاستيفاء الممنون وكذا اذا مات في يده لاشتماله على ما قلنا ولو غفقه  
المولى كالتفويض فاشتهر بالاعتماد كافي القيد بشرى وكذا اذا باعه من الراد لانه الدار  
له والرد وان كان له حكم المسح لكنه من وجه فلا بد من تحت النهي الوارد من بيع ما لم ينقص  
تجاوز وينبغي اذا اخذه ان يشهد بانه باخذه لبره فلا شهادته عليه على قول الجنب ومحمد  
حتى لو رده من لم يشهد وقت اخذ لا جعل له عندها لان ترك الاشهاد امانة انه اخذ نفسه  
فصار كما اذا اشتره من الاخذ او اتهمه او ورثه فده على مولاه لا جعل له لانه رده نفسه الا  
اذا اشهد بانه اشتره لبره فيكون الجعل وهو متبرع في اداء الثمن وان كان الابن حيا جعل  
على الميراث لانه حيا ماله بالرد وهي حقة اذا استيفاء منها والجعل بمقابلة اجاب المالك يكون  
عليه والرد في حيوة الراهن وبعده سواء لان الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت حقة مثل  
الدين او اقل منه فان كانت الكف فحقه الدين عليه والباقى على الراهن لان حقة بالحق المضمون

وصار كمن الدوا ويخلصه عن الجناية بالصداء وان كان الابن يدنو ما فعل المولى ان احار  
قضاء الدين وان سجد في الجمل والباقى للقرابة لانه ثمنه الملك حقة كالموقوف على ما يستعمل  
وان كان موهبا فاعلى الموهوب له وان رجع الواهب فحقه بطلان الدار المنفعة للموهب حصلت  
بالرد بل تبرك الموهوب له النقص فيه الرد وان كان نصيبه فاجعل في ماله لانه ثمنه ملكه وان  
رده وصية فلا جعل له لانه هو الذي تبرك الرد فيه **كتاب المنفعة** اذا غاب الرجل فلم  
يعرف لموضع ولا يعلم احواله او ثبت نصيب العاصي فحقه بطلان الدار ونوم عليه وبسوق حقة  
لان العاصي نصيب ناطر الكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة وصار كالنصي والمخبر  
وفي نصيب المأظف ماله العالم عليه نظره فله يستوفى حقه لا خفاء ان يفيض غلته والدين الذي  
اقره غريم من غم لانه غيب باب الحفظ وبما صم من دين وجب بعهده لانه اصله حقة ولا يلزم  
في الذي تولاه المنفعة ولا في نصيبه في غمار او عود من في بدره لانه ليس بمالك وان غاب عنه  
انما هو وكيل بالقبض فحقه العاصي وان لا يملك المحضومة بالاتفاق وانما الخلاف في الوكيل بالقبض  
من جهة العاصي وان لا يملك المحضومة بالاتفاق وانما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك  
الدين اذا كان كذلك فتمت الحكم قضاء على الغائب وان لا يجوز الا اذ اراه العاصي وقضى به  
لانه محض من غم ما كان يخاف عليه ليدفع بسببه العاصي لانه تقدر عليه بغير صورته ومعنا نظره  
لحفظ المعنى والبيع ما يخاف عليه الفساد في نفقة ولا غيرها لانه لا بد له على الغائب الا في حفظ  
ماله فلا يبيع ليركز حفظ الصورة وهو ممكن قال ابن سنيق في روضة داود انه ماله ورجل الحكم  
منصو على الاولاد بل يبيع جميع قرابة الاولاد والاصول كل من سجد في النفقة فماله حال حقة فغير  
قضاء القضا ينقص عليه ماله في غيبة لان القضاء حقة يكون اعانة وكل من لا يستحق في حقه الا  
بالقضاء لا ينقص من ماله في غيبة لان التفتيح بحسب القضاء والقضاء على الغائب بمنع في الاول  
والاولاد الصغار والامانات الكبار والذين هم المذكور الكبار ومن تلك الاخ والاخت في الحال والحالة  
وقوله من ماله مراده الدرهم والدينار لان حقه في الميسر والمطعم واولا لم يكن ذلك في ماله يحتاج  
الى القضاء بالقبض وهي النفدان والتبرع لهما في هذا الحكم لانه يصلح قبضه كالمضروب وهذا اذا كانت  
في يد القضا فان كانت ودعية او دينية عليهم منها اذا كان المودع والمدينون مغرورين بالوديع  
والدين والنجاح والغيب وهذا اذا لم يكن ماله من غير عند القضا فان كان ظاهرا لم يكن له حاجة الى الرد  
وان كان احدهما ظاهرا والآخر دينا او النجح والغيب فله الرد بالافرا باليسر نظرا لانه هو الصحيح  
وان دفع المودع نفسه او ماله لغيره لغير القضا يعين المودع ولا يبرأ المدينون لانه ما ادعى حاجته  
والا في يديه خلاف ما ادفع بامر العاصي نائب عنه وان كان المودع والمدينون عاجزين اصلا او كانا















شره الطعام والكسوة وهدية الملك التي رخصته والتمتع بمطالبة الملك في الزيادة دفعه في الشرع على التاجر  
 على مقتضى الشرع اذ هما لا يملكان تغييره فاستعمل عدم الاذن قبله الاذن بغيره بغيره نصيبه لان الوطى لا يخل  
 الا في الملك لا في النجاسة بالبيع لا بشيئا آخر بخلاف مقتضى كونه فائتياه بالهبة الثانية في فقه الاذن فلا الطعام  
 والكسوة لذلك شئنه عند الضرورة فيمنع الملك فاعنه نفس العقد فكان مؤبدا وبنا عليه في المصلحة  
 وحسبنا فغنى ونا عليه لما يتبادر بيننا وبيننا من ايجادهم ايتها شاربا لا تفاق لانه دين وجب سبب التجارة  
 والمعاوضة فتمت الكفاية فصار كالطعام والكسوة **كما لو وقف** قال ابو حنيفة لا يرد ملك الاوقف  
 على الوقف الا ان يحكم به الحاكم او يعاقبه بموتة فيقول اذا مات فقد وقفت دارى على كذا  
 وقال ابو يوسف يرد الملك بمجرد القول وقال محمد رحمه الله كذا لا يردول حتى يجعل الوقف  
 ولما وبسبب اليه قال رضي الله عنه الوقف انه هو المحبس فيا وقفت له بنية وادفعها بغيره وهو البيع  
 عند أبي حنيفة رحمه جسد العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة العادية ثم قبل المنفعة بعد  
 والتصدق بالمعذور لم يصب فلا يجوز الوقف اصلا عنه وهذا الموقوف في الاصل والاصح انه جاز  
 عنه الا انه غير لازم بميزة العادية وعنده ما جعل العين على حكم ملك الله تعالى فيقول ملك الوقف  
 الى الله كذا على وجه يعود يستعنه الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يورث واللفظ ينظم في صحيح  
 بالبدليل كما قال صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه حين اراد ان يتصدق بارض لانه لم يرض  
 نقدى باصلها لا يباع ولا يورث ولان الحاجة ماسة الى ان يلزم الوقف منه ليعمل  
 ثوابه اليه على الدوام وقد امكن دفع حاجته باسقاط الملك وجعله مذكورا في تطهير الشرع وهو  
 المسمى بجعل ذلك ولا يبي خيرة رحمه فله صلح له حبس ثم انقضاه فقال وعن شرح رحمه الله  
 قال ابا محمد صلعم يسقط كل الحبس ولان الملك باق فيه بدليل انه يجوز الانتفاع به بزرعه وسكنه  
 وغير ذلك والملك فيه لا يوقف الا في الزوال لا في التصرف في بغيره فاعلانه الى مصارفها ونفقته  
 فيها الا انه نقدى ببا فقه فصار شبيهة بعارية ولانه يحتاج الى التصديق بالغة واما اذا  
 عنه الا بانقا على ملكه ولانه لا يمكن ان يزل ملكه الا الى مالك لانه غير مشروع مع بقائه كالتأجير  
 بغيره الا عتاق لانه خلاف وخلاف المسمى لا يرد جعله خالصا له كذا ولهذا لا يجوز الانتفاع  
 به وهما يستفيضان على العبد عنه فلم يصح خالصا له كذا قال رضي الله عنه قال في الزكاة لا يرد ملك  
 الاوقف الا ان يحكم به الحاكم او يعاقبه بموتة وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل جنة فدية  
 في تخليقه بالموت فالصحيح انه لا يرد ملكه الا انه نقدى ببا فقه مؤبدا فغيره بنية الوصية  
 بالمانع مؤبدا فغيره والمراد بالحاكم المولى فاما المحكم فقبه اختلاف المشايخ عليهم السلام وقد  
 في مرضه قال الطحاوي رحمه الله هو بميزة الوصية بعد الموت والصحيح انه يلزم عندنا

بفتح الاء وكسر التاء انما الدنيا خبيثة  
من خلق الله لا يرضع حبيب  
مراحمه



رحم الله ما وعده ما لم يمت الا انه يعبر في المثلث والوقت في الصفة من جميع الماد او اذا كان  
الملك بزه عند ما يزل بالقول عند ابي يوسف رحمه الله وهو قال في المثلث ان يزل الملك  
لا ان اسقاط الملك وعند محمد رحمه الله لا يزل الملك الى المتبرع لان قول الله تعالى انما كانت  
في ضمن تسليم الى العبد لان الملك من الله تعالى وهو مالك الاشياء لا يخفى مقتضى  
وقد يكون متبرعا لله فباخذ حكمه في زلزلة الزكاة والصدقة فلا اوضح الوقف على اهلها  
وفي بعض النسخ واذا استحق مكان فورا خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف  
عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يوقف عليه بل ينفذ بيعه كبرائته ولا يملك  
ملكه اسفل عن شرط المالك الا ان كان ملكا قال رضي الله عنه وقوله خرج من ملك الواقف  
يجب ان يكون قولها على الوجه الذي سبق تقريره قال وفي وقف الشارع جازة عند ابي  
لان القسم من تمام القبض والقبض عند بس شرط فكذا انتم وقال محمد رحمه الله لا يجوز  
لان اصل القبض عند شرط فكذا انتم به وهذا فيما يخص القسمة فاما فيما يخص الغنمة  
فيخرج مع الشروع عند محمد رحمه الله ايضا لانه يعتبر بالهبة والصدقة المنقذة التي هي  
والهبة فانه لا ينتم مع الشروع فيما لا يخل القسمة البقية عند ابي يوسف لان ابقاء الشريك في  
اخذ حصته في ذلك لان المراهبة فيها في غاية الفج بان يقرب الموقوف سنة ويبيع سنة ويبيع  
في وقت وقت وتبخر اصطفا في وقت بخلاف الوقف لا مكان الاستغفار وقسم الغنمة  
ولو وقف الكل لم يستحق خذ منه بطل في الباقي عند محمد رحمه الله لان الشروع مقارن  
كل في الهبة بخلاف ما اذا رجع الواهب في بعض ارجح الدارث في الثلثين بعد موت  
الواقف وقد ذهب ابو وقف في مرضه وفي الحال صبي في ذلك طاربي ولو استحق خذ  
منه بغيره لم يطل في الباقي لعدم الشروع ولهذا جاز في الاستبراء وعلى هذا الهبة والصدقة  
المملوكة قال ولا ينتم الوقف عند ابي يوسف رحمه الله حتى يخل اخوه لجهة لا ينقطع الوفاة  
ابو يوسف رحمه الله اذا سمى فيه جهة ينقطع جاز وصار بعد ما للفقر وان لم يسمهم لها من خيب  
الوقف والملك بدونه التملك وان تباين كالعقود فاذا كانت الجهة متباينة يتوهم  
انقطاعها لا يوقف عليه منقضاء فلذلك كان التوقيت مبطلا لانه لو وقف في البيع  
ولا يبي يوسف رحمه الله ان المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو يوقف عليه لان التقرب تارة  
يكون في الصرف الى جهة ينقطع وتارة بالصرف الى جهة تباين في بيع في الوجهين وفيما ان  
المباين شرط بالاجماع الا ان عند ابي يوسف رحمه الله لا بشرط ذكر التباين لانه لا يقطع الوقف  
والصدقة متبينة عند ما يباين انزاله الملك بدونه التملك كالعقود ولهذا قال في الكتاب

في بيان

في بيان قولنا وصار بعد ما للفقر وان لم يسمهم منه وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله لا يباين هذا  
صفة بالمنفعة او بالغلظة وذلك قد يكون موقفا وقد يكون موقفا مطلقا لا ينصرف الى المثلث بل ينصرف  
في اوجه وقف الوقف لا يباين جازة في الوقف وقدره ولا يجوز وقفه بقدره ولا يباين جازة في الوقف  
قوله في وقفه قال ابو يوسف رحمه الله وقفه بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر الا ان شرطه لا يخل  
في بعض ما هو المقصود وقد ثبت الحكم بقبول ما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبيع في الوقف  
مقتضى لا يباين جازة في الوقف عند ابي يوسف رحمه الله فلا يجوز الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
منها وقد مر سبيل الله في ذلك وقد ثبت على ما لا يخل من الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
الا ان المشهور في بعض ما هو المقصود قد ثبت على ما لا يخل من الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
ويرد ان قوله في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر الا ان شرطه لا يخل  
وقد ثبت على ما لا يخل من الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
يرد لا يجوز الا ان يباين جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
كان في الانقطاع وقد وجد منه الاشياء عن غير سبيل الله جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
سلك في بيانها وقد ثبت في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
الانقطاع بغيره جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
بنايه لا يباين جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
اصل القياس في هذا ان الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
واوضح الوقف لم يسمهم منه ولا يملكه الا ان يكون موقفا مطلقا لا ينصرف الى المثلث بل ينصرف  
الملك بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
لان الزلزلة الى الوقف وبعثت الى وجهه وان وقف نصفه عفا خالصا لغيره في بناء سبيل الله في البيع  
نصفه الباقي في مخرج سبيل الله في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
ان اعطى الواقف الموقوف لا يباين جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
في ارتفاع الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
في شرط العارية انقطاعه ولا يخل في الجازة بالحق وصار كمنه في مخرجها على الوجهين بهما ثم ان  
كالوقف على النقص ولا يغير بهم واقرب الموقوف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
لأنه في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر  
ما يبي الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة في الوقف بغيره او اكرهوا وهم عبيده جازة كذا سائر







لانه يخرج عن حق العباد وصار خالصا لله تعالى ولا لغيره لان الاستبراء كلها لله تعالى واذا انقطع  
العقد ما ثبت له من الحق يرجع الى اصله فانقطع تصرفه عنه كما في الاعيان وكذا  
ما حول المسجد المستغنى عنه يبقى مسجد اعند ابي يوسف رحمه الله لا يمتنع طمعه ولا يرد  
الى ملكه وعند محمد رحمه الله تعالى بعد ادى ملك الباني او الى ورثته بعد موته لانه عقد الموضع  
قريب وقد انقطع وصار كمنشئ المسجد وصاحبها اذا استغنى عنه الا ان ابا يوسف  
رحمه الله عليه يقول في الصغير والمنشئ ان ينقل الى مسجد اخر قال ومن بني سفيان السهمي  
او خانا بكنة بنو السيل او رابطا او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يملك  
الحاكم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لم ينقطع حق العبد الا بمرأه لان من ينقطع به وبكسبه  
الحان ونزاعه الرباط وبشرية السقاية ويدفن في المقبرة فينقطع حكم الحاكم او الاضحية  
الى ما بعد الموت كما في الوقت على الفقهاء بخلاف المذاهب لانه لم يرد الى حق الاضحية  
فخلص له كما من غير حكم الحاكم وعند ابي يوسف رحمه الله يرد ملكه الى الحاكم او الضحية  
عند ليس شرط والوقف لازم وعند محمد رحمه الله اذا استغنى الناس من السقاية سكنوا  
الحان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك لان التسليم عنده شرط والشرط تسليم  
وذلك ما ذكرنا ويكتفي بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وقيل هذا البير والحدود ولو سلم  
الى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه لانه نائب عن المتوفى عليه ففعل النائب كفعل  
عنه وانما في التسليم قد قيل لا يكون تسليما لانه لا يشي المتوفى عنه وقبل يكون تسليما  
لانه يحتاج الى من يكتبه ويعلق بابه واذا سلم اليه صح التسليم والمقبرة في هذا الموضع  
حيثما قيل لانه لا متولي له عرفا وقيل هو مقبرة السقاية والحان فيصح التسليم الى المتولي  
لانه لو نصب المتولي بصره وان كان بخلاف العادة ولو جعل دائرة الملكة تسكنه الحاج  
بيت الله تعالى والمعتقر او جعل دائرة في غير مكان سكنى الملكين او جعل في غير  
المنزلة دارا سكنى للزوجة والمراتب او جعل غلة ارضه للزوجة في سبيل الله تعالى  
ودفع ذلك الى وال بخدم عليه فهو جائز ولا يرجع فيه بما يثبت الا ان في الغلة  
يجز للفقراء دون الاغنياء وقيل سواه من سكنى الحان والاستغناء من البير  
والسقاية وغير ذلك يستوي فيه الفنى والفقير والفاروق هو العرف بين  
المتصلين فان حصل العرف يردون بذلك في الغلة الفقراء وفي غيرها  
النسوية بينهم وبين الاغنياء ولان الحاجة تشمل الفنى والفقير  
في الشرب والنزول والفنى لا يحتاج الى صرف هذه الغلة اليه لغاية الله عليه

الحل

**باب البيع** قال البيع بيعه الايجاب والقبول وانما ينقطع لما مضى من قبل احداهما  
بيعت والاخر يقول بغيره لان البيع انشاء فترق وانما ينقطع بالبيع والبيع لا خيار  
قد استعمل فيه بيعه ولا ينفذ لفظين احدهما لفظ المستقبل تحت الشك وقد ذكره في كتاب  
وقوله رخصت واعطيتك كذا او خذه كذا في حق البيعة والشرب فلا بد من رضا والمعتق  
يؤخره في هذه العقد ولهذا انعقد بالرضا على النفس المحسنة المراضة قال ابا حنيفة  
المعاذ بن ابي عمار قال في بيعه انما ينقطع في المجلس وان سار رده وبيعه خيار البير لانه لم  
يت له الخيار بغيره حكم العقد غير رضا واذ لم يملكه حكمه ومنه قول ابي حنيفة رحمه الله  
خلفه عن ابطال حل البير والمال يملكه في المجلس لان المجلس جامع للمنفعة فاجتبت ساقاته  
واحدة دفعا للغير وخفيقا للبسر والكتاب كالحطاب وكذا الا رسال هي غير مجلس من هذا الكتاب  
واذا ارسله وليس له ان يبيع بعض البيع ولا ان يبيع الشراء ببعض الثمن لعدم رضا الاخر  
تتفرق الصفقة الا اذا بيع ثمن كل واحد لانه صفقة معنى بهما قام عن المجلس فبطل البير لطل  
الايجاب لان القيام دليل الاعراض والرجوع ذلك على ما ذكرناه واذ حصل الايجاب البير  
لزم البيع ولا خيار ردها منها لانها عيب او عدم رده وقال شافعي رحمه الله بغير خيار  
المجلس ثم ردهم انما يبيع بالخيار بالمعنى بطل في الفسخ بطل في الاختلاف والحدس محرم  
في خيار الفسخ وفيه إشارة اليه فانما يتباين حاله المباشرة لا بعدا او بطله فيجوز عليه التفرق  
تفرق الاخران قال والا عطفنا اليه يحتاج الى معرفة مقدره بان في جواز البيع لان الاشارة اليه  
في الترتيب وجماله الوصف فيه لا تقتضي المساومة والامانة المطلقة لا تصح الا ان يكون معرفة  
القدر والصفقة لا التسليم واجب البعد وهذه الجملة منقضية الى المساومة فبطل التسليم  
وكل حاله يذو صفته لا يذو هذا الاصل قال وجوز البيع ثمن حاله بطلان كان الاجل  
ان طلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه وم انما شري من بعد في طعاما الى اجل ومعه درهم لا يرد  
ان يكون الاجل معلوما لان الجملة فيه ما تفرق التسليم الواجب العقد فبطل البير في قرب  
العدة وهذا يستلزم بعد ما قال ومن طلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البير لانه المتعارف  
وقيل يجوز له في بيعه فان كانت الثمن مختلفة فالبيع فاسد لان بيعة احداهما اذا كان  
الكل في الزواج سواء الا الجملة منقضية الى المساومة الا ان ترتب الجملة بالبيعة او يكون احد الغلب  
في بيعه البير بالخيار وهذا اذا كانت مختلفة من المالبة فان كانت سواء فيها كالشاة والتمل في الفسخ  
اليوم بغيره ولا اختلاف بين العدلي بغيره فانما جاز البيع اذا طلق اسم البير كذا قال ابو يوسف  
الحق فبغيره في بيع كان لانه لا يشارعه ولا اختلاف في المالبة قال وجوز الطعام والمحب كالمال







وفي العادة ان لا يقطع قصار اذا انصفت مدة الاجارة ومن الارض زرع فلها هناك  
المنفعة واجب بقدره من الزرع ومنه من يملك الارض يسلم العوض ولا يري منها اذا كان المزارع  
للمنفعة او لم يكن فترفع العوض ويكون في الحال البيع وان يبيع بعد فراجع الى الواسع على ما بين  
فلا يذخر في بيع المثل ثم يفرز له اذا بيعت الارض وقد يفرزها لها جميعا ولم يثبت بعد لم يفرز لها  
سوى فيها كالمساع وتثبت لم تفرز لمنفعة ففضل لم يفرز فيه وقد يفرز بعض وكان هذا انما على اختلاف  
في جواز بيع قبل ان تنال المثل فوالساجل ولا يدخل المزارع والمزارع الموقوف والموقوف لا يملكها لسانها  
وقال بطل فليس وكثير من قوله فيها ومنها من حذر فيها او من انفقها لم يفرز لها مالا وان لم يفرز من غيرها  
ومن من انفقها وخلافه ما المزارع الموقوف والزرع المحصور بمنزلة المساع لا يدخل الا بالبيع به قال  
ومن باع مرة لم يسهلها في الحال او قد باع الزرع لانه مال متقوم ما كان منه مستغنى به في الحال  
او من ربحه وقد قبل المزارع قبل ان يسهلها والاول صحيح وعلى المشتري قطعها في الحال فغيرها للمالك  
البيع وقد اذا اشتبهها مطلقا او بشرط النسخ وان شرط تركها على المثل فليس البيع لانه شرط على المشتري  
الصفحة ومثل على الغرض وصفه فترصفه ومزاجه او اجارة في بيع وكذا بيع الزرع بشرط ترك  
لما قلنا وكذا اذا تناهى عظمها عند بيع حصة والى يرفق للمنفعة واستحسنة للعادة بخلاف اذا لم يشأه  
عظمها لانه شرط في غير المعلوم وسواء في بيع لمن في الارض والمزارع او المزارع مطلقا وتركها باذن  
البيع طالب لا الفضل وان تركها بغير اذنه ينفذ في ما زاد فزادته لمحصوله من الخطورة وان تركها بعد ما  
تناهى لم ينفذ في سبيل لان زيادة في حاله لا تحسن زيادة واستثنى بها مطلقا وتركها على المثل وقد استأجر  
المثل في الوقت الا ذلك طالب لا الفضل لان الاجارة باطله لعدم التفارقت والحاجة في ذلك  
معتبرة حكما ما اذا اشتترى المزارع واستأجر الارض الى ان يدرك تركه حسب الطبقة الفضل  
لان الاجارة فاسدة للجهالة فادركت خبثا ولو اشتترى بها مطلقا فامرت ثم اوفى الفضل  
فليس البيع لانه لا يمكن تسليم البيع بعد التمييز واذا امرت بعد القبض لغيره لا خلاط والفرق في  
المشتري فغير مندره لانه فريد وكذا في الباذنجان والبطيخ والمخلص في المشتري الاصول في قبض الزيادة  
على ملكه قال ولا يجوز ان يبيع ثمة ويستثنى منها اطلاقا معلومة خلافا لما لاك الابن بعد الاستئثار  
مجهول فخلا ما استثنى خلا معتقلا لان الابن معلوم بالثمة فالا فله رده والحق هو قول  
الطحاوي وانما على هذا الرواية ينبغي ان يجوز لان الاصل ان ما يجوز ايراد العقد عليه فزادته يجوز استئثاره  
للعقد وسيع فغيره من حصة جاز فكذا الاستثناء وكذا استثناء المثل وطرف المثل لانه يجوز  
بيعه فكذا الاستثناء وقال يجوز بيع الحنطة في سبيلها والباقي في ثمة وكذا الارز السمسم قال  
الشافعي لا يجوز بيع الباقي الا خضر وكذا الموز والنور والعنق في ثمة الاول عند قوله في الحنطة

الحی سنیہ

في السبلة قولاه وعندهما هذا كماله للمعقود عليه سدر بما لا يستغله فيه فاستبرزنا إلى الصلاة  
أولاً بغيره وأنا مارون ابن أبيه ثم نحن ساجد فجلس في موضع السبلة في قبض وأمر الحاجه  
ولأنه حبس في غير سبلة كالتعب والخاص كونه مالا مستقداً بالحق نزل الصافه لأنه لما أخذ  
بغيره لا فاعال الرباط في رباطه بخلاف حبسه فأزاد في سبلة له بأربعة عشر ليلة بعد السبلة  
الرباط لأنه لا يرى قدر ما في السبيل قال ومن باع وأزاد في البيع متنازع خلافه لأنه لا يرى  
فيه إلا خلاف لأنه ما كونه فيه بالسفاه والمفلس به فحل فربح الغل من غير سبلة لأنه ما كونه  
بعض منه ولا يستغ به لأنه قال وأجرة الكلبان ما قد غنم على البايح ما الكلب فلما بدت التسليم  
وهو على البايح ومعنى هذا أن البايح مكاتبه وكذا أجرة العوزان والذراع والعدا وما الغنم فالدكر  
رواية ابن بستم عن محمد بن النعمان يكون بعد التسليم لا يرى أنه يكون بعد العوزان والبايح متحتاج  
اليتميز ما غل في حقه ثم غيره أو يعرف البيع لبرقه وفي رواية ابن عثمان أنه عليه في المشتري لأنه  
متحتاج إلى التسليم الجيد القدر به والجودة تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه قال  
وأجرة وزن السب على المشتري لأنه لا يتنازع على كل من هو المتحتاج إلى التسليم ثم ما بالوزن يتحقق التسليم  
قال ومن باع سلعة بثمن قبل المشتري ثم منع الثمن أو لأن في المشتري ثمنين ثم البيع بقدم منع  
الثمن ليعتق صحت البايح بالقبض لأنه لا ينبغي بالتجبر والتجسس المساءة قال ومن باع سلعة  
بسلعة أو ثمناً بثمن قبل لها سماً متساوياً في الثمنين وعدله لا حاجة إلى تقديم أحد ما في دفع  
**باب خبر الشتر شرط جاز في البيع** البايح والمشتري ولها الخبر ثلثة أيام فأدوا  
والأصل فيه ما روى أن حبان بن محمد بن عمرو لا تصار كان غيب في البيعة فقال لم  
أدأ يا بعت فقولاً خلاصة ولي الخبر ثلثة أيام ولا يجوز أكثر منها عند أبي حنيفة وهو قول في الأثر  
وقال أبو حنيفة إذا سمي مدة معلومة لم يجب ابن عمر أنه جاز الخبر إلى شهر ولا إلى ثمانية أشهر  
الحاجة إلى الرد إلى السدق الغيب وقد نُسب الحاجة إلى أكثر فصار كان ثلثة أيام ولا يخفى  
أن شرط الخبر في الغيب العقد وهو اللزوم وإنما جوزه في خلاف القياس بما رويناه من أن  
فيقتصر على المدة المذكورة فيه فاستفت الزيادة إلا أنه أجاز في الثلث فإزاحه في حنفية خلافاً  
لزمونيه لأن العقد فاسد إذا خلا بغيره فإنه لا يفسد العقد قبل توثقه فبعد جاز كما إذا  
باع بالرقم وأعلمه بالخبر لأن القضا باعتبار اليوم الرابع فإذا أجاز ذلك لم يفسد العقد بعد  
ولهذا قيل إن العقد يفسد ببعضه في اليوم الرابع وقبل يفسد فاسد ثم يرفع العقد إلى خمسة  
وهذا على الوجه الأول ولو أشترى على أنه لم يفسد الثمن إلى ثلثة أيام فلا يفسد بها جاز وإلى  
أبام لا يجوز عند أبي حنيفة وإلى سفيان وهو قال يجوز إلى أربعة أيام وأكثر فإن فسد الثلثة جاز ولم



حبسها والارضية في حق شرط الخيار والما جئت الى الانسحاب عنه فهو المنفذ عن المالك  
 في البيع فكله منصفاه وقد راجعته من اصله من المالك به وحوط الخيار ونفي الزيادة على الثلث وكذا  
 عند فخر الزيادة على الثلث والبرء من اخذ من المالك بالارد في هذا القياس وفي هذه المسئلة قياس  
 اخذ وآية قال في رد المحتار فائدة لتعلقها بالشرط والشرط الصحيح منها في القيد  
 في شرط الفاسد والرد وجد الاستحسان ما بيننا قال في خيار البيع بيع خروج البيع غير كمال لان تمام  
 هذا البيع فوات ولا يتم مع الخيار وقد اذعننا بقصد عقد ولا يملك المشرع التصرف فيه وفيه  
 باق في البيع فلا يقصد المشرع وبذلك في مدة الخيار ضمنه بالقيمة لان البيع يفسخ بالهلاك لا  
 كما هو موقوف فلا تغاير بين الخيار في منصفه في بده على سبيل المشرع وفيه القيمة ولو هلك في يد البائع  
 انفسخ البيع ولا شيء على المشرع اعتبارا بالبيع الصحيح المطلق قال في خيار المشرع في خروج البيع  
 عند ملك البائع لان البيع في جانب الاخر لا يتم وهذا لان الخيار في البيع خروج البديل غير كمال  
 الخيار لا يشرع فطر الا في حق المالك المشرع لا يملكه عند في حقه رده وقال لا يملكه لان خارج  
 عن ملك البائع فلا يتم بدخل في ملك المشرع كونه ايجابا الى المالك ولا عهدا في البيع ولا في حقه رده  
 انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بأنه بدخل البيع في ملكه لا يجمع بذلك في ملك بطل واحد كما لو كان  
 ولا اصل في البيع لان المعايضة تقتضي اداءه ولا الخيار يشرع فطر المشرع في البيع وفيه  
 على المصلحة ولو ثبت للملك انما يفتى عليه في غير خيار بان كان قريبه فيقتد بالنظر فان كان  
 ملك فربه في ملك المشرع وكذا اذا دخله عيب بخلاف ما اذا كان الخيار في البيع ووجه القوي انه اذا  
 دخله عيب بين الرد والهلاك لم يورثه من عيبه عيب فملكه لا يفتد فانه لم يفتد من المشرع في  
 بدهم لان بدخل العيب لا يمنع الرد حكما لخيار البيع فيملكه لا يفتد ووقوف قال في المشرع رده على  
 انه بالخيار رغبة اياهم لم يفتد السكاح لانه لا يملكه المالك في الخيار وان وطئها له ان يرد بها لان الوثني  
 حكيم السكاح الا اذا كانت بكر لان الوثني ينصفها وهذا عند في حقه وقال لا يفتد السكاح لانه ملكها وان  
 وان وطئها لم يرد لانه وطئها ملك البائع فيمنع الرد وان كانت شيا ولهذا المسئلة اخرت كلها  
 تبينه على دفع المالك المشرع في خيار الخيار وهدية منها على المشرع في البيع المشرع اذا كان قريبه له  
 الخيار ومنها على المشرع اذا كان المشرع خلف ان ملكه عند فخره حكما ما اذا قال ان المشرع  
 لانه يبيع المشرع في حق المشرع فخره الخيار ومنها ان يحضر المشرع في الدية لا يجرى به من لا يفتد عند  
 وتوردت حكم الخيار الى البائع لا يجب عليه الاستدانة عنه وعندنا ما يجب في رد الباقى منها  
 اذا ولدت المشرع في الدية بالسكاح لا يفتد من ولده عنه خلافا لما ذهبوا منها او ان يفتد المشرع  
 البائع ما دون البائع ثم رده عن غير البائع فملك في بده في الدية بلكل حال البائع لا ارتفاع الباقى

[illegible]



ثلاثة ايام فابيع فاسد وان باع كل واحد منهما بخمسائه على انه بالخيار فمراد ما بعينه جاز البيع  
والتمسكه على اربعة وجوه احدها ان لا ينصل لمن ولا بعين الذي فسخ الخيار وهو الوجه الاول والتمسكه  
وفساد وجهها انه لمن ولا بيع لان الذي فسخ الخيار كان خارج عن العقد والعقد فسخ الخيار لا ينفع  
في حق الحكم فبقي الداخل فيه احدهما وهو غير معلوم والوجه الثاني ان ينصل الثمن وبعين الذي فيه  
الخيار وهو المذكور ثانيا في الكتاب وانما جاز لان البيع معلوم الثمن وقبول العقد فزال الذي فسخ الخيار  
وان كان شرط لا انعقاد العقد فلا فساد ولكن هذا غير معتقد كونه عملا للبيع كما اذا جمع بين فسخ العقد  
والثمن ان ينصل ولا بعين والاربع ان بعين ولا ينصل والعقد فاسد فزال وجهين كما في البيع وجهها ان الثمن  
قال في سنة ثمان مائة ان باعها ثمانية مائة وهو بالخيار ثلثة ايام فوجاه به ذلك كالثمن فان كان  
اربعة ايام فابيع فاسد والقياس ان يفسد البيع في كل وجهه ان البيع وهو ان فسخ العقد فزال الذي فسخ  
وان شفع الخيار للحاجة الى دفع الثمن بخمسة ايام والادنى والحاجة الى دفع الثمن فزال البيع  
محققا لانه يحتاج الى اختيار فمضى به او اختيارا لم يفسد به لاجله ولا يمكن البائع فمحل اليمين البيع  
فكان في سنة مائة واربعة مائة في هذه الحاجة فسد في الثلث لوجود العقد والوسط والادنى فيها والتمسكه  
لا تنفي الى الابد انما فسخ الثلث لتعويض فسخ الخيار وكذا في الاربع لان الحاجة اليها غير محققة <sup>فمن</sup>  
بشرط الحاجة وكذا لتمامه غير منقضية الى الابد ففسد في ايامه باعها ثم قبل شرط ان يكون في هذه العقد  
خيارا لشرط مع خيار التعويض وهو المذكور في الخارج الصغير وقبل الا بشرط وهو المذكور في الخارج الكبير فيكون ذكره على  
هذا الاعتبار وفاما لا شرط واذا لم يذكر خيارا لشرط فلا يتم التوقيت فخر خيار التعويض بالثلث عنده وهذه  
معلومه ايها البيع فخر المحققة احدها والاخر امانة وآلا ولا يجوز واستغارة وقوله ملك احدهما ففسد  
فمراد البيع فيه ثبته ونفي الاخر لانه لا يمنع الرد بالبيع بل قد ملكا جميعا معا بغير نصف لكل واحد منهما  
البيع والامانة فيهما وذكر ان فيه خيارا لشرط لان ردوها جميعا او ثلثا فخر الخيار فلو اراد ان ردوها  
لان الباقي خيار التعويض لا فسخ العقد لا يترفع فخرج العارث فاما خيارا لشرط لا يترث وقد ذكرناه  
من قبل قال ومن شرطه ان يعلم انه بالخيار فبقيت اذ فسخها فافاد ما بالسنعة فهو ضمان على السنعة  
يد على اختياره الملك منها لانه ما ثبت الا دفع ضرر الخبز وذلك بالسنعة فبقيت في كل شرط  
الخيار سابقا عليه فثبت الملك فزول الشرطين ان الخبز كان ثانيا وهذا الفرق يحتاج الى التوضيح  
التي فيه واذا اشترى رجلان عبدان احدهما بالخيار ففرضي احدهما فليس لآخر ان يرد عند أبي خنيفة  
وقال لا لان يرد وفيه هذا الخلاف خيار العيب وخيار الرد فيهما ان اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد  
منهما فلا يفسد باسقاط صاحبه فلا يفسد لطلاب محقه وان البيع خرج عن ملكه غير موجب لغيره  
فلو رد احدهما رد معا به وفيه الام ضرر ازيد وليس ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا بردهما

[illegible]















ج

152



[illegible][illegible]































انما انقطع جبهه واخذ الارش لم يرد في الارش كونه الارش كونه واذا انقطع جبهه المستر والجارح للبايع  
ثم جبر البيع فلا ارش للمستتر على ارضه وبقية ما اراد على نصف الثمن لانه لم يرد في الجاهل  
او فيه شبهة عدم المكافاة بالثمن المستر في غير جاز المبيع الاول المبيع الثاني لا ذكره وانما  
فيه غرر لا ينسحق على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول والبيع الثاني على اعتبار عدم الاجازة  
لا بد فيه الغرر وان لم يجهل المستر في نفسه او قتل ثم اجاز المبيع الاول المبيع الثاني لا ذكره وانما  
شترطها قيام العقد وحيث قد فاته الموت وكذا بالقتل ولا يمكنه ان يبايع بغيره بل يبايع بغيره  
باقتباسه والبدل لانه لا يمكنه ان يبايع بغيره بل يبايع بغيره بل يبايع بغيره بل يبايع بغيره  
ملك المستر ثابت فان كان المبيع الثاني بغيره بل يبايع بغيره بل يبايع بغيره بل يبايع بغيره  
المستتر البينة على اقرار البايع او رب البينة لم يبره بالبيع وارادوا البيع لم يثبت البينة للمستتر  
او الاقدام على السر او اقراره بالبينة المستترة على قوله في اقرار البايع بذلك المستتر  
وبطل البيع ان طلب البينة في ذلك ان انما فضل المبيع في الاقرار للمستتر ان يبايعه على ذلك  
فتحقق الانفاق بينهما فلهذا يستند بطلان المبيع في حال عدمه وذكر في الزايدات المستتر  
او اصدقه مدعيه ثم اقام البينة على اقرار البايع في المبيع بغيره بل يبايع بغيره بل يبايع بغيره  
في المستتر وفي نفيك فرب غيره وشوط الرجوع بالثمن ان لا يكون العين سالما للمستتر  
ونزاع دار الرضا وادخلها المستتر في ثبانه لم يضمن البايع عند ان يبايعه وهو قول الجمهور  
يقول اولا بضمن البايع وهو قول محمد وهي مسئلة غريبة في الغرضين ثبانه تعالى  
**باب** السلم عند شتره مع ما يكتب به من اقله ثمانية فقال ابن عباس في السلم  
اقول السلم المضمون وانما هو اقل من ثمانية فلهذا يكتب بها بالبايع اذا انما السلم لا يثبت  
وهو ما روي انه لم يثبت في السلم عند الاثنا وخمس في السلم والتباس وان كان باياه وكذا  
ركناه بما رويناه وقيل في التباس ما يبيع من السلم فيه وهو جاز في المكنت والمزور والركن  
ان السلم من غير السلم في كل معلوم وفيه معلوم الى اجل معلوم والركن بالمزور والركن بالركن  
لانها انما السلم فيه لا بد ان يكون معلوما في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
تخصيصا بقصد المتعاقدين في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
العقد فيه ولا يمكنه ان يبايع في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
سقط صحة السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
معدوم في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
لانه يتفاوت احاده تفاوتاً جلياً ويتفاوت في الماتية بغير العقد المتفاوت وهو محتمل  
انه لا يجوز في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
لا يجوز كماله عند عدمه ولا يمكنه ان يبايع في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره

بالكل

بالكلية وانما احدهما بالاصطلاح فيصير كمالاً باصطلاحهما ولقد في القدرين عددهما في كل واحد  
واي جبهه وجهه لا يجوز ان يبايع بها وانما ان يبايع في جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً  
ولا يبعد ذلك وقد ذكرناه من قبل ولا يجوز ان يبايع في جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً  
انما يتبين في البيع والصفحة والتفاوت بعد ذلك في جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً  
بين تفاوت فاشترى الماتية باعيا انما الباطنة فيفضل في الماتية ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً  
العباد فلهذا تفاوت الثوبان اذا اشترى احداهما واحداً فاشترى البايع في كل واحد  
فيه جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً باصطلاحهما فيصير كمالاً باصطلاحهما فيصير كمالاً  
لا يبعد ذلك وقد ذكرناه من قبل ولا يجوز ان يبايع في جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً  
بان يتبين طول السلم في جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً باصطلاحهما فيصير كمالاً  
المسلم فيه وهو وجهه لا يجوز ان يبايع بها وانما ان يبايع في جبهه ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً  
الكل في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
على السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
فلا بد من استمرار الوجود في مدة الاجل في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
وانما انما السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
ولا يجوز ان يبايع في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
يتنقطع في زمان ثبته باصطلاحهما فيصير كمالاً باصطلاحهما فيصير كمالاً باصطلاحهما فيصير كمالاً  
انه لا يجوز في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
وقالوا في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
بالسلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
انه يجوز في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
الى النفاذ عند وجوب السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
قال السليمان في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
انما هو قول السليمان في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
شع رخصته وتما حجة المتعاقدين في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
منصبة الى النفاذ في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
ولا يجوز ان يبايع في السلم في كل معلوم في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره  
فما يبيع مودى الى النفاذ وقد ذكرناه من قبل ولا يجوز ان يبايع في السلم في كل معلوم باطلا وقيل بغيره بل يبايع بغيره















بعضها ولا خيار له لانه لا يقدر البعض ان يتزوج ورهبين ودينار بدرهم ودينار بدرهم حار السبع  
وجعل كل حبس في ذلك وقال فوالسائق لا يجوز تحريم هذا الخلق اذا باع كونه حرا وحفظ بكرهه وحره وحفظ  
لما ان في الصرف الى الخلق الحبس غير ضروري لانه قابل للحكمة المحلولة وقد قضيت انهم على سبيل البيع لا  
التعيين والتعيين لا يجوز وان كان فيه نفع للبعض كما اذا اشترى قلبا بعشرة ودينار بعشرة ثم باعهما  
بالعشرة لا يجوز وان امكن صرف المبيع الى الزنبر وكذا اذا اشترى عبد بالدينار درهم ثم باعه قبل ان يدرسه  
بالدينار مع عبد آخر بالف وعثمانية لا يجوز في السنة بالف وان امكن تصحيحه صرف لالف اليه وكذا  
اذا بيع من عبده وكذا اذا باع درهمين ودينار بدرهم ونوب لم اشترى غير حرق في العقد الذي هو  
ولا يصرف الى الزنبر كما وان المتعاقبة المطلقة تجل على تعاقبه الفرد بالف درهم كما في تعاقبه من  
بالخمس والظن من متدين تصحيحه محرم على من يغير صفته لاصوله لانه ينبغي موصيه الاصل في حرم  
وهو ثبوت الملك في الكل ببقاء الكل وصارته كما اذا باع نصف عبده شرك فيه ودينار غيره بغير  
الى نصيبه تصحيحه تصرفا سدا للرجعة لانه يصير نوبة في القلب بعرف اربع كلمة الى الثوب في السلسلة  
الى نية غيره متغيره بغير صرف الزيادة على الالف في السنة واتي الثالثة اخيف العفلى المتكدر وهو من  
محل البيع والمعين منه وفي الرجعة العقد نفع صحوا والفساد في حال البقاء وكذا ما في الاصل في  
ومن باع احد عشر درهما بعشرة درهم ودينار جاريه ويكون العشرة مملوكة والدينار بدرهم لان شرط البيع  
في الدرهم انما على ما ذكرنا فانها ههنا الرواية في ذلك فيسقط الدرهم بالدينار وهما جنسا لا يقبل التبادل  
فيهما ودينارها بباقي عشرة بعشرة او ذهبا بذهب ومن اقلها شيء آخر يبيع قيمة باقي الفضة جاريه  
من غير كراهة وان لم يبيع في الكراهة وان لم يكن له قيمة كالزبيب لا يجوز البيع بخمسة الدراهم اذا زادت  
لا تعاقبها عوضا وان كان له على اخر عشرة درهم فاجبه الذي عليه العشرة ودينار بعشرة درهم وفي الدينار  
ونقصا العشرة بالعشرة فهو جائز وفيه السلسلة اذا باع بعشرة مطلقة ووجهه انه يجزيه العشرة  
لأنه يجب خبثه البعض لما ذكرنا والدين ليس بهذه الصفة فلا يقع المتعاقبة تبطل العقد لم يلحق  
فادانها صا بنصفه وكذا في الاول والاضافة الى الدين الاول لا بد ان يكون استدا لا لا يبدل الصرف  
وفي الاضافة الى الدين شرط المتعاقبة تبطل العقد على ما بينت ان ثباته في الترخيص فلهذا بطريق الاختصاص  
كما اذا تبايعا بالف ثم باف وخمسة درهمين فاجبه لانه لا يتبرل بالاختصاص وهذا اذا كان الدين  
سابقا وان كان لاحقا فلهذا كذا في اصح الروايات في تضمين الترخيص الاول والاقتضا الى غيره فقام  
وقد تجوز العقد كلي في ذلك بل هو **قائل** وكذا من درهم صحيح ودينار حلة والعلية يارده بيت  
المال او ينفذ الخمار ووجهه غنى المسألة في الوزن وما عرفت من شرط الجردة قال ان كان الثوب  
على الدرهم النصفه في درهم وان كان الثوب على الدينار النصفه في دينار فلهذا في الترخيص فلهذا بطريق الاختصاص  
ما بينت فاجبا وجهه لا يجوز بيع المال الصلة بها ولا يبيع بعضها ببعضها الا متساويان في الوزن وكذا لا يجوز  
الاختصاص بها الا اذا كان الثوب لا يجوز ولا يجوز ثلثه عادة لانه لا ينطبع الا مع الغش وقد يكون الغش

خلفی

خلفيا كما في الروي منه فيلن الغنبل المرواة والمجيد وباروي سواء وان كان الغالب عليها الغنبل فليسا  
في حكم الدرهم والدينار غير ان الغالب ان يسرى بها ففئة خالصة فهو على الوجه الذي ذكرنا  
في حلية السيف وان بيعت بحبسها شفا ضلها جاز في المحسوس فلو كان محسوسا ففئة غير  
وكذا صرف في شريط الغنبل في المحسوس وفي الفضة في الجاهل وفي الدرهم في الغنبل في شريط  
في الصفرة لانه لا يميز عنه الا بغير فان شاخا لم يميز لانه في العلى والقطر ولا يميزه الا في  
في دينار بالفلج النفاضل فيمنع بالدينار الم كان في الفلج والدينار في الفلج والدينار في الفلج والدينار  
كان في زرع البعد فبالتد وان كان في زرع بها فكل واحد منهما لا العتق لغيرها اذ الم يكن نص ثم  
حيما دنت زرع يكون انما لا تشبه بالعتق وان كان في زرع في سلعة يتعين بالعتق وان  
كان بغيرها البعض واللبعض في كل زرع لا يتعلق القيد بغيرها بل محسوسا وان كان في الفلج  
يعلم بها ففئة الرضا منه وتبينها من الجاهل وان كان لا يعلم عدم الرضا منه واذا اشتري بها سلعة  
فكسدت فكل الناس لا يملك بها بطل البيع عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف فبها يوم البيع وقال ابو حنيفة  
آخر يوم تعامل الناس بها لهما ان العقد قد صح الا انه قد نفذ وتسلمت وكفى وان لا يوجبه ايضا كما اذا  
اشترى بربطها فانقطع واذا انقضى العقد وجبت العتقة لكن عند أبي يوسف وقت البيع لا يضرده  
وعند محمد لم ينقطع لان ان النسيان الى العتقة ولا يخرجه ان لم يكن بالكلية الى العتقة لان  
ويأتي فيمنع بها لانه في بطل البيع بغير البيع ان كان غائبا وقبلة ان كان في كل ما كان في البيع  
قال ابو يوسف بالعدس في حال معلوم وان كان في مائة جاز البيع وان لم يجز لانها انما لا يقطع  
وان كان في كاسه لم يجز البيع بها حتى يثبتها لانها سلع فلا تبين بغيرها واذا باع بالعدس  
لم يكتسب بطل البيع عند أبي حنيفة فاما اذا نظر في الحكم الذي يتبادر لو استوفى فلوسا فكذلك عند أبي  
عليه مثلها لانها اعادة وتوجيه رد العتق في العتقة فضل فيه اذ الفرض لا يخرجه وعتقها بغيرها  
كما اذا استوفى مثلها فانقطع لكن عند أبي يوسف يوم القبض وعند محمد يوم الكفاية ما تفرقوا واصل الحكم  
فمن غصب مثلها فانقطع وقول محمد انظر قول أبي يوسف اليسرى ان مائة شرا نصف درهم فلوس جاز وعليه باع  
نصف درهم فلوس فلوس او بغير فلوس وقال ابو حنيفة في درهم فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس  
نصف درهم ولا بالدينار والدرهم فلا يميز بهان عددا وتكون فلوسا باع بالدينار ونصف درهم فلوس  
عليه الناس الحكم فيها غني عن العتق وقول محمد درهم فلوس درهم فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس  
بايع بالدرهم فلوس معلوم وهو لا يميز بالدينار درهم فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس فلوس  
فصل معدن ما لم يعمد ولا كذا درهم فلوس او قول ابو يوسف كذا دينار باع من اعطى صبر فبها  
وقال اعطى نصفه فلوسا ونصفه فلوسا لاجبة جاز البيع في الفلوس وبطل فلان في عتقها لان  
درهم فلوس جاز وبيع نصفه بالنصف لاجبة اذ لا يميز بين ما سئل الى حنيفة بطلان الحكم لان  
مقتدة والنفس في فريش وقد نظر في ذلك نظر الاصل كان جوابها لهما لانهما سبعا ولو انما عتق



























98

[illegible]















3







































[illegible][illegible]



























[illegible]

مفتی محمد رفیع

[illegible]



























































[illegible]

مستطلة

[illegible]

فوائد ودرجاته على الامانة وكونه اعم من الدين































العبد من اجله ووجهه انما اعتقه الاخر وهو موثر فان شاء الذي ذره ضمن المقتضى نصف قيمته وان  
استغنى العبد وان شاء المقتضى وان اعتقه احداهما ثم ذره الاخر لم يكن له ان يعتق المقتضى ويستغنى ويعتق  
عنه بوجهه ووجهه ان الله يفرج عنه فذره بوجهه ما يعتق على نفسه لكونه يعتقه نصفه الا في حيث  
جدة الاعيان والنقصان الاستغناء كما هو منهجه واد اعنى لم يبق له خيار النقصان والاستغناء  
واعفاه بعتقه على نفسه لانه يفرج عنه ولكن يفتد به نفسه كمن فدان بعتقه بعتقه بغير خيار  
العتق والاستغناء بعتقه كما هو منهجه بعتقه بعتقه بغير خيار الاعيان صادق المذموم فقل المذموم  
تترف بعتقه لم يفرج عنه ولا يفتد به بغيره ولا يفرج عنه الا في نوع كمنه البيع والشراء الاستغناء والاستعانة  
والاعيان والواجب السبع فيسقط الله له اذا اضمنه لا يملكه بملكه بالاعيان لانه لا يقبل الا في  
منه كمن لم يملك كما اذا غصب مدبر او اذن وان اعتقه احداهما او الاخر الجائز عنه واد اعنى  
لم يكن خيار النقصان وبغير خيار الاعيان والاستغناء لان المذموم يستغنى وقال ابو يوسف وعمره ذره  
احدهما فحق الاخر باطل لانه لا يفرج عنه فاعتقه بعتقه بغير خيار السبع بعتقه بعتقه بغيره  
او مفسر لانه ضمان تلك فلا يخلط بالبيارة والاعيان بغيره فقل لانه صادف الله بغيره فحق الاخر  
احدهما ولا فدية الاخر باطل لان الاعيان لا يفرج عنه فاعتقه بعتقه بغير خيار السبع بعتقه بغيره  
وبغيره بعتقه بغيره ان كان موريا وبغيره بغيره فقل ان كان موريا لان هذا ضمان الاعيان  
فخلط بالبيارة والاعيان بغيره فاعتقه بعتقه بغير خيار السبع بعتقه بغيره فقل ان كان موريا  
المولى وانما يفرج عنه بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
عليه بغيره او اضمنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
والمدبرون للعتق فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
وتحده وقال ابو يوسف لا يفرج عنه بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
المدة ما زاد على المدة فان كان المقتضى قد خفف من المدة او لم يفرج عنه او لم يفرج عنه او لم يفرج عنه  
وتحده المقتضى والمقتضى لا يفرج عنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
والشبهة لانه لا يفرج عنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
لان الكفاية بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
تمام فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
الكفاية وما كان فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
والوقوف فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
وما يفرج عنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا

وبت خذ وما زكركم واد اعنى فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
فيستعمل واد اعنى فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
الجزية فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
ان اعتقه ما اضمنه لا يستعمل بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
العتق لا يحل الا في حيث جرة العتق فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
المذموم فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
وتحده كمن لم يفرج عنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
ابيه بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
وصار كما اذا ترك وفاء وان ترك ذلك فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
اما عند ما يورث الى الجدة فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
اعفاه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
ثم دخل تحت العتق والموت لم يفرج عنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
لا يفرج عنه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
ورثه ابناء له فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
واحدة لان الولد ان كان صغيرا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
في كماله فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
الام لم يكن فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
العقل عليه فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
مولى الام ومولى الاب فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
الا اذا خرافا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
ثم اصدقا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
وفقه الا اذا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
لان المباح له فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
لا يطيب له ولو ملكه بطيب له ولو عجز فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
بغيره فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
للقبح من غير حاجته فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
والفقير اذا استغنى فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا  
بطلبه ما يلقى فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا فقل ان كان موريا



ثم هو موجب جنابة العبد الاول ولم يكن عالما بالجنابة منه الكتابة منه بغير تحريك الالف الكمانية مائة  
 من الالف فاذا زال الحكم اصبحت الكتابة كذا فيجب الكتابة لم يقض به في غير ما يتاخره من الالف والمانع وان قضى به  
 عليه فركبته ثم يخرج من سابع قلبه لا ينقل الحق من الرتبة الى رتبة بالتعاقب وسد قول ابن خنيفة وحده في حال  
 اليه كان ينزل ولا يباع فيه وان جرح في الفضا وسد قول زرارة والمالك في الدفع وهذا الكتاب في تمام وقت الجنابة  
 فكما وقف النسخة من جهة التيقن فكما خفية الدوام والولد وان الالف قابل للزوال والبقاء وعلمت بالانقضاء  
 في الحال فتوقف على النسخة والرضا وحدها كعبه ليسج اذا لم يقبل النقص بترك النسخ على النسخة كذا  
 واحكامه كذا في اختلاف التمديد والاستبلا وانما لا يعلق الزوال بحال قال في احوال كذا في كتابه لم يتوقف  
 الكتابة كذا في البطلان من الكتابة والكتابة بسبب الحنية وسبب الرجعة قبل الزوال الى الزوال  
 على حكمة لانه استحق الحنية على هذا الوجه والسيب كذا في فني هذه الصفة ولا يتغير الا ان الدورية مخلوثة  
 في الاستيفاء فان عتق احد الورثة لم ينقض عتقه لانه لم يملكه وهذا لان الكتاب لا يملك براسية المالك كذا في  
 الدورية وان عتقه جميعا عتق وسقط ما في الكتابة لانه يصير باعرا ولا يملكه فانه عتقهم وقد جرح فيه الارث  
 واذا برز الكتاب عن يد الكتابة لعين كذا اذا ابراء المولى لانه اذا عتق احد الورثة لا يصير باعرا عن نصيبه  
 لانا لا نجعل ابراءا لعتقنا نصيبا لعتقه والاعان لا يثبت بالبراءة البعض او ابراءه من الكتاب لاني  
 بعضه في كذا ولا وجه في ابراء الكل في بقية الورثة **كتاب الولاء** والاولاد والولاء  
 ولا عتاقه وبسبب الاخر في سبب العتق على ملكه في الصحيح حتى لو عتق قربة عليه لبرائه كالأولاد ولولا بطلان  
 وبسبب العقد ولهذا يقال لاد العتاق ذلاء الموالاة والحكم بصفات في سببه والتي فيها التناص وكانت الحرة  
 تنصرا بنسبها وقدر اليه فتنصرا لهم بولاء بنوعيه فقال ان مولى الغنم منهم وحليفهم منهم والمآد  
 بالخليف بولاء الموالاة انهم كانوا بولاء الموالاة بالخلاف فان اذ اعنى المولى ملكه فولاه له لولاءهم بولاء المولى  
 ولان التناص فيه مقفلة فاحياه مع براءة الرق عنه فبرئه بغير الرق كالأولاد ولان الغنم بالغنم وكذا الموالاة  
 تعنى المملوكين وانما معنى لانه حرة رده عن ينشغل اليه لم المالك بينهما انفسه ولغيره في الاعان  
 بل او بغيره ان اطلاق ما ذكرناه فان كان شرطه سابعه فان شرط باطل والولاء لم يعنى لان شرطه سابع  
 للنقص فلا يصح قال واذا ادعى المالك ان عتق ذلوه لم ينعى وان عتق بعد موت المولى لم يعنى عليه ما  
 لم يسمع من الكتابة وقد قرنا في المالك في العبد لو عتق لعتقه او نسيبه وعتقه بعبودته لان فعل العبد موزع  
 كعتقه المالك على حكمه وانما لا يعنى ماله واهله اولاده لما يتاخر العتاق وولاهم لانه اعظم  
 والتميز بالاستبلا ومن ملكا رجم منه حتى يملك بنسب العتاق وولاه له لو وطئ سببه وهو العتق عليه اذا  
 تزوج عتقه بولائه لا في عتق ماله لانه عتق ماله ليعتقه وعتق ماله لا يحل له المالك لا ينقل عليه  
 عنه انما لانه عتق فله عتق لا من عتقوا من عتقها بغير الاعان فعتقوا فلا ينقل ولوه عنه على ما  
 روينا وكذا اذا ولدت ولده لا في سببه ثم لم يولد لها من قبلها فعتقها ما اذا ولدت ولدا وحده  
 وانزوج والى غيره حتى يكون ولد الولد لمولى الالف والجنس غير قال في هذه الولاء مقفلة والى تمامها

الغفر

والله اعلم بالصواب قال فان ولدت بعد غفلة لا كثر منه شهرة ولا فوله الحكيم الام لا عن غنى الام لا انصافا  
بما يتحقق فيها من الاموال ولم يتبين بقاها من ذوق الاعيان حتى يعين منصفه وان عنى العصب الاب  
دلالة ابنه واستقل عن موال الام لان العنق هنا في الولادة يتبعها الام والاولاد الاول، ثم تترك  
قال موال الام حكمه كمنه سابع ولا موجب له بدت ثم السلب لا بما ذكره لك الاولاد والنسبة الى موال  
الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار هذا طرد الاولاد اليه كولد الملاغنة فينسب اليه قوم الاب  
ضرورة فاذا ذكر الملاغنة فينسب اليه كمنه سابع فاذا صار هذا طرد الاولاد اليه كولد الملاغنة فينسب اليه قوم الاب  
ثم يستبين من وجه الموت والطلاق في حكمه كمنه الولد مولى الام وان عنى الاب بعد وفاة العدة  
الى بعد موت الطلاق الابان لم يولد له من قبل الطلاق الرجعي لما انه يصير راجعا بانك في سنة الى اعادة  
النكاح وكان الولد موجودا عند الاعيان فينسب اليه كمنه سابع فاذا صار هذا طرد الاولاد اليه كولد الملاغنة فينسب اليه قوم الاب  
اولاد ونسب الاولاد وتعلقهم على موال الام لانهم ينفقون على الامهم لا عاقلة لا يسمي ولا سرا فينفقون  
برائ الام ضرورة كلف ولد الملاغنة على ما ذكرنا فانما عنى الاب حرولا الاولاد الى النسبة لما بناه الاولاد  
على عاقلة الا لا ينفقون لانهم جميع عطفه كان الاولاد لما لم ينفقوا له اب فاما بيت الاب منصفه لان سببه  
منصفه وهو العنق بخلاف ولد الملاغنة اذا عطف عنه قوم الام كولد الملاغنة نفسه حيث يصحون عليه  
النسب هناك بيت سنة الى وقوع العدة وكان الحجة من جهة ذلك في جود قال وفي تزوج من العظم  
لمقتضى ثم العرب فولدت له اولاد واولاد اولاد ولد له المولودها هذا في خبره فانه راض وسوق له وقال  
ابو يوسف حكمه حكم ابه لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب غريبا بخلاف ما اذا كان الاب عتقا لانه  
كذلك معنى ولها ان ولا العاقلة قوي خبره في الاحكام حتى اعتمدت الكفاية فيه والنسب في حرجهم  
صنفه فانهم ينفقون انهم ولهم لم ينفق الكفاية فيما بينهم بالنسب والفوز لا بعارضة الضعيف  
بخلاف ما اذا كان الاب غريبا لان النسب للعرب قربة معتبرة في حكم الكفاية والعقل لما اننا هم رجا  
فاغت عن الولد قال في هذا في مطلق العتقة والوضع في معتقة العرب وقع انفكاك في كل حال  
الضعيف يرضى كافر تزوج بمعتقة ثم اسلم النبطي ووالى رجا ثم ولدت اولادا قال ابو يوسف وعمره  
مر الى ابيهم وقال ابو يوسف موالى ابيهم لان الولد وان كان اضعف فهو من جانب الاب بصيرا كالولد  
بين واحد من الموالى وجه الغريبة ولها ان ولا الموالاة اضعف حتى يغفل الشيخ وولاه العاقلة  
لا يقبل الضعيف لا يظهر من قبله الغدر ولو كان الاولاد من معتقة فالنسبة الى قوم الاب  
لانها استواء التبع لم يات به النسب لان النسبة به **فان** ولا العاقلة انصبت موالى الى ابيات  
من العتقة والحال قوله لم الذي من عتق فاعفوه هو اذن مولاك ان شكر فهو غرضه وشكره لا ينفق  
فهو غيرك شكر فان تادوا لم يترك وانما كنت انص عصبته وقوت ابنة حمزة رضي على سبيل العصبية  
قيام وارث وان كان عصبته تقدم على ذوالارحام وتكون وعنه رضي فان كان العنق عصبته لم ينفق وان  
لان العنق اخو العصبية وهذا لان قوله لم يترك وانما حاله الا ومنه وارث عصبته بدليل الحديث انك تادوا































































[illegible]

المصنف

[illegible]











































[illegible][illegible]







انه كذا به ثم لا الا ان كبر ايها الله حتى ينجيه ليخلصني من هذا ما كان في نفسي ثم تنزوح لان الفاضل طاروا بها مساج  
وكذا القوافل لرجل العنق نوحى وانفصفت قدنى فلما بان بان تنزوحها الزوج الاول وكذا القوافل لرجل العنق  
انما انما فاضل لان الفاضل طاروا بها مساج فلما بان بان تنزوحها الزوج الاول وكذا القوافل لرجل العنق  
و قد اواخدا من الصاعده لم يقبلوا له حتى لم يهدد بك ربنا ورجل وادمان وكذا اذا احبته محبة في نفسه  
وحى مودة او احبك ثم الرضا علم تنزوح باخدا وارج سوا فاضل يهدد بك عدلان لانه في نفسه مودة  
والا فاقدم على العقد يد على محنة والكافرة فيبلى المساج بانها يد على محنة والكافرة فيبلى المساج بانها يد على محنة  
انما انما فاضل لان الفاضل طاروا بها مساج فلما بان بان تنزوحها الزوج الاول وكذا القوافل لرجل العنق  
المساج فافترقا وعل في هذا الحرف دور الفروا ولو كانت الحارة صغيرة لا تعتبر في نفسها في جرح على انها  
له فلما كبرت نفسها جرح في بلد آخر ففالت فاحدة الامم لم يسعه بان تنزوحها فافترقا المساج وهو ذو اليد  
ما تقدم وانما باع السهم فافترقا وعل في هذا الحرف دور الفروا ولو كانت الحارة صغيرة لا تعتبر في نفسها في جرح على انها  
يد الفروا ان السبع في الدلالة اول قد يطل في الحرف يطل تنزوح في الحرف في السهم في السهم على كذا في الحرف  
ثم السبع في الدلالة اول قد يطل في الحرف يطل تنزوح في الحرف في السهم في السهم على كذا في الحرف  
الا وحينئذ البهايم اذا كان ذلك غير يهدد بالحكم بالهدد وكذا السهم في الدلالة اول قد يطل في الحرف  
فيه فلو حرم الجلب حرموا الحكم من زرع ولانه غلب في حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابدل افعهم  
ويبقى الامر عليهم فيكون اذا كان يضربهم ذلك كان كانت البدة صغيرة خلاف ما اذا لم يضربهم كان  
المصر كبر لانه جالب عليه غير اضرا بغيره وكذا السهم في الدلالة اول قد يطل في الحرف يطل تنزوح في الحرف  
وعلى كذا في الدلالة اول قد يطل في الحرف يطل تنزوح في الحرف في السهم في السهم على كذا في الحرف  
و غلب على حكمه بالافلاك كحظ في العشر التين والف فوال في الحرف في الدلالة اول قد يطل في الحرف  
فقد حكموا وان كان ثوبا او ذهبا او فضة او حصى انه قال احكموا في الدلالة اول قد يطل في الحرف  
المزور والكرامة والبر في حصة العشر المهدد والمنع من المهدد اذا احضره المالك من احكموا العدم الفروا اذا  
طال لم يكون احكموا المكره فافترقا الفروا من حى مقدرة ما يعجز بها الفروا من حى مقدرة ما يعجز بها الفروا  
فقد رخص الله في بيعه وقيل بالسهم لا يارونه قبل عاجل والشهد ما فوفه كبير اجل وقد فخره في رخص  
النفقة في المأثم بين ان يرضى الفرة وبين ان يرضى النحلة والله العباد وقيل ثم المدة للمعاقر  
الدنيا انما يارونه ان قلت المدة المأثم ان الفارة من الطعام غير مملوكة قال من احكموا فاضل في حصة العشر  
فليحكم في الاموال فلا فاضل في حصة العشر المأثم ان الفارة من الطعام غير مملوكة قال من احكموا فاضل في حصة العشر  
فوال في حصة العشر المأثم ان الفارة من الطعام غير مملوكة قال من احكموا فاضل في حصة العشر  
في الغالب هو من يارونه في المأثم ان الفارة من الطعام غير مملوكة قال من احكموا فاضل في حصة العشر  
لانهم يرضون به في حق العامة قالوا لا يرضى السلطان ان يرضى على الناس لعلهم لانهم يرضون به في حق العامة  
اسقط الزنا والى الموضع العاقبة فانه يقره فلا يرضى الام ان يرضى في حصة العشر الا اذا غلب به دفعه فاضل على ما يشين

[illegible]







[illegible][illegible]











































[illegible]

حفظ

[illegible]















































من ذلك مكان على الدفن والحد جسيما لكنه غير متصل فحكمة عدلان فيه بعض الجواهر او ان كان متصلا  
ففيه كمال الدية لانه ليس بمتحرك وفيه معنى الجواهر والكل اذا اختلفت فان بنت فيه استمر كمالا  
لا يجب شيئا لانه لم يجر الزيادة في الزيادة بل كان على ان يكون في بنته بنتا فحينئذ لا يجب  
شيئا في كل لانه يزيد جلالا في العبد بحكمه عدلان في نفسه فحكمة عدلان في حكمة عدلان  
في غير ذاته سببه ولا يزيد في العبد على هذا المحذور وفي الجواهر الدية وفي الجواهر  
الدية وعند ما كانت في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
وفي الجواهر الدية وفي الجواهر الدية وفي الجواهر الدية وفي الجواهر الدية وفي الجواهر الدية  
على الجواهر في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
الدية وفي حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
الحال في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
جس السبعة وفي حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
تدبر السبعة والحال في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
احد من نصف الماشية فان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
بحال كمالا في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
على كمالا في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
الوجه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
سنت السبعة والحكم في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
مع نصيبه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
لا طلاق الحديث ولا منها سواء في اصل السبعة فلا يغير الزيادة كالبهيمن مع السهام وكذا الاصابع والجلود  
لا يثبت بقطع كلها فحينئذ السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
قال في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
دبر الاصبع وهذا نظير لفت م دبر اليد على الاصابع قال في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
رضه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
الروايات والاشان سواء لان في اصل السبعة سواء فلا يغير الزيادة كالبهيمن مع السهام وكذا الاصابع والجلود  
خطا فان كان عمدا فحينئذ السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
كاليد الشك واليمين اذا ذهب ضدها لان السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
صليب غيره فانقطع ماؤه بحسب السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
نحو ذلك الحديث لا شيء عليه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان

جاء

الحكم في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
سنت السبعة والحكم في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
مع نصيبه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
لا طلاق الحديث ولا منها سواء في اصل السبعة فلا يغير الزيادة كالبهيمن مع السهام وكذا الاصابع والجلود  
لا يثبت بقطع كلها فحينئذ السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
قال في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
دبر الاصبع وهذا نظير لفت م دبر اليد على الاصابع قال في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
رضه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
الروايات والاشان سواء لان في اصل السبعة سواء فلا يغير الزيادة كالبهيمن مع السهام وكذا الاصابع والجلود  
خطا فان كان عمدا فحينئذ السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
كاليد الشك واليمين اذا ذهب ضدها لان السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
صليب غيره فانقطع ماؤه بحسب السبعة في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان  
نحو ذلك الحديث لا شيء عليه في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان في حكمة عدلان







[illegible][illegible]















26

كانت خيما بغيره **باب حياطة ملوك** واما عليه قال وادخل العبد خيما به حتى قبل الملاء  
اما فقهها او فقهه وقال الشافعي خيما به فربقة يتبع فيها الا ان يفتي المولى الارش فاما لا خلا  
في اتباع الخليفة العبد او تسلمه مختلفة بل هي واحدة ردا ان الاصل في موجب الخيما ان يحبس على التلف  
لانه لو جازي المولى لعاقلة بغيره ولا عاقلة للعقبة بل العبد عند الكفر به ولا فدية بين العبد والمولى  
فيجب فدية من كافي الدين وجعل فدية بغيره كما في الخيما على الملاء وان الاصل في الخيما على الاصل  
حالا فلما ان بناءه عن الخيما فخره عن سببه والاعراف به فمؤخره فدية لم يبعد الخيما وتجب على  
عاقلة الخيما اذا كان له عاقلة او عاقلة لان العبد يستبصره والاصل في العاقلة عند الضرر حيث يجب  
على اهل الدين ان يحلوا الذي لانهم لا يتعاملون فيما بينهم فلا عاقلة فيجب فدية من صيانة لادم فخر المحرر  
وتحلى الخيما على الملاء لان العاقلة لا تغفر المال لانه يخرجه من الدين والعقد لانه واحد وفي اوقات  
الخبرة نوع تخفيف فدية الخيما لئلا يفرغ الا حياطة اصل هو الدفع في الصحيح وتعد البسط موجب  
بوت العبدية بل محل الواجب ان كان له حصة النصف في العاقلة كما في الكثرة فحالا موت الخيما في الواجب  
لا يتعلق بالمرسنة فصار كالعبد في حصة النصف لان دفعه ملكه في الخيما وان فداء فداء امرها  
وكذلك لم يرد حالا اما الدفع فلا العبدية الا بانها باطل في حصة خيما الواجب عين واما العاقلة  
فلانه جعله لا على العبدية في الشرع وان كان مقدرا في الكف ولهذا سمي فداء فدية مقامه واما فدية فدية  
وجب حالا كالمبدد او ايتها احدهم وفعله لا يفي لولا الخيما به غيره اما الدفع فدية من متعلق فداء  
في سببه ومن الرقبة سقط واما العاقلة فلانه لا حله الا الارش فداء او فداء حصة سلم العبد لان لم يخرجه  
سبا خصات العبد على حق الخيما فدية من حصة عيانه واما فدية فدية ما اخبر العاقلة لم يرد الخيما  
الحق في العبدية في ذمة المولى فان كان فدية كان حكم الخيما في الذمة حكم الملاء في عاقلة العبد لانه لا يفر  
عن الخيما به فدية جعله كان لم يكن وهذا انما خيما به فان كان جنى خيما به قبل الملاء اما ان ندفعه على  
ولي الخيما يتبعه فدية حصةها واما ان فدية بارش كل واحد منهما لان يتعلق الا بالرقبة لا يشترط  
تعلقه بالذمة بل كالمبدد الملاحقة لا ترى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الخيما به في حصة الملاء ولا في  
ان لا يمنع ومنه قوله عليه فدية حصةها على قدر بارش خيما به وان كان اجماعه بقسمون العبد المرفوع  
على قدر حصصهم وان فدية جميع ارشهم لما ردوا وقتل واحد وفداء حين آخر بقسماته الملاء لان  
العبد على النصف من ارش النفس على قدر حكم النجاسات والموت لم يرد من بعضهم ودفع الى بعضهم فدية  
ما قلنا به حصة من العبد لان النصف مختلف باختلاف اسبابها وهي الخيما بل المختلفة خلاف مفتون العبدية  
كان له ذمة لم يكن لان بعضي من حصةها ودفع الى الآخر لان حصة الملاء لا حصة من حصة الخيما  
والحق يجب لتقديركم للوارث خلافة عنه فلا ملك النصف في ذمة الملاء اعطاه المولى وهو العلم الخيما به  
فدية لا فدية من فدية ومن ارشها وان اعطاه العبد العلم الخيما به وجب عليه الارش لان في الارش حصة نفسه  
وحصة ارشها ولا يصح خمار الفداء لانه لا اختيار بدون العلم في الخيما حصة ارشها لان الاعراف من فدية



















وان وجد نصفه شقوا بالخط او وجدوا من النصف مد الراس وجد به او وجدوا راسه فلا شيء عليهم ان يدا  
 حكمه فانه بالنقص قد وجدته فزله الا ان لا حكم الكل تقريبا لادبي كقولنا ان لا شيء من مد يد ولا يجر  
 فلا يجر فزله لانه ولو انما لا يجره بذكر القسامان والذاتان معا لم يجر واحد ولا بالذاتان والذاتان معا  
 الاول ان كان الجار والوجدان لا يجر فزله لانه كان محال والوجدان لا يجر فزله لانه  
 محال الخ ما شرنا اليه وعلوه الخانه في هذا شوطي هذا القول انما لا يجره ولو وجد بهم جنبه او وسط  
 ليس ارا ضرب فلا شيء على كل المحلة لانه لا يجره الا كجره لان كان به ارا ضرب وسواء كان المحل وجب  
 القسامة والذات عليهم لان الطان تمام المحل يتصل حيا وان كان انفس المحل فلا شيء على الذات يتصل شيئا  
 ما او اذا وجد القتل عليه ربه بسوقه بغيره فله عاقبة وهو اهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في يده  
 وكذا اذا كان فانه ما او كجره قالوا لا يجره اهل القتل في ايدىهم فصار كما اذا وجدوا اهلهم وان  
 ربه من قتلهم وعليه ما قيل فله على اقربها ما روى ان النبي رآه في قبره وجد به من قتلهم فانه ان يجر  
 وقيل عمره انه لما كتب اليه في القتل الذي وجد به واودع ارجب لب بان يقتلهم من قتلهم  
 فوجد القتل الى واودع قرب فضم عليهم القسامة قبل هذا محمول على ما اذا كانت يجب مبلغ اهل القتل  
 لانه اذا كان بهذه النصف لم يجز في القتل فله العاقبة او اذا وجد القتل في ايدى اهل القسامة  
 عليه الذاريه والدية على عاقبة لان نصرته منهم فزله ما او لا يدخل السكان في القسامة الملاك  
 عند ابن خنيفة محمد رسول محمد وقالوا لا يجره عليهم جميعا لان ولاية النبي يكون بالسكنى كما يكون بالمال لا  
 انه دم جمل القسامة والدية على اليهود وان كانوا اسكانا لا يجره لهما ان المالك من نصرة نصرة البقرة  
 السكان لا سكنى الملاك الزام وفارهم اودم فكانت ولاية النبي عليهم فيقتل القسامة منهم واما اهل  
 خبيز فالنبي وم افرهم على اهلهم فكان باخذ منهم على وجهه يخرج قالوا سواء هو اهل الخطه وان شربوا  
 فوالله جنة ومحمد وقار ابو يوسف الحكم مشترك لان القسامة انما يجب من الخطه فمن لولاية الخطه  
 وبه الطريق يحمل جانيها مفسر والولاية باعتبار الملك قد استودعته ولهما ان صاحب الخطه هو المخلص  
 بنصرة البقرة هو المصنف ولانه اصل القسامة وخيل ولاية النبي ميراثي اهلهم وقيل اخنيفة رحمه  
 بنى ذلك على ما شهد بالكونه قالوا ان النبي واحد منهم فله ان يعي من اهل الخطه لما يشاء وان لم يكن واحد  
 منهم فان باعد كلهم فله على القسامة لان الولاية انتقلت اليهم فقتلهم اذ لم يمتهم فزله واذا وجدوا  
 وجد قبله في ذل القسامة على رب الذاريه فله ومنه وبغير العاقبة في القسامة ان كانوا احضره وان كانوا  
 غيبا فالقسامة على رب الذاريه عليه الامان وقد اخذ ابن خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا قسامة على اهل  
 الذاريه الا احضرهم من غيره فلا يشارك غيره فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها ولو قتلهم لهما ان يقتص من  
 نصرة البقرة كما يلزم صاحب الذاريه ان يكون في القسامة في اوان وجد القتل في ذل القسامة فله ان يقتص من  
 وعشر اراجل ولا غيرها على راس الرجا لان صاحب القتل يراهم صاحب القتل لانه في ذل القسامة فله ان يقتص من  
 في الخطه والقتل فيكون على عدل الراس فله العاقبة قالوا من شرب ذرا ولم يقتص من ذرا وجد فله القتل

[illegible]



الابدع والحمد لله الذي جعل القتل على غير ما يشاء دونه عليهم وسقط الفقد شرطان (او ادعى القتل) ولم يثبت  
 ما جاز من قتل قتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة هو القتل على اهل المحلة لا على اهل المحلة على طر  
 منهم بعينه فلم يكن على اهل المحلة لان هذه الدعة تقتضي براءة اهل المحلة لولا ان القتل على اهل المحلة  
 يقتضي البينة لان المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 ولو وجد قتل في قتل على اهل المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 للبينة عند عدم الملك لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 قتل كان ثم ادعى القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 حذو قال الشيخ وقد ذكرناه (او ادعى القتل) على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 لانه ربما سقط المحضرة عن نفسه بغيره فلا يقبل ويكلف على ادعى القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة  
 ستنه عن البين قتل حكم من سواه يخلف عليه (او ادعى القتل) على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 قتل لم يقبل شهداءهم وقد عرفت ان حنفية رويها لا يقبل لانهم كانوا بضمة ان يصيروا اختصارا وقد ثبت  
 البضمة رويها في القتل على غير قتل شهداءهم كالقيل في المحضرة او ادعى القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة  
 نازلهم قاتل في القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 بعد قتلهم ثم قال رويها في الاصلين يخرج كنية من البين من القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة  
 من اجل المحلة بعينه وشهد شاهد من اجلها عليه قتل شهداءه او ادعى القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة  
 ولا يثبت عليه من نفسه فكان منها ومن القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 وانهم خبروا عنهم عرفوا القاتل من قتل في قبيلة فقتل الى اهلها ثم من تلك الحجة اجتهادها كاحصا  
 فاش خصمات فالقائمة والدنية على البينة وقد عرفت ان حنفية رويها لا يقبل لانهم كانوا بضمة ان يصيروا اختصارا وقد ثبت  
 لان حنفية في القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 الموت في الحج فلا يبرم بالشك لان رجلا مع حج به من حمله ثمان الى اهلها فقتلوا ما يورين لم  
 مات لم يضمن الذي حمله في القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 عوجي في يد رجلا مع حج به من حمله ثمان الى اهلها فقتلوا ما يورين لم  
 فدية على عاقلة لورثة حنيفة رويها لا يقبل لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 كان قتل نفسه فكله ثم ادعى القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 على حكم ملكه فبما كان قتل نفسه فكله ثم ادعى القتل على اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة  
 رجلا من اهل المحلة لان القتل على اهل المحلة لا يثبت على المحلة لان المحلة لا يثبت على المحلة

[illegible]



[illegible]

ادز

[illegible]



[illegible][illegible]



















تدبر بعض هذه الموصى واخرها من الحج والركوة والكفا لان الفريضة اعم من المأفلة  
وانما منه البنية بالاجل وانما في القوة في ما قد لا يوصى اذ اضاف عنها الثلث  
لان الظاهر ينبغي بالاجل والظاهر ان ينبغي بالركوة وتقدمها على الحج وهو احدى الوصيين  
عن ابن يوسف وفي رواية عنه تقدم الحج وموقوف محمد وجده الاول انها وانما في الفريضة فالركوة  
تعلق بها على العبد فكان اولى وجده الاخرى ان الحج نهي بالمال ان النفس الزكية بالمال فصار عليه  
فكان الحج اقوى ثم تقدم الركوة والحج على الكفا رت لزمها عليها في القوة او قد جاز فيها من العبد  
ما لم يأت في الكفارات والكفارة في القتل والطهار واليمين مقدمة على هذه النظر لان عرف  
وجوبها بالقرآن ومن هذه النظر وصلة النظر مقدمة على الاضحية لان اتفاق على وجوبها والا  
في الاضحية وحقن في القياس تقدم بعض الوجبة على البعض قالوا بالبرهان صبيحة من تقدم  
الموصى لما يتا وصار كما اوضح ذلك في الاصل ان الثلث ينقسم على جميع الوصايا ما كان لله وما  
كان للعبد فما اصاب القرب صرف اليها على الترتيب المذكور في كتابه وتقسم على قدر القرب  
ولا يجعل الجميع لوصية واحدة لانه ان كان المقصد جميعها رضى فكل واحدة في نفسها ترضى  
فتصرف كما تنفذ وصايا الادبيين قالوا من اوصى بجزء الاسلام اجره من اجزاء من اجزاء  
لان الاجب تنفذ من بعده وتقدم البقية في المال ما يكفيه من بعده والوصية لا اداء ما هو واجب  
عليه انما قال انما لانه لا يلزم ان يحج ما شيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه قال  
فان لم يبلغ الوصية النفقة اجره من حيث ينبغي وفي القياس لا يحج عنه لانه امر لا يجزئ  
عن ما عليه من اجزاء لانه انما تعلم ان الموصى قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذه ما امكن للمكس فيه  
ما ذكرناه وهو اولى من البطالة اصلا رشا وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالعنف من  
ومن خرج من بعده حاجا فحلت في الطريق واوصى ان يحج عنه فله عتق ابي جعفر وهو موقوف في زعم  
وقال ابو يوسف ومحمد روي عنه جئت في استخارة علي بن ابي طالب اذ امانت الحاج عن غيره في الطريق  
لما ان السفر ينبغي الحج وقع قرية وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجره على الله فقيده  
من ذلك المكان كانه من اهله كمال سفر التجارة لا يلزم الحج عنه من بعده وانه الوصية تنصرف  
الى الحج من بعده على ما قرأناه اذ لا الواجب على الوصية لزوج وصي الله علم بالوصية لا قارب  
وغيرهم قال ومن اوصى بجزء من فم المملوك عتق في جنته وقال ابو يوسف ومحمد المملوك  
وغيرهم من سكن الموصى ويقيم في الجدة وهذا صحيح وقوله في القياس لان الجارية المجاورة وهي المملوك  
حقيقة وتقدم البقية النفقة هذه الجارية ولانه لما تفرقت في الجدة لم يفرق في الجدة  
الملاصق وقوله في الجارية انما هو المملوك ولا يفرق في الجدة ولا يفرق في الجدة ولا يفرق في الجدة  
من سجن النذر ولا ان المقصد الجارية وانما يتقدم الملاصق وغيره لانه لا يفرق في الجدة ولا يفرق في الجدة  
المسجد وما قال ان في الجارية انما هو المملوك ولا يفرق في الجدة ولا يفرق في الجدة ولا يفرق في الجدة

تسمى منها ومن العتق لا العتق مستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمثل هذا لا يرد  
في الجارية في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمثل هذا لا يرد  
عنه هذه المأفلة عتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمثل هذا لا يرد  
في جنته بل وان لم يهلك منها وبيع في ثمن الجارية في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمثل هذا لا يرد  
تقدم في جنته فاما المملوك فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
تقدم في جنته فاما المملوك فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
اوصى رجل بما يتركه العتق فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
في جنته فاما المملوك فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
وقد كان عنه فرضه فاجاز الداران ذلك لم يمس في ثمن العتق في فرض الموت وان كان في حكم الوصية  
وقد وقع في كثر الثلث الا انها تجوز ما جازة الورثة لان الامتناع لحقهم فقد سقطه ولقد اصاب عليه ما  
وزاد من اوصى عتقه ثم تركه في جنته ووقع بها بطنة الوصية لا يرد في جنته ان حو اليها بنية من عتقه  
الموصى لانه يتا في المملوك لانه لا يرد في جنته فاما المملوك فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها  
بما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها  
لان العبد لم يرد عن جنته بالعتق لانه لم يرد عن جنته فاما المملوك فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
ان الملت اعنف في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها  
للموصى لان لا ان ينقل الثلث في اوقافهم البنية ان العتق في العتق لان الموصى لم يرد في جنته فاما المملوك  
من المملوك العتق لان العتق في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها  
في المرض وسو وصية والعنف في المرض مقدم على الوصية بثلث المال كان منكرا او انكر المنكر في العتق  
ولان العتق حادث والحادث يقتضي اقرب الاوقات لليقين فكان الظاهر ان العتق في المرض  
فله قال لان ينقل من الثلث في اوقافهم البنية ان العتق في العتق لان الموصى لم يرد في جنته فاما المملوك  
بالبنية كان في معانته ويختم في اوقافهم البنية ان العتق في العتق لان الموصى لم يرد في جنته فاما المملوك  
في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
يسعى في ثمن الدين والعنف في المرض مقدم على الوصية بثلث المال كان منكرا او انكر المنكر في العتق  
والعتق في العتق لا يجب المعانته وان كان على العتق وبن لان الاقرار بالدين الذي لا يرد في جنته  
من جميع المال الاقرار بالعتق في المرض بثلث الثلث والا فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق  
اصلا لانه بعد وفاته لا يمكن البطالة فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها  
لانه لا مانع من الاستئناس فيسند الى جالة الصحة ولا يمكن استئناس العتق في ثمن المأفلة لان الدين ينسحب  
العتق في حاله المرض في الجارية وعتق في الجدة اذ ارجع ارجع وترك الف درهم فقال في العتق في الجدة  
ولا ارجع في العتق في الجدة فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق فمستند عليها فبما بان ولا عتق لم يأت في العتق







الباب الوصية بالسكنى والخدمة والتمتع **قال** ادخل الوصية بخدمته وسكنى داره  
 سنة واحدة وعرض ذلك على المانع منع نكاحها في حال الخدمة بداره فذلك  
 كما في الاعمال ويكون محرمات ذلك كغير حق المنفعة في ملكها الموصى له على ملكه كما يستقر الموقوف عليه في  
 الوقت على حكم ملك الوقت ويجوز مضافا ومودا كما في العارية فانها تملك على اصلها بخلاف  
 البرث لانه لا خلافه فيما تملكه المورث وذلك فمصرح به بين والمنفعة عرض لا يبيد وكذا الوصية  
 بغير العبد والدار لانه بدل المنفعة فاخذ حكمها والنهي بملكها فانما غلبت فيه العينة التي سلم اليه  
 لغيره لان حق الموصى لم يزل لا باجمعه المورث وان كان لا مال له غيره خذم المورث بيمين والموصى له  
 بدار ما كان خذمته في ذلك وحقق في التلخيص كما في الوصية في العين ولا يكون ستمه العبد او داره لانه لا  
 يخرج خصما الى الهبة او النية للخصم بخلاف الوصية بالسكنى الدار اذا كان لا يخرج من ائتمنت حيث  
 يقسم بين الدار والدار لانه لا يتنازع لانه يملك التسمية بالادارة وسواها لا يملكه بغيرها زمانا ودائما وفي  
 الهبة ما تقدم من احد هاتين ولا يقتل الدار بهما من حيث ان زمان الخدمة لا يفي نعم لان الدار  
 وهذا لا يفي وليس للمورث ان يسجد ما في ايديهم من ملكي الدار وعن ابى يوسف ان لم يرد ذلك لانه  
 خالص ملكهم وجب ان يفي الموصى له ما ثبت في حكمه الدار بان ظهر لملك مال آخر ويخرج الدار  
 الملك وكذا في المراجعة فيما في ايديهم اذا خرب ما في يده والبيع يضمن البطلان فيك شفعا عنه  
**قال** فان كان مات الموصى له بعد الدار المورث لان الموصى له وجب الحق للموصى له بالسكنى  
 المانع على حكم ملكه فلا ينقل الى وارث الموصى له استحقاقا ابتداء من ملك الموصى له من غير ضمانه  
 وذلك لا يجوز ولو مات الموصى له في حصة الموصى بطلت الوصية لان الجارية لم يملك الموت على ما بيناه  
 من قبل ولو اوصى بخدمته او داره فاستخدمه بغيره او سكنها بغيره قبل ان يرد ذلك لان فقه المالكين  
 كغيرنا في تحصيل المقصود والاصح انه لا يجوز لان الفقه ادرهم او دنانير وقد وجبت الوصية بها وقد استغنى  
 المانع وهما متعاربان ومنفادان في حق المورث فانه لا يظهر من ملكهم او دونه من الغلبة بالكره او  
 منه فله استقلالها ولا يملكهم ثم المانع فله استقلالها بغيره وليس للموصى له بالخدمة السكنى ان يورث  
 الدار او العبد وقار الله في ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملك عليها غيره بداره وغيره بداره  
 لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانه لا يباحث على احواله وليس يملك ولان الوصية يملك  
 بغيره بداره في حال الخدمة على اصلها ولا يملك المستعمل الجارة لانها تملك بداره ولا يملكه ان  
 التملك بداره لا يفي ولا غير بداره لا يفي لان الرجوع لا يفي ولا يفي بداره الموت لا يملك الرجوع  
 فلهذا القطع اما هو فمصرح بغيره لا يفي لان المنفعة ليست بالاصح اصلها في ملكها بالاصح اصدافه  
 المالية فيها تخفيفا للمداوة في عقد العداوة فانما ثبت هذه الولاية لمن ملكها بدارها بداره الملك الرتبة  
 او لمن ملكها بغيرها بداره من يكون ملكها بالاصح التي تملكها انا اذا غلبت المقصودة بغير  
 عرضي ملكها بغيره كان ملكها اكثر مما تملكه معي وهذا لا يجوز وليس للموصى له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان كان

الموصى له وانه فرع الكوفة فيخرج الى اهل الخيرة بما لا خلاف كان يخرج من الثلث لان الاوصية بما سجد  
ما يعرف من نصيب الموصى فاذا كان في صورة مقصود ان يكون له خيرة فيه بدون ان يكون له شقة السفر  
وفاذا كان في خيرة مقصود ان يجعل العبد الى اهل الخيرة هم مولا وصى بخلة عبده او بخلة واره يجوز ايضا  
لان بدل الشقة فاقدر حكم الشقة في حوزة الاوصية به كيف وانه عين حقيقة لانه واهم اودا بنسبة  
بالحجاز اولى ولولم يكن له مال غيره كان له ثلث خلة تلك السنة لانه عين مال بحقل النسبة بالاجرة  
فقد زاد الموصى الشقة الارضية ومن الورثة لكونه هو الذي يستقل بثمنه لم يكن له ذلك  
الا في رواية عن ابي يوسف فانه يقول الموصى له شبه بملك الوارث والميراث ذلك فذلك الميراث  
الا ما انفرد المطالبة بالقسمة بنسبة على ثبوت المحل للموصى له فيما يطلقه القسمة اذ هو الطالب  
ولا حق له في عين الدار انما حقه في الخلة فلكل المطالبة بالقسمة في الدار والموصى له بخيرة  
عبده ولا فرق بينه وبين يخرج من الثلث فارق بينه لصاحب الرقبة والخيرة عليها لصاحب الخيرة  
لانه اوجب لكل واحد شيئا معلوما عطفًا منه لاحدهما على الآخر فغيره الخانة بحالة الانفراد  
ثم لما صحت الاوصية لصاحب الخيرة فلم يوصى في الرقبة بشي لصار الرقبة ميراث الورثة مع  
كون الخيرة للموصى له فلهذا اذا اوصى بالرقبة لاث ان اخذ الاوصية اخذ ميراثه حيث ان الملك  
فيها ثبت بعد الموت ولها نظاير وهو ما اذا اوصى بامته لرجل وبما في يدها الاخر وهو يخرج من  
الثلث اذا وصى لرجل جائز ولا بغصبه اذ قال هذه النصوص لفلان وما فيها من التمر لفلان كان كان  
اوصى ولا شيء لصاحب الطرف في الظروف في هذه السبل كلها اذ افضل احد الايجابين  
عن الآخر فبها كذلك الجواب عند ابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله الا انه للموصى له  
بما والولد بينهما نصفان وكذلك في اخوانه لابي يوسف رحمه الله كان باجابه في الكلام  
انما تبين ان رآه من الكلام الاول الجواب الا انه للموصى له بما دون الولد وهذا البيان منه  
صحيح وان كان مقصود لان الاوصية لا تفرق شيئا في حال حياة الموصى فكان البيان المقصود الرقبة  
والوصار سواء كان في وصية الرقبة والخيرة والمحمد رحمه الله ان اسم الخاتم يتناول الخلفة والنفس  
وكذا اسم الجارية يتناولها وما في يدها واسم النوصة كذلك ومن اجل هذا ان العامة الذين  
موجب ثبوت الحكم على سبيل الاحتياط بمنزلة الخاص فقد اجتمع في النص وصيان وكل منهما وصية  
باجاب على وجه يجعل النص بينهما نصفين ولا يكون اجاب الوصية فيه الثاني رجوعا  
عن الاول كما اذا اوصى بالجارية لثاني بخلاف الخيرة مع الرقبة لان اسم الرقبة لا يتناول  
الخيرة وانما يتخذ الموصى له حكم ان الشقة حصلت على ملكه فاذا اوجب الخيرة لغيره لا يوجب  
له فيه حصة وبخلاف ما اذا كان الكلام مقصود لان ذلك دليل لخصيص او الاستثناء فبين  
انه اوجب لصاحب الخاتم الخلفة فاصفة دون النص **قال** ومن اوصى بخيرة لثاني ثم رغبه  
خيرة هذه الخيرة وحدها وان حال ثمة لثاني اقله هذه الخيرة وثمة فيما يستقبل ما عاين وان







[illegible]

التمتع

التفت بصره هو وصف لا يتبع ان هو شرط مفيد وما رضى الموصى بالا لئلا يفسد وليس له الحق في كل ما اراد  
 في الاكل لان السبب هناك الغرضية وقد قامت بكل منها كمالا وان الاكل هو حق سخي لها على الحق  
 لو طاب له ان يحاسب كونه حليما يحب عبده وهذا هو الغرض الذي لو لم يكن في الغرض في الاول  
 او في خفايع صاحب فصح وفي ان السبب في خفايع صاحب فصح اصل الدين الذي رغبنا له ولها كمالا  
 المعدودة لانها تراب الغرضية لان باب الولاية هو راض الغرضية مستثناة ابراهيمي مستثناة في  
 الكتاب واخرتها فقال ان في شر الكفر في مجتهده لان في المال خسران الميت ولهذا فكل المالك عند ذلك  
 وطعام الصغار وكسبه لهم لانهم يخافون منهم خوفا ويراوون الرادفة بعينها ودر الغضب والسرور  
 فانه وحفظ الاموال فضا الدين لانها ميت تراب الولاية فانه بكل المالك صاحب الدين اذا  
 طفر بحبس حقه وحفظ المال بلكه من منع في بده فكان تراب الولاية ولا بد ان يحتاج فيه الى الولاية  
 وتنفيذ وصية بعينها وعقود بعد بعده لانه لا يحتاج فيه الى الولاية والحضرة في حقه الميت لان الولاية  
 فيها مستغنى ولهذا يتفرق فيها احد الوكيلين وقدر الحصة لان في الباخر حصة الزوات ولا تملك الام  
 والذي في حجره فلم يكن من باب الولاية وسبب ما يخفى عليه الندى والعتق لان فيه ضرورة لا تخفى وجع  
 الاسرار الصائبة لان في الباخر حصة الزوات ولا تملك كل من وقع في بده فلم يكن من باب الولاية  
**قال** وفي الجائع الضعيف وليس له احد الوكيلين ان يسبغ او يفاض في المراءى العاقل الا فضاكه ان كان  
 المراد منه في عظمه وهذا لا يرضى بامانتها جمعا في الضعيف ولا في سعة الماركة لا سيما عند غفلت  
 على ما عرفت فكان تراب الولاية ولو اوصى الى كل واحد على الاقرار وقيل بغير ذلك واحد منها بالضرر  
 بغيره الوكيلين وكل واحد على الاقرار وهذا لا يوافق في حق من اراد في كل واحد فضل الخلاف في  
 الفصلين واما عدلان وجب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين لان الوكيل لا يتخاف فان مات  
 احدهما جعل الثلث مكانه وصحبا اخر نظر السبب اما عندهما فلان الباقي عاجز عن التفرع بالتصرف  
 فيضم القاضي اليه وصبا اخر نظر السبب عند غيره وعند ابى يوسف رحمه الله بينهما وان كان بقدر عليهما  
 فالمرضى قصدا خلفه وصبا منصفان في حقه وذلك يمكن تحقيقه نصب وصي اخر مكان الميت  
 ولو ان الميت منهما اوصى الى المحظوظ ان يتصرف وحده في كل الولاية بغيره ما اذا اوصى الى المحظوظ  
 اخر ولا يجزى القاضي الى نصب وصي اخر لان رأى الميت باق حيا من رضى خلفه وعن ابى جعفر  
 انه لا يتفرع بالتصرف في الموصى ما رضى يتصرف وحده كمالا ما اذا اوصى الى غيره لانه يتفرع بغيره في المصلحة  
 كما رضى المتصرف اذا اوصى الى غيره وصية في تركه وتركه الميت الاول عندنا وقال الشافعي  
 لا يكون وصيا في ترك الميت الاول اعتبارا بالتركيب في حاله الحية والجائز ان يرضى بولاية ابراهيمي غيره  
 ان الوصي يتصرف بولاية مستقلة في كل المصلحة الى غيره كالجد الذي ان الولاية التي كانت ثمانية  
 للموصى تستقل الى الوصي ثم الى الجد بنفسه ثم الجد عام عام الاب فاما متفرع اليه فكله الوصي وثنا  
 لان الولاية اقل منه غيره فاما الولاية وعند الموت كانت له ولاية في كل من قبضتها ثمانية فغيرها وان















Söleymanîye U Kütüphanesi

Kismi	12 Mir
Yeni Kari No	
Eski Kari No	166



